Jasutopianism

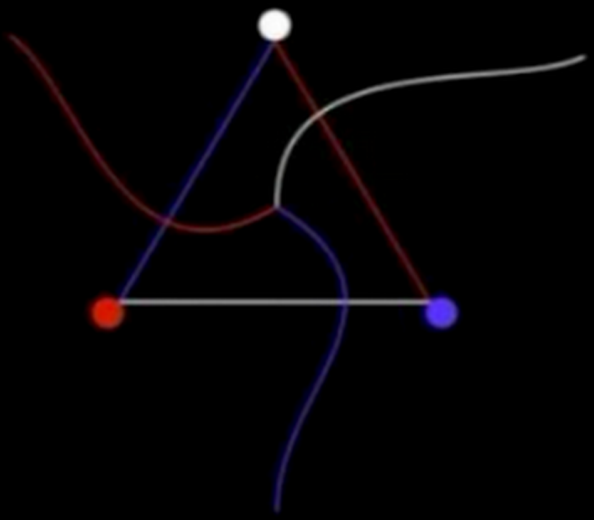

Jasone Rodriguez

المحتويات

I. الديباجة

II. المبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism

III. حوكمة Jasutopianism حسب أيديولوجيا السلطة ومصدر السلطة والسمة الاجتماعية السياسية وبنية السلطة

IV. نظام تصويت أكثر ملاءمة

V. الحجج الفلسفية والمنطقية للأنظمة النقدية مقابل الأنظمة اللانقدية

VI. فلسفة Jasutopianism في التنوع والتسامح الثقافي والمساواة الثقافية والتأثير الثقافي داخل مجتمع Jasutopian

VII. مواد التنظيم المجتمعي

VIII. الحجج

IX. الحجة I. قيمة الموارد ستكون لها وظيفيًا قيمة نسبية، لا قيمة مطلقة

I. تقرير القيمة

II. الفرق عن قاعدة الذهب

III. الفروقات

IV. تقرير الحكومة لقيمة X، الضرورة لصون المجتمع في المواد الخام

V. تقرير الحكومة لقيمة X، الضرورة لصون المجتمع في المواد المعالجة

VII. تقرير الحكومة لقيمة Y، الوفرة أو النقص منها، للمواد الخام والمعالجة

VII. كيف ستتبادل أعمال Jasutopian الموارد

VIII. مقارنة قيمة (X) لمادة خام بقيمة (X) لمادة معالجة

IX. المواطنون خارج الأعمال لا يحتاجون حقًا إلى المواد الخام؛ إنهم يحتاجون إلى المنتجات النهائية من مالكي الأعمال

X. تعليل مادة القانون XC

XI. كيف يمكن [افتراضيًا] إيقاف بيتكوين والعملات الإلكترونية الأخرى في بلد Jasutopian

X. الحجة II. كيف يكون لبلد Jasutopian لانقدي ولمواطنيه قيمة معترف بها نسبة إلى بلد نقدي؟

الملخص

I. كيف ستُجرى المعاملات من عمل Jasutopian إلى عمل نقدي أجنبي

II. العمل في مقابل مواد خام أو معالجة عند مستوى الأعمال الخاصة

III. خدمات في مقابل مواد خام أو معالجة

III. ترقية المكانة ونمو الأعمال كمالك عمل تجاري

IV. معاملات الأعمال من بلد Jasutopian إلى بلد نقدي أجنبي

V. معاهدة أو عقد

VI. أعمال الحكومة مع الأعمال الأجنبية

VII. بضع طرق لتحصيل حكومة Jasutopian للموارد

VIII. سفر مواطن Jasutopian

XI. الحجة III. الابتكار جوهري في مجتمع Jasutopian

XII. الحجة IV. Jasutopianism أسمى من الشيوعية

الملخص

I. النظام الاقتصادي المعيب جوهريًا للشيوعية

II. النظام الاقتصادي المعيب جوهريًا للشيوعية (2)

III. النظام الاقتصادي المعيب جوهريًا للشيوعية (3)

IV. غياب الملكية الخاصة في الشيوعية

V. غياب الملكية الخاصة في الشيوعية (2)

VI. قمع الشيوعية لحقوق المواطن الفرد

VII. الجانب الجماعي للشيوعية يخفض جودة الحياة عند المستوى الفردي

VIII. الجانب الجماعي للشيوعية يخفض جودة الحياة عند المستوى الفردي

IX. Jasutopianism يقدم نظام ترقية مكانة يقدم تقدمًا فرديًا، في حين لا تمتلك الشيوعية مثل هذه الآليات

XIII. الحجة V. Jasutopianism أسمى من الرأسمالية الكلاسيكية

الملخص

I. Jasutopianism يوفر وسادة من موارد المستوى الأساسي، في حين أن الرأسمالية الكلاسيكية لا تملك توسيدًا اقتصاديًا من المستوى الأساسي

II. الرأسمالية تنشئ فجوات ثروة هائلة في حين يسمح Jasutopianism للمواطنين بالبدء عند مستوى المكانة نفسه [باستثناء المواطنين المشمولين بحقوق مكتسبة، في مرحلة مختلفة من الحياة، أثبتوا فيها تعليمًا وتاريخ عمل سابقين لإرساء Jasutopianism]

XIV. الحجة VI. لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال

I. دمقرطة الأعمال

II. خطوات لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال

XV. الحجة VII. الانتقال من بلد قائم أصلًا مع أناس من أعمار ومستويات خبرة عمل مختلفة إلى بلد Jasutopian لانقدي بمستوى المكانة

I. السنة الأولى، تعيين مستوى المكانة؛ الهويات الوطنية/ أنظمة سجل الموارد؛ إرساء النظام اللانقدي؛ بناء السكن من المستوى المعياري

II. السنة الأولى، نشر الموارد

III. السنة الأولى، إخراج النقود من التداول

IV. بناء السكن من المستوى المعياري
V. السنة الثانية، إرساء قيمة الموارد
VI. السنة الثانية، بناء الأعمال الأساسية لنظام Jasutopianism
VII. السنة الثانية، إرساء علاقات الأعمال الدولية
VIII. السنة الثالثة، قبول غير المواطنين لتأشيرات العمل وغير المواطنين لمسار إلى المواطنة
IX. السنة الرابعة، التحضير للانتقال إلى الرئاسة الثلاثية التالية أو استمرار لها
XVI. الحجة VIII. كيف يعمل النظام الوطني لسجل الهوية؟
XVII. الحجة IX. كيف يكون لدى بلد Jasutopian صفر ضرائب؟
XVIII. الحجة X. كيف يحافظ بلد Jasutopian على جيشه؟
XIX. الحجة XI. كيف سيرغب الناس في العمل من دون نقود؟
XX. الحجة XII. كيف يعمل نظام النقاط وترقية المكانة بالتفصيل؟
XXI. الحجة XIII. كيف يمتلك بلد Jasutopian الإمكانية لأن يصبح أكبر بلد تصنيعي في العالم؟
XXII. الحجة XIV. لماذا يكون إرساء Jasutopianism فكرة نافعة لأمة من الشعوب حيث بلدها عليه أصلًا دين وطني مرتفع؟

XXIII. الحجة XV. هل من السيئ أن تتبنى بلدان أخرى هذه الطريقة في الحوكمة؟

XXIV. الحجة XVI. تعليل مواد سلطات الحوكمة الثلاث

I. نظرة عامة

II. السلطة التشريعية

III. السلطة التنفيذية

IV. السلطة القضائية

XXV. الحجة XVII. كيف لم يفعل أي بلد هذا بعد؟

XXVI. الحجة XVIII. وظائف ممكنة لنظام Jasutopianism في اتحاد فوق وطني؛ الاتحاد فوق الوطني للعالم؛ S.U.W.

XXVII. الحجة XIX. الأنظمة النقدية تسبب انخفاض قيمة الشهادات الجامعية

XXVIII. الحجة XX. تطوير طرق لخفض انبعاثات CO_2 إلى الصفر الصافي

الملخص

النقطة 1: الجانب العلمي

النقطة 2: السياسة والتشريع

المنظمات والجامعات في طليعة التطوير

استشهادات MLA

XXIX. المبدأ الرابع من Jasutopianism؛ عيب المحكمة البشرية في تقرير عقوبة الإعدام

XXX. المبدأ الخامس من Jasutopianism، عيب الوظيفة التنفيذية البشرية وحدود المداولة الطبية في تقرير الإجهاض البشري

XXXI. نظرية النسبية الأبدية لنظام Jasutopianism

XXXII. مواد القانون لنظام Jasutopianism

XXXIII. مواد سلطات الحوكمة الثلاث

المادة I. السلطة التشريعية

المادة II. السلطات المحظورة على قوى الحوكمة الثلاث

المادة III. السلطات المحظورة على الولايات أو الأقاليم في بلد Jasutopian

المادة IV. السلطة التنفيذية

المادة V. السلطة القضائية

المادة VI. علاقة الولايات أو الأقاليم بعضها ببعض

المادة VII. تعديل سلطات الحوكمة الثلاث

المادة VIII. سيادة الحكومة الوطنية

المادة IX. الحق القانوني لضبط وموازنة المواطن تجاه الحكومة الوطنية

XXXIV. رسالة من المؤلف

XXXV. مسرد المصطلحات

XXVI. إشعار قانوني

إخلاء مسؤولية: هذا أدب أكاديمي مطروح على نحو افتراضي صراحةً لأغراض تعليمية فقط. هذا لا يمثل الآراء السياسية الشخصية للمؤلف. يرجى الاطلاع على الإشعار القانوني.

الديباجة

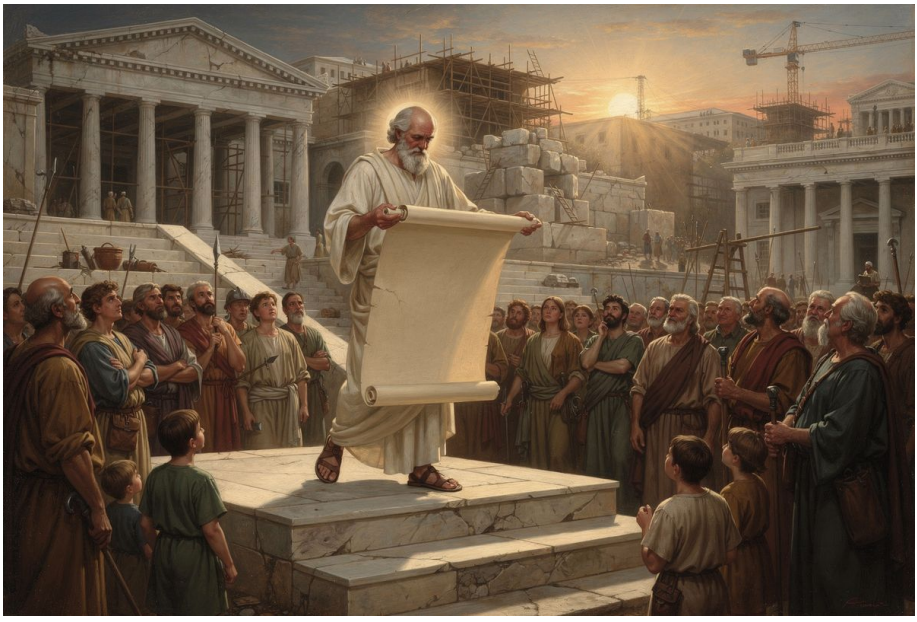

سقراط يسلّم الإعلان.

وبموجب هذا يُعلَن أمامٍ كل من يقرأه أن دافع بلد إلى الوجود ينبغي أن يكون أن يصبح الأكثر ازدهارًا ما استطاع بكل طريقة ممكنة مع البقاء في الوقت نفسه راسخًا رسوخًا صارمًا في مبادئ تأسيسية استثنائية محددة بوضوح. تلك المبادئ التأسيسية الثلاثة في Jasutopianism موضوعة لغرض التحسين المستمر لجودة الحرية والحياة والازدهار لمواطنيه في بلد يستخدم نظام الحكم Jasutopian. كل قانون يُنشأ في بلد على نمط Jasutopianist سيكون قائمًا على جانب من مدى سلامة انطباق ذلك القانون في الحاضر وفي المستقبل البعيد. وعلاوة على ذلك، فإن القانون المنشأ ملزم أيضًا بالمبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism. في الواقع، التأكيد هو أنه من المستحيل تمامًا إدامة مجتمع يوتوبي من دون هذا الدافع الأساسي القائم على هذه المبادئ التأسيسية الثلاثة. في هذا المانيفستو Jasutopian [اليوتوبي]، سيُعرَّف نظام Jasutopianism على ثلاثة مستويات بترتيب غير تراتبي: الوطني والعالمي والمستوى الفردي، وكيف ستعمل الأمة بأكملها والبلد وقوانينه. وعلاوة على ذلك، يشمل هذا المانيفستو أيضًا نظريات وحججًا فلسفية جديدة تعلل نظام Jasutopianism. وهذا النظام العامل يُعد عند معيار لم يتحقق من قبل قط في التاريخ المسجل: المعيار اليوتوبي. وفي الداخل تُشرح تفاصيل

محددة عن كيفية تحقيق هذا البلد اليوتوبي العامل [افتراضياً] باستخدام هيكل بلد حديث حالي في مجالات من النظرية السياسية الجديدة والفرضية العلمية والنظرية القانونية والنظرية الاجتماعية الاقتصادية الجديدة والفلسفة الجديدة الضرورية لإطاره. وتُقدَّم أيضًا معلومات عن كيفية أداء المرحلة الانتقالية الناجحة [افتراضياً] من بلد مُحدَّث إلى بلد يوتوبي.

القسم الأول للمستوى الوطني [شرح المصطلحات والاختصارات بالتفصيل في مسرد المصطلحات]

ينبغي تعريف هدف مجتمع يوتوبي عند المستوى الوطني بأنه امتلاك وتضمين ما يلي على الأقل جميعه، على سبيل المثال لا الحصر، وأي معايير مستقبلية تعد غير متناقضة وموضوعة عند أعلى معيار أخلاقي ممكن: قائمة من المعايير الأخلاقية الاستثنائية المحددة بوضوح والموضوعة بصرامة تمنحها سلطات الحوكمة الثلاث لغرض التحسين المستمر لجودة الحرية والحياة والازدهار لمواطنيه عبر المطالب المعاصرة لمواطني البلد، وتقييم مرتفع لمستوى المعيشة لكل مواطنٍ مفهرسًا وطنيًا (S.O.L.P.C.N.)، وتقييم مرتفع لمستوى المعيشة لكل مواطن مفهرسًا عالميًا (S.O.L.P.C.I.G)، ومعدل مرتفع لإنتاج المنتجات المحلي (D.P.P.)، ومعدل مرتفع للفرصة الابتكارية (I.O.)، ومعدل مرتفع لمعدل المعيار الابتكاري (I.N.R.)، ومعدل منخفض للناتج الوطني من الموارد (N.R.O)، ومعدل مرتفع للمدخل الوطني من الموارد (N.R.I)، ومعدل مرتفع لصافي الموارد الوطنية (N.N.R.)، ومعدل مرتفع للتقدم التقني (T.A.R.)، وتقييم مرتفع لفرصة التقدم اليوتوبي (U.A.O.R.)، وفهرس منخفض لجريمة المدينة (N.C.I.) [لا يُؤخذ متوسط المدن معًا] لجميع مدن البلد، وفهرس منخفض لفقر المدينة (C.P.I.) [لا يؤخذ متوسط المدن معًا] لجميع مدن البلد. لاحظ الفرق المعرَّف بين المعدل والتقييمات في هذه الحالة، فالمعدل هو نمو قيمة أو ضمورها، والتقييم هو رقم قيمة على مقياس تقييم معرَّف

ثلاث طاولات جرية طويلة في قاعة مضيئة واحدة، واحدة تُجلس أسرة، وواحدة مدينة من المندوبين، وواحدة شخوصاً من أمم كثيرة، وكل طاولة عليها الخبز نفسه والماء نفسه.

المستوى العالمي [شرح المصطلحات والاختصارات بالتفصيل في مسرد المصطلحات]

وعلاوة على ذلك، يُعلن أن أهداف ومبادئ بلد في مجتمع مزدهر معيَّن عند النظر عبر عدسة الخارج على المستوى العالمي هي ما يلي: المبدأ الأول والأهم لبلد على المسرح العالمي هو أن البلد لا يخرق قائمته الاستثنائية المحددة بوضوح والموضوعة بصرامة من المعايير الأخلاقية التي يمنحها الكيان الحكومي الرئيس لغرض التحسين المستمر لجودة الحرية والحياة والازدهار لمواطنيه على حساب مساعدة بلد آخر. ومرد ذلك إلى أنه، كبلد مزدهر في مرحلة انتقال على مسرح عالمي وما بعدها، لا يمكن لبلد Jasutopian أن يبلغ مساعدة بلدان أخرى حتى يكون ذلك البلد قد حافظ، على الأقل، على معاييره الأخلاقية المبدئية قبل المساعدة بأي شكل أو صورة في أي وقت. وأي فعل يتجاهل هذه المبادئ خارج أحداث الأزمات هو فعل خيانة للمبادئ التأسيسية الثلاثة لبلد Jasutopian من جانب حكومته ذاتها. وإذا حدث مثل هذا الطلب من بلد حليف، فعندئذ، تُجرى تعديلات في وقت المساعدة وشكلها ونوع أسلوبها وأخلاقياتها من كلا البلدينً قبل أن يُعاد النظر في تأكيد المساعدة من حيث توافق الطلب مع المبادئ التأسيسية الثلاثة لبلد Jasutopian. وإذا لم يعد الطلب المعدَّل يتعارض مع القائمة

الاستثنائية المحددة بوضوح والموضوعة بصرامة من المعايير الأخلاقية التي يمنحها الكيان الحكومي الرئيس، فعندئذٍ، يمكن أن تُعد المساعدة مجدية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لبلد يساهم في جبهة جهد الازدهار العالمي الشامل أن يهدف إلى المساعدة في زيادة تقييم مستوى المعيشة لكل مواطن مفهرسًا وطنيًا (S.O.L.P.C.N.) بين جميع البلدان الحليفة، وزيادة تقييم مستوى المعيشة لكل مواطن مفهرسًا عالميًا (S.O.L.P.C.I.G) بين جميع البلدان الحليفة، وزيادة معدل إنتاج المنتجات المحلي (D.P.P.) بين جميع البلدان الحليفة، وزيادة معدل الفرصة الابتكارية (I.O.) بين جميع البلدان الحليفة، وزيادة معدل المعيار الابتكاري (I.N.R.) بين جميع البلدان الحليفة، وخفض معدل الناتج الوطني من الموارد (N.R.O) حيثما أمكن بين جميع البلدان الحليفة، وزيادة معدل المدخل الوطني من الموارد (N.R.I) بين جميع البلدان الحليفة، وزيادة معدل صافي الموارد الوطنية (N.N.R.) بين جميع البلدان الحليفة، وزيادة معدل التقدم التقني (T.A.R.) بين البلدان الحليفة، وزيادة تقييم فرصة التقدم اليوتوبي (U.A.O.R.) بين البلدان الحليفة، وخفض فهرس جريمة المدينة (N.C.I.) [لا يؤخذ متوسط المدن معًا] لجميع المدن بين جميع البلدان الحليفة، وخفض فهرس فقر المدينة (C.P.I.) [لا يُؤخذ متوسط المدن معًا] لجميع المدن بين جميع البلدان الحليفة، وتقييم مرتفع في عدد البلدان الحليفة المُساعدة في التقدم العالمي (N.A.A.C.G.A.) من جانب بلد معيَّن يسعى إلى الازدهار الأقصى.

المستوى الفردي

وبموجب هذا، يُعلن أن الشعار العام والمبادئ العامة لفرد Jasutopian عادي يقرر أن يأخذ على عاتقه التمسك بنظام Jasutopianism عند المستوى الفردي هي ما يلي: المبدأ الأول والأهم لنظام Jasutopianism عند المستوى الفردي هو أن هذا الفرد المعيَّن لا يخرق قائمته الاستثنائية المحددة بوضوح والموضوعة بصرامة من المبادئ التأسيسية الثلاثة التي تمنحها حكومة Jasutopian لغرض التحسين المستمر لجودة الحرية والحياة والازدهار لمواطنيه [لذاته]. والفرد هو مواطن، أو غير مواطن مسموح له بدخول بلد Jasutopian. وهم، إذا انطبق ذلك، مطالبون بالمساهمة في المجتمع من أجل تلقي نصيبهم العادل من الامتيازات المدرجة في مادة القانون 1. والفرد الذي يختار الالتزام بنظام Jasutopianism [عند المستوى الاجتماعي] ينبغي أن يهدف مثاليًا إلى أن يكون أكثر شخص متطور يمكنه أن يكونه في جميع جوانب حياته استنادًا إلى المبادئ التأسيسية الثلاثة للتحسين المستمر للحرية والحياة والازدهار. وعليهم أن يهدفوا إلى العيش بطموح وتوجه وغاية. وعليهم أن يهدفوا إلى العيش بنية النمو لأسرتهم وأنفسهم ودينهم [إذا انطبق ذلك]، وكذلك بمساهماتهم الاستثنائية في بلد Jasutopian.

المبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism

ثلاثة أعمدة رخامية هائلة، واحد ملفوف بسلاسل مكسورة، وواحد بالزيتون والغار، وواحد بالقمح، تحمل معًا جملونًا ذهبيًا واحدًا فوق أفق مدينة.

إن المبادئ التأسيسية الثلاثة هي السابقة الرئيسة لبلد Jasutopian، وهي المرتبة الأعلى فوق كل قانون. يجب أن تُبنى جميع القوانين في بلد Jasutopian منها مباشرة أو أن تبنى بطريقة لا تتعارض مع هذه المبادئ التأسيسية الثلاثة. وهذه المبادئ التأسيسية الثلاثة أكثر من مبادئ، إنها نمط حياة سوف يسمح للمجتمع بالعيش في انسجام ونمو مستمر.

المبدأ الأول، إنشاء القوانين للتحسين المستمر لجودة الحرية لجميع المواطنين في مجتمع Jasutopian

في الظاهر يبدو هذا مباشرًا، غير أن هذا شكل فريد من المبادئ. إنه مبدأ راسخ رسوخًا صارمًا لصون حرية مواطنيه، لكنه يحمل أيضًا عنصرًا معاصرًا من أجل التكيف مع الأزمنة المتغيرة. غير أنه، وفي ختام كل خطاب، يجب أن يُعلن أن القانون المنشأ موضوع لغرض دفع جودة حرية مواطنيه قدمًا، لا للسماح بإزالة بطيئة لتلك الحريات الممنوحة. ويمكن وصف جودة تحسين الحريات مع الزمن بإزالة الحواجز القانونية حين

يُرى ذلك مناسبًا أمام مواطني Jasutopian لاستكشاف بلدان أو كواكب أخرى؛ وإنشاء أساليب متحضرة لدفع حريات التعبير قدمًا ضمن حدود المعقول؛ وبناء منافذ لتحسين النقاش الفكري والاستنارة المجتمعية؛ وإقرار أساليب لتوحيد العالم حصرًا من أجل تحسين البشرية أو الاستنارة الكونية، إلخ.

جادة مدينة يدرّب فيها كل بيت الشجرة ذات الفروع الثلاثة نفسها فوق بابه، فرع مزهر، وفرع مثمر، وفرع سنابل، القانون نفسه ينمو عند كل بيت.

المبدأ الثاني، إنشاء القوانين للتحسين المستمر لجودة الحياة لجميع المواطنين في مجتمع Jasutopian

مثل المبدأ السابق الماثل أمام القارئ، يتمسك هذا المبدأ بأن القوانين المنشأة راسخة رسوخًا صارمًا لصون حياة جميع مواطنيه، مع التأكيد أيضًا على أن هذه القوانين المنشأة تُرسى من منطلق معاصر كذلك للتحسين المستمر لجودة الحياة لجميع المواطنين في بلد Jasutopian. ويمكن وصف جودة الحياة بتحسين الرعاية الصحية، وتحسين قوانين الأخلاقيات، وتحسين معايير الأخلاق في المجتمع، وإعطاء الحياة غاية جوهرية محسوسة أكبر، وتحسين الوصول إلى التعليم والاستنارة، وإعطاء الحياة توجهًا مهنيًا أكبر، إلخ.

المبدأ الثالث، إنشاء القوانين للتحسين المستمر لجودة الازدهار لجميع المواطنين في مجتمع Jasutopian

أخيرًا، مثل المبدأين السابقين أعلاه، يتمسك هذا المبدأ بأن القوانين المنشأة راسخة بذلك رسوخًا صارمًا لصون جودة الازدهار لجميع مواطنيه، مع التأكيد أيضًا على أن هذه المبادئ القانونية المنشأة يجب أن تهدف إلى التحسين المستمر لجودة الازدهار لجميع مواطنيه في مجتمع Jasutopian بأسلوب معاصر. ويمكن وصف جودة الإزدهار بتحسين مزايا ترقية المكانة مع الوقت، وتحسين إمكانية بلوغ مستوى المكانة المعيَّن مع الوقت، وتحسين مدى الازدهار لجميع المواطنين، وصون طموح المواطنين وتحسينه على مر الزمن، وتحسين جودة الحقوق المعيارية لجميع المواطنين مع الزمن، إلخ.

التدبير الاحترازي

بوابات عاصفة ضخمة لمرفأ نصف مغلقة في وجه عاصفة سوداء بينما تظل مصابيح المدينة مضاءة خلفها؛ حراس البوابة يجهدون عند الرافعة، والحرية لا تضيق إلا ما دامت العاصفة قائمة.

في حال كان قانون ما قيد النظر لإنشائه بغرض تحسين أحد المبادئ الثلاثة أعلاه، وتصادف أن ذلك القانون يناقض واحدًا من المبدأين الآخرين أو كليهما، فعندئذ، توجد هذه التدابير لمساعدة البلاد: لا يمكن تمرير القانون إلا إذا أمكن أن يُثبت بما لا يدع مجالًا للشك المعقول في المحكمة أن وظيفته وغرضه سيطيلان أمد هذا المجتمع اليوتوبي. في حين أنه، إذا لم يُمرَّر القانون، لوُجد خطر قابل للقياس بأن المجتمع قد يهلك فورًا أو يهلك في المستقبل المنظور بوضوح. عندئذ فقط ينبغي أن يُمرَّر هذا القانون. على سبيل المثال، في حال حدوث جائحة، يجوز على نحو معقول تقليص حريات المواطنين بغرض الحفاظ على جودة حياة مواطنيه والبشرية جمعاء. وهذا لا يكون مبررًا إلا إذا وفقط إذا كان في سيناريو معيَّن أنه إذا لم تُقلَّص هذه الحريات، فعندئذ، قد تهلك الأمة بسبب الجائحة. غير أن السلطة القضائية، بعد زوال هذا التهديد، ملزمة بالقانون بإلغاء هذه القوانين منه حيثما أمكن فورًا من أجل إعادة إرساء توازن وانسجام المبادئ التأسيسية الثلاثة لبلد Jasutopian.

قاضٍ بردائه يرخي الحبل الثقيل الذي كان يقيد ثلاث حلقات ذهبية متشابكة؛ فتعود الحلقات منبسطة إلى توازن مفتوح.

حوكمة Jasutopianism حسب أيديولوجيا السلطة ومصدر السلطة والسمة الاجتماعية السياسية وبنية السلطة

تاج مزخرف واحد متروك من غير أن يُمس على وسادة خارج باب القاعة، بينما في الداخل ثلاثة أنداد يجلسون إلى طاولة واحدة بسيطة، والكيان الملكي ممنوع بحكم التصميم.

الحكومة حسب أيديولوجيا السلطة

أيديولوجيا السلطة لنظام Jasutopianism قائمة على أساس دستوري. إن Jasutopianism، كما يُكشف لاحقًا في هذا المانيفستو، لديه قائمة محددة من مواد القانون. وتمثل مواد القانون تلك، إلى جانب المبادئ التأسيسية الثلاثة لبلد يوتوبي قائم على Jasutopianism، الأطر الأساسية لأيديولوجيا السلطة. ولمواد القانون، وكذلك لنظام Jasutopianism بأكمله، القدرة على أن تضاف كوثيقة واحدة جامعة كليًا إلى دستورٍ قائم في شكل مشروع قانون واحد. وبعد الذي تقرر، فإن Jasutopianism [نظريًا]؛ بمواد قانونه، والمبادئ التأسيسية الثلاثة وسائر جوانب النظام المجتمعي اليوتوبي، لديه وسيلة أمثل لأن يعمل كحكومة جديدة معيَّنة [افتراضيًا] بقائمة كاملة من التعليمات

القانونية لأساس الحكومة. وبذلك، نتيجة لذلك، يحل محل النظام الحكومي السابق القائم [نظريًا].

الحكومة حسب مصدر السلطة

يُعلن أن بلد Jasutopian ومصدر سلطته الحكومية هو حقًا ديمقراطية تمثيلية برؤساء ثلاثيين منتخبين يترأسون. ومع ما قيل، يمكن أن يُنتخب أولئك الرؤساء الثلاثيون مباشرة من مواطنيه أو عبر مجمع انتخابي، وكلتا الطريقتين عاملتان في جوهرهما في مجتمع Jasutopian. نظريًا، من الممكن وجود أشكال أخرى من مصادر السلطة الحكومية أيضًا. غير أن Jasutopianism يلاحظ أن هذا هو مصدر السلطة الأرقى في الأزمنة الحديثة حتى تاريخه. وفي حال وُجد مصدر سلطة أكثر بناءً في المستقبل، فلا يوجد سبب يمنع نظريًا أن يتبنى Jasutopianism مصدر السلطة الحكومي المعيّن ذاك من المستقبل مع الاحتفاظ بأيديولوجيا سلطته السابقة ومبادئه التأسيسية الثلاثة. وهم، الرؤساء، يسمون الرؤساء الثلاثيين حيث ثلاثة رؤساء منتخبون بالتساوي تحت الحزب نفسه والحملة نفسها يعيّنون رئيسًا. وعليهم اتخاذ جميع قرارات السلطة التنفيذية على أساس تصويت رسمي بموافقة الجميع 3/3. وهذا سيمنع مكتب الرئيس في المستقبل من التصرف ككيان واحد شبيه بالملكية، يتصرف بلاعقلانية بالقوة النووية، وسيوفر فردين آخرين بالسلطة نفسها [والمكانة السياسية نفسها] لتقديم ملاحظات نقدية ورؤية في القرارات ما كانت لتُتأمل سابقًا على نحو صحيح لو كان الأمر لعضو أدنى رتبة أو من رتبة أخرى في الحكومة.

السوق من دون نقود.

الحكومة حسب السمة الاجتماعية السياسية

في هذا البلد اليوتوبي العظيم، سماته الاجتماعية السياسية ليست الشيوعية، ولا الماركسية، ولا الأناركية، ولا الاستعمارية، ولا الاستبدادية، ولا التوزيعية، ولا الإقطاعية، ولا الملكية، ولا الفاشية، ولا الجمهورية، ولا الشمولية، ولا القبلية، ولا الاشتراكية، وليست تمامًا الرأسمالية، إنها Jasutopianism. كن حكيمًا ومطلعًا حتى لا تخلط بين النظام الاجتماعي السياسي الجديد وغيره.

اليوم يُقدَّم أمام كلٍ من يقرأ هدية، نظرية جديدة من شأنها أن تزيل نظام «النقود» النقدي كليًا وتؤسس «نظام القيمة» على المواطنة ومستوى المكانة والعمل وتوجه التعليم كأشكال للعملة أو القيمة. ومع أنه من دون «النقود» كنظام نقدي مهيمن، كن مطمئنًا، فمع مواصلة القراءة سيفهم الجميع أن المكونات الأساسية والتحفيزية والابتكارية «للنظام النقدي» للسوق الحرة لا تزال قائمة. فمن يعملون بجد أكبر وذكاء أكبر ستكون لهم أكثر الكماليات في الحياة والجميع مشجَّعون على ذلك، مما يجعل حياتهم رحلة بلا نهاية. غير أنه، في السياق نفسه، كل مواطن وكل مقيم غير مواطن قانوني، بغض النظر عن المكانة، سيكون له معيار أفضل في جودة الحياة وفرصة متساوية للتفوق مقارنة بنظام نقدي، وهذا منظَّر له بأقصى ثقة. ومرد ذلك إلى أن جميع

المواطنين المساهمين في بلد Jasutopian سوف يُزوَّدون مجانًا بالغذاء الأساسي والماء الصالح للشرب والتعليم والملابس والرعاية الصحية والسكن من المستوى المعياري والمرافق العامة؛ حيث سيوضع المعيار الجديد بأنه إذا لم تستطع حكومة أن تزود على هذا النحو الصحيح في بلد معيّن، حيث يعمل جميع المواطنين تقريبًا ويساهمون أصلًا بشكل ما من الوظائف، فعندئذ، وفي ختام كل نقاش، تلك حكومة فاشلة وعديمة الكفاءة لا تستطيع أن تزود مواطنيها العاملين بما يكفي. جميع الأغراض غير الأساسية تُكسب بترقية المكانة، وهو نظام جديد كفء يشرح أكثر في هذا المانيفستو. وسيكون معدل البطالة إلزاميًا 0-2% في المجموع الجماعي لكل المواطنين القادرين على العمل بين سن 18 وسن التقاعد. ونتيجة لذلك، لن تعود الضرائب النقدية موجودة [يشرح أكثر في الحجة IX] لكون العمل جزءًا أساسيًا من الحياة وعبر وجود نظام لانقدي قابل للإنفاذ وعامل قائم. وسوف يصبح مجتمع Jasutopian بلدًا عاملًا ومكتفيًا ذاتيًا في نهاية المطاف من دون حاجة كبيرة إلى موارد خارجية مع الوقت مع ازدياد الابتكار في الموارد المتجددة. وبذلك، يكون تلاعب البلدان الأجنبية تجاه حكومة Jasutopian محدودًا.

وسيكون لدى بلد Jasutopian أيضًا فساد داخلي أقل إذ لم يعد ممكنًا «شراء» زملاء العمل والشركات والمسؤولين المنتخبين عند المستوى النقدي لفعل الأمر الخاطئ لأغراض المصلحة الذاتية. الحافز ببساطة لن يكون موجودًا أو لن يكون بالمدى أو الشكل نفسه. ونتيجة لذلك، سيكون بمقدور بلد Jasutopian تركيز هدف الوجود البشري على تجربة العيش؛ والحرية؛ والإنجاز المجتمعي؛ والتقدم العلمي؛ والاستنارة الذاتية؛ والدين؛ والاستنارة المجتمعية؛ والإنتاجية؛ والإرث؛ وجودة الحياة، والازدهار العام وبدرجة أقل على «امتلاك أكثر النقود» أو «الكفاح لتدبير أمور المعيشة».

سيكون بمقدور الأعمال التجارية إدارة أعمالها في مجتمع سوق حرة، فالحكومة لا تسيطر على جميع وسائل الإنتاج. ضع في بالك أن هذا نظام غريب كليًا عما ظل المجتمع يستخدمه.

الحكومة حسب بنية السلطة

حلقة من أحجار عقد متشابكة، كل واحد مقطوع على نحو مختلف، تشكل دائرة قوس واحدة متصلة قائمة فوق ساحة عامة مفتوحة.

في بلد يوتوبي عظيم يجب أن توجد القدرة على دعوة ولايات أو أقاليم أخرى إلى البلد مع التكيف مع حاجاتها المعاصرة إذا عرض مثل هذا الموقف يوماً. ولذلك سيكون بلد Jasutopian اتحاداً فيدرالياً. أي اتحاد ولايات أو أقاليم ذاتية الحكم لضمان أن تكون الحوكمة محلية عند المستوى الذي تلزم فيه مع البقاء راسخة بسلطات الحوكمة الثلاث ومواد القانون ومواد التنظيم المجتمعي والمبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism. وليقف الاتحاد متحداً عبر كل مسعى على بلد Jasutopian أن يخوضه.

نظام تصويت أكثر ملاءمة

I. الخطوات

في هذه اللحظة من التاريخ المسجل، عام ألفين وواحد وعشرين، توجد بلدان لا يرضى مواطنوها عن سلامة أو أمن نظام التصويت الديمقراطي القائم في بعض

الديمقراطيات التمثيلية عبر العالم. وهنا يُقدَّم حل في صيغة نسق سيكون جوابًا نهائيًا للمشكلات المزعومة الحالية في أنظمة التصويت في بعض الديمقراطيات التمثيلية في ما يخص القدرات التقنية الحالية. وبهذا النظام، ستمثل الأصوات المدلى بها صوت المواطنين حقًا في مجتمع Jasutopian.

الخطوة I: جميع المواطنين مطالبون بالتسجيل للتصويت كل سنة انتخابية. وعملية تأكيد تسجيل الناخب تكون عبر تقديم بطاقة الهوية الوطنية للمواطن مقرونة ببطاقة هوية الناخب للمواطن عند وقت التسجيل. وتُقدَّم هذه المعلومات شخصيًا. وإذا استُخدم الإنترنت، يجب التقاط لقطة صورة تأكيد عند وقت التسجيل عبر الإنترنت لأغراض الأمن. وفي كل سنة انتخابية سيُعاد ضبط هذه العملية، ولا تعود المعلومات مخزنة بعد أن يُنتخب المرشح رسميًا ويؤدي اليمين.

الخطوة II: سيتم كل التصويت عبر الإنترنت أو شخصيًا، ولن تكون هناك أشكال تصويت بالبريد. وهذا سيمنع الانتخابات من أن تدوم لمدد غير معتادة من الزمن لعملية عد يدوي، مما يمنع إمكانيات الفساد عند هذا المستوى.

الخطوة III: ستُصدر هوية تصويت لجميع المواطنين تكون هوية منفصلة عن رخصة القيادة أو غيرها من الهويات الحكومية.

الخطوة IV: إنشاء أرشيف تصويت متاح علنًا [رقم اثنين] [أرشيفات التصويت مدرجة لاحقًا في هذا المانيفستو] يدرج الأسماء، ورقم تصويت علنيًا مؤقتًا فريدًا يُتلقى بعد الإدلاء بالصوت، حيث يكون منفصلًا عن رقم تأكيد التصويت الخاص، وأخيرًا صورة هوية التصويت لكل مواطن صوّت، ولا حاجة إلى أي معلومات تعريف خاصة أخرى. وهذا هو العامل الأهم لضمان أن يستطيع المواطنون التحقق المتقاطع من أن أصواتهم لم تُدل لحزب سياسي معارض. وهذا مهم للخطوة 7. وهذا الأرشيف منفصل عن أرشيف [رقم واحد] للمواطنين الذين سجلوا للتصويت. وجميع الأرشيفات يُعاد ضبطها أو تُزال بعد اكتمال الانتخاب. ولا يُسمح لأي حزب سياسي أو أنصاره بالتماس أي معلومات أو الاتصال بأي من الناخبين لأغراض الحصول على أصواتهم في الانتخاب التالي.

الخطوة V: ثلاثة ممثلين من الأحزاب الرئيسة الحالية البالغ عددها 3 [أو أكثر] في صحبة شرطة الولاية [أو الإقليم] وشركة تقنية طرف ثالث مستقلة [تُختار بالاتفاق بين ممثلي الأحزاب الرئيسة الـ3 [أو أكثر]] سيسافرون معًا لتلقي نسخة واحدة من برمجيات وعتاد التصويت للأصوات عبر الإنترنت وآلات التصويت المستخدمة في مراكز الاقتراع للسماح بفحص آليات البرمجيات بحثًا عن عيوب التصميم عند جميع مستويات

الاستخدام في موقع معيَّن من اختيارهم. ويمكن أن يتم هذا عشوائيًا، بقدر ما يلزم من المرات. وفي حال اكتُشف عيب تصميم قبل الانتخاب، ستحدَّث البرمجيات برقعة نظام برمجية أو تصحيح عتادي [إن أمكن] من فحصٍ طرف ثالث. وإذا كان هناك عبث مشتبه به، فسيكون لممثلي الأحزاب الرئيسة أيضًا صلاحية مصادرة البرمجيات والعتاد [في أزواجٍ من الأحزاب السياسية الرئيسة الـ3 [أو أكثر]] في مراكز الاقتراع في صحبة الشرطة ليُحضروها فورًا إلى مركز الشرطة حيث يمكن فحصها بحثًا عن العبث من طرف ثالث [يُختار بالاتفاق بين الممثلين الـ3+]. وإذا وُجد العيب بعد الانتخاب، فسيُرفع إلى المحكمة الأعلى لتقرر ما إذا كان العيب قادرًا على تغيير نتيجة الانتخاب، فإن كان نعم، تُغيَّر النتيجة، وإن كان لا، يُصحح العيب، ويعلن المرشح المنتخب قبل المحاكمة فائزًا بذلك الانتخاب المعيَّن. ويجب أن تكون هذه المحاكمة محاكمة سريعة لمنع التداخل مع الإدارة القادمة. ولمجلس الشيوخ في السلطة التشريعية أيضًا سلطة إجراء محاكمة على النحو نفسه، ولمجلس الشيوخ في السلطة التشريعية الحكم الجامع في هذا الأسلوب الفريد.

قاعة شاسعة بجدران زجاجية يدلي فيها المواطنون بأصواتهم عند منصات مفتوحة، وكل حركة مرئية من الشارع، وعلى منصة، ممثلو ثلاثة أحزاب وضابط شرطة وتقني يفحصون معًا آلة تصويت واحدة مفتوحة.

الخطوة VI: بعد أن يصوّت مواطن، سيُرسل صوته ومن صوّت له فورًا إلى بريد إلكتروني من اختياره كإثبات أنه صوّت لمرشح محدد من حزب معيَّن. وسيكون ذلك البريد قد جرى التحقق منه مسبقًا لدى الحكومة بتأكيد أن هذا البريد هو البريد الوحيد

الذي يستخدمه هذا المواطن بعينه للتصويت. وسيتلقى ذلك المواطن بريد تأكيد من الحكومة بأنهم أكدوا هذا البريد بوصفه البريد الأول والفريد لأغراض الانتخاب. ومثالياً ينبغي أن يختار المواطنون بريداً مشفراً من الطرفين وينبغي للمواطنين أيضاً إعداد تسجيل دخول بتحقق ثنائي من عاملين (2) مع رمز تأكيد يرسل إلى جهاز خارجي. ثم يدلون بأصواتهم، ويتلقون رقم تأكيد بريدي خاصاً، ورقم تصويت تأكيد علنياً [عبر البريد الإلكتروني] للتحقق المتقاطع في أرشيف التصويت [رقم اثنين]. وفي حال كان اسم المرشح المعروض في بريد التأكيد لمرشح آخر، سيكون لهم خيار الاعتراض فوراً، وادعاء خطأ، وتبديل المرشح فوراً وتلقي بريد تأكيد آخر قبل فرز الانتخاب. واذا استمر هذا، فللمواطن خيار التوجه إلى مركز اقتراع لتصحيح هذه المسألة يدوياً. ثم، يتلقى بريداً إضافياً برقم تصويت تأكيد خاص وعلني تبعاً لذلك.

الخطوة VII: في اليوم الذي تُعد فيه الأصوات ليلة الانتخاب عبر الإنترنت أو النماذج الشخصية من مراكز الاقتراع، ينبغي أن تعرض النتائج فوراً على أرشيف التصويت المتاح علناً [رقم اثنين] في الليلة نفسها. ويمكن للمواطنين عندها التحقق المتقاطع لضمان أن الصوت الذي أُدلي به كان للمرشح الذي صوّتوا له.

الخطوة VIII: ستكون هناك فترة انتظار إلزامية مدتها 7 أيام قبل إنهاء الانتخاب وتأكيده يمكن فيها للمواطنين الاعتراض بادعاءات بشأن أصواتهم إذا لاحظوا أن صوتهم أُدلي به لمرشح آخر. وخلال فترة الانتظار هذه، لا يمكن إضافة أصوات جديدة إلى إجمالي الأصوات المدلى بها. ومثالياً، يمكن للمواطنين الاعتراض عبر الإنترنت، وتقديم إثبات بأن بريد التأكيد السابق لديهم لا يطابق المرشح الذي صوّتوا له المعروض في الأرشيف العلني، وينبغي أن يُغيّر الصوت فوراً، وسيتلقى المواطن بريد تأكيد آخر. ويمكن أن يتم هذا عبر الإنترنت أو في مراكز الاقتراع. ومثالياً ينبغي ألا تستغرق هذه العملية أكثر من 24 ساعة. ولا يمكن لمواطن ببساطة تغيير صوت من دون إثبات أنه صوّت لمرشح آخر، وتُستمد هذه المعلومات من بريد التأكيد الذي تلقوه أو من تسجيل مصور بالفيديو [بصيغة قابلة للتحقق] للحظة تصويتهم أو غير ذلك من وسائل تأكيد إضافية تضاف إلى النظام.

الخطوة IX: لضمان عدم الإدلاء بأصوات زائفة، يمكن لمجموع الناخبين ومعلوماتهم المعروضة في أرشيف التصويت العلني [رقم واحد واثنين] أن تُقارن مقارنة متقاطعة تلقائياً بإحصاء وطني خلال فترة الانتظار هذه، وبالناخبين المسجلين الحاليين لتلك السنة الانتخابية المعيّنة وأرقام هويات الناخبين النشطة الحالية. وإذا وُجدت أصوات مزيفة مكتشفة، تزال من الإجمالي. ثم توضع تلك الأصوات المزالة في أرشيف علني ثالث [رقم ثلاثة] ليستطيع المواطنون والأطراف الثالثة التحقق من أن تلك

الأصوات المستبعدة لم تكن لمواطنين أحياء فعليين أُبطلت شرعية أصواتهم. وفي حال وُجد أن أصواتًا أُبطلت شرعيتها، سيتصل بالمواطن لتأكيد أنه ناخب شرعي وحي ومسجَّل عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني، ثم، ستعاد الأصوات، وسيتلقى المواطن تأكيدًا. ويتم كل هذا خلال فترة الانتظار البالغة 7 أيام.

الخطوة X: الأصوات التي أُعيدت من صوت أُبطلت شرعيته سابقًا إلى صوت شرعي من جديد ستُعرض عندئذ في أرشيف رابع ومنفصل متاح علنًا [رقم أربعة] للأطراف الثالثة والمواطنين للتحقق المتقاطع وفق تقديرهم مرة ثانية.

الخطوة XI: حالما يكتمل كل هذا بعد فترة الانتظار البالغة 7 أيام، يمكن عندئذ إعلان المرشحين رسميًا رؤساء ثلاثيين أو سلطة أخرى. والمرشح أو مجموعة المرشحين، في ماً يخص الرؤساء الثلاثيين، الحائز أعلى تعددية من الأصوات، يفوز.

II. أرشيفات التصويت

الأرشيف رقم واحد: قائمة جميع المواطنين المسجلين للتصويت من جميع الأحزاب. ولن تُقدَّم معلومات الحزب السياسي علنًا في هذا الأرشيف صونًا للخصوصية.

الأرشيف رقم اثنين: قوائم الأسماء، ورقم تصويت علني مؤقت فريد يُتلقى بعد الإدلاء بالصوت، وأخيرًا صورة هوية التصويت لكل مواطن صوّت. ولن تُقدَّم الأحزاب السياسية في هذا الأرشيف صونًا للخصوصية

الأرشيف رقم ثلاثة: الأرشيف الذي يكتشف مبدئيًا الأصوات المزيفة من فحص مقارنة متقاطعة تلقائي للأرشيفين واحد واثنين مع الإحصاء الوطني للمواطنين في بلد Jasutopian. ثم توضع تلك الأصوات المزالة في هذا الأرشيف للفحص من المواطنين والأطراف الثالثة للتحقق من أن تلك الأصوات المستبعدة لم تكن لمواطنين أحياء فعليين أُبطلت شرعية أصواتهم

الأرشيف رقم أربعة: هذا الأرشيف هو حيث الأصوات التي تقرر سابقًا أنها زائفة [بالمقارنة المتقاطعة التلقائية للأرشيف رقم واحد ورقم اثنين مع الإحصاء الوطني للمواطنين] لكنها وُجدت في الحقيقة صالحة بسبب مواطن متحقق منه يدعي أن صوته استُبعد أو طرف ثالث يقدم معلومات تحقق بأن صوت مواطن حي وشرعي استُبعد. ثم توضع تلك الأصوات هنا ليتحقق منها رسميًا مرة أخرى قبل أن تعد أصواتًا رسمية. غير أن معلومات الناخب ستبقى في هذا الأرشيف إلى أن يؤدي الرؤساء الثلاثيون أو المسؤولون المنتخبون الآخرون اليمين.

الحجج الفلسفية والمنطقية للأنظمة النقدية مقابل الأنظمة اللانقدية

منتدى روماني متداعٍ عند الغسق، تجار يحرفون بالمجارف نقوداً تكاد تكون بلا قيمة على الموازين بالأكياس، والعشب ينمو في شقوق البلاط، السنوات الأخيرة التي يشير إليها الفصل.

I. لماذا تخذل الأنظمة النقدية المجتمع

المقدمة المنطقية I.

في نظام نقدي معيَّن حيث يوجد 3 أشخاص، لكل منهم قيمة 2 من النقود ليكون المجموع 6 نقود في النظام. الشخص A عامل تطوير منتجات، والشخص B عامل محطة وقود [عامل توزيع طاقة] والشخص C عامل خدمة توصيل تطوير المنتجات. يطلب الشخص B منتجاً من الشخص A ويدفع للشخص C مقابل خدمة التوصيل. يشتري الشخص C الوقود ويسلّم التوصيلة إلى الشخص B.

المقدمة المنطقية II.

يجب أن توجد دائمًا مساواة اقتصادية في مجتمع عظيم وحديث. وهذا مطلوب لفرص متساوية للجميع للازدهار المستمر عند المستوى الفردي.

العمل نفسه، مكافأة غير متساوية.

النتيجة

بعد هذه المعاملة، ينتهي الشخص A إلى 3 نقود لأنه تلقى 1 من النقود من الشخص B. ولدى الشخص B نقد واحد قيمته 1 لأنه اشترى منتجًا من الشخص A، واشترى التوصيل من الشخص C وتلقى 1 من النقود من الشخص C. ولدى الشخص C نقدان اثنان قيمتهما 2 لأنه اشترى الوقود من الشخص B وتلقى 1 من النقود من الشخص B. ولذلك، الشخص A هو الأغنى والشخص B هو الأفقر في هذا المجتمع الاصطناعي المكوَّن من 3 أشخاص. مما ينتج عنه حجة باطلة بسبب الإخفاق في الامتثال للمقدمة المنطقية 2.

التعليل

الصورة الكبرى هي أنه حتى عند التفكيك إلى المستوى الأبسط، مجتمع نقدي من 3 أشخاص، فإن هذه الحجة باطلة. على نحو مشابه للمقياس الكلي حيث بلدان فيها ملايين الناس غارقة في الديون وفيها فجوات ثروة هائلة. وبذلك، في النهاية سوف تخفق الأنظمة النقدية دائمًا في خدمة الجميع بإنصاف في المجتمع. عندما يحصل أحدهم على مال كثير، فإنه يأخذه على نحو غير متساوٍ من أناس آخرين داخل النظام النقدي نفسه أو يسبب على نحو غير مباشر لامساواة نقدية على مقياس عالمي عبر آثار تلاعب بلد ما

بقيمة العملة. وفي نهاية المطاف في نظام نقدي معيَّن، يصبح القليلون أغنياء ويصبح كل الأشخاص الآخرين في النظام فقراء أو «يكافحون لتدبير أمور معيشتهم». أو على مقياس عالمي، يبذل شخصان مقدار العمل نفسه في الوظيفة نفسها لكن أحدهما يتقاضى أكثر، بمعزل عن «كلفة المعيشة». والنتيجة النهائية دائمًا [بشكل ما] انهيار مجتمعي. انظر إلى روما القديمة العظيمة من منظور اقتصادي في سنواتها الأخيرة مثالًا. خزي حقًا. بالتأكيد، يمكن للحكومة أن تحاول طباعة مزيد من النقود، وعندها سيكون البلد ضحية تعيسة للتضخم المفرط مثل بلد فنزويلا اعتبارًا من عام ألفين وستة عشر إلى العام الحالي ألفين وواحد وعشرين. آثار رهيبة حقًا لمجتمع نقدي يشهدها المرء.

وعلاوة على ذلك، سوف يخفق هذا النظام مع الوقت حتى لو كان «شخص D» افتراضي يجلب الموارد إلى النظام، والموارد في هذه الحالة هي النقود [لشراء الموارد] لأن النقود تحل محل النقل المباشر الفعلي للموارد. سوف يخفق هذا مع الوقت لأن وضع مزيد من النقود في النظام لن يسبب سوى تضخم القيم غير العادلة أصلًا من دون فرق حقيقي في محصلة توزع تلك الموارد [النقود]. لن يكون هناك فرق حقيقي لأنه لا يزال هناك أناس يخسرون النقود على نحو غير متساوٍ وأناس آخرون يحصلون على نقود أكثر على نحو غير متساوٍ مع المقدار الصافي الافتراضي نفسه من النقود في النظام المعيَّن، أو «قيمة النقود» نفسها إذا لم يؤخذ التضخم في الحسبان؛ مما ينشئ سيناريو مساواة مستحيلًا، ولا يزداد هذا إلا صعوبة كلما وُضع مزيد من الناس في النظام وعندما يستغل الناس هذا النظام المعيب في جوهره. وهذه العملية المجراة مرارًا وتكرارًا مع الوقت لا تفعل سوى تفاقم فجوات الثروة.

في مجتمع معيَّن، مجتمع مُحدَّث ومُحوَّل يوتوبيًا، على التوالي، ينبغي أن تكون للناس، بغض النظر عن خلفيتهم، الفرصة دائمًا للازدهار، وينبغي للحكومة أن تبني نظامًا يشجع هذا من أجل تحسين الفرد، كل فرد. وبالمقابل، من أجل تحسين الحكومة والمجتمع عمومًا نتيجة لذلك. إذا كانت هذه المقدمة صحيحة، فعندما نطبق الحجة المنطقية للنظام النقدي. كيف يمكن للمجتمع أن ينجز هذا أصلًا؟ لا يمكنه ذلك! ولن يمكنه أبدًا لأنه غير مصمم لذلك. ولدفع هذه الحجة أبعد، فإن البلد صاحب أحد أعظم الاقتصادات التي وُجدت على الإطلاق، الولايات المتحدة، وفقًا لمكتب الإحصاء لديها لعام ألفين وتسعة عشر؛ عاش أربعة وثلاثون مليون مواطن أمريكي في الفقر في عام ألفين وتسعة عشر. وهذا رقم فاضح لواحد من أعظم الاقتصادات في العالم، وهذا الرقم لا يأخذ في الحسبان حتى ملايين الأشخاص غير المسجلين أو غير الموثقين أو غير القانونيين الذين يعيشون هناك، فقط المواطنين الأمريكيين. وعلاوة على ذلك، وفقًا لموقع Worldbank.org، يعيش ستمئة وتسعة وثمانون مليون شخص في فقر مدقع عالميًا، يكسبون أقل من 1.90 دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم؛ أي 9.2%

من إجمالي سكان العالم. هذه هي نتائج الأنظمة النقدية، كل ثروة العالم تُوجَّه عمدًا في قنوات إلى أماكن محددة بإفراط، مرارًا وتكرارًا، لتغذية وإعادة تغذية حاجات القلة، بينما يُترك سبعمئة وتسعة وثمانون مليون شخص خلف الركب. وهذه الأرقام العددية حقائق مستندة إلى بيانات حكومية وبيانات منظمات دولية.

II. لماذا تنجح أنظمة ترقية المكانة

تكوين دائري كنقش محفور: المسترجع يغذي الدائرة، والصانع يشكّل، وعامل الطاقة يزوّدٍ بالوقود، والساعي يحمل، والمطوّر عند أدواته، والسلع تدور في الحلقة، ولا شيء يتجمع راكدًا.

المقدمة المنطقية I.

في نظام لانقدي معيَّن، يوجد 5 أشخاص. جميعهم لهم قيمة 1، ممثلة بإثبات توظيف أساسي في حين أن البطالة قيمتها 0. الشخص A يعمل مسترجع موارد للمجتمع. والشخص B عامل تطوير منتجات. والشخص C عامل محطة وقود. والشخص D عامل خدمة توصيل منتجات. والشخص E مطوّر كفاءة موارد. يواصل الشخص A أداء عمله في وضع الموارد في النظام. ويقرر الشخص C طلب منتج أثناء وجوده في العمل. تُفحص بطاقة الهوية الوطنية للشخص C للتحقق من صلاحيتها عبر الإنترنت، ثم، يجري التحقق من الطلب ووضعه. يصنع الشخص B الطلب للشخص C في العمل. ويوصل الشخص D طلب الشخص C. يتلقى الشخص C طلبه ثم يواصل عمله لاحقًا. ويواصل الشخص E العمل كمطوّر كفاءة موارد، رافعًا كفاءة استهلاك الموارد الإجمالي عبر التقدم العلمي لأنظمة ناقلة للطاقة أكثر كفاءة [مع الزمن].

المقدمة المنطقية II.

مواطن يخت درجه الحجري الصاعد بنفسه في سفح تلٍ، كل درجة منجزة دائمة، بينما على الشاطئ في الأسفل يذيب المد قلاعًا مبنية من النقود.

يجب أن توجد دائمًا مساواة اقتصادية في مجتمع عظيم وحديث. وهذا مطلوب لفرص متساوية للجميع للازدهار المستمر عند المستوى الفردي.

النتيجة

بعد هذه المعاملة، لا تزال لجميع الأطراف القيمة ذاتها بالضبط وهي 1 قبل المعاملة وبعدها. كانت جميع الأطراف تعمل، وكان إنفاذ نظام لانقدي قائمًا. وقد أدى النظام عمله كما صُمم له.

التعليل

المغزى الجامع الرئيس هو أن هذا النظام، حين يُفكك عند المستوى الأبسط، يعمل. فما دام الشخص A يسترجع الموارد للنظام، يمكن للنظام أن يؤدي عمله استنادًا إلى فحوص الإنفاذ والتحقق من العمل في النظام. والشخص E يطوّر التقدم العلمي نحو كفاءة الموارد لتحسينات في استهلاك الموارد واستخدامها لكل فرد. قد يحاول أحدهم أن يطرح الحجة بأن الناس سوف يستهلكون موارد أكثر بسرعة كبيرة ويُسقطون النظام، وتأكيد Jasutopianism هو أن الناس سوف يستهلكون العدد نفسه من الموارد المطلوبة لكي يعمل المجتمع عملًا سليمًا بمعدل مضبوط. في الواقع، هذا مضبوط ومتوازن

أيضًا من خلال نظام ترقية المكانة. وسوف يؤدي نظام ترقية المكانة أيضًا وظيفته الثانوية كآلية تأخير للحماية من استهلاك المجتمع لكل الرغبات دفعة واحدة. ونتيجة لذلك، يُخفف أثر استهلاك الموارد الفوري. غير أنه، على خلاف النقود، التي تأتي وتذهب، فإن مستوى المكانة دائم ويمكنه أن يضمن أن المواطن سيصل في نهاية المطاف إلى حيث يريد أن يكون في الحياة من حيث الكماليات من غير أن يخسر نقوده، أو في هذه الحالة، مستوى مكانته، في الطريق. مستويات المكانة توفر أمانًا أكبر من مجتمع نقدي تقليدي. وبذلك، يُمنح الشخص A مزيدًا من الوقت والدعم لاسترجاع الموارد ويُمنح الشخص E مزيدًا من الوقت والدعم لتطوير وسائل كفؤة لكفاءة الموارد. وسوف يؤدي المجتمع عمله بسلاسة أكبر بينما يوسّع أيضًا سعة موارده ومداها على هذا النحو.

فلسفة Jasutopianism في التنوع والتسامح الثقافي والمساواة الثقافية والتأثير الثقافي داخل أمة Jasutopian

ساحة مدينة واحدة ليلاً تحتضن دوائر مهرجانية متمايزة كثيرة، أزياء مختلفة، وآلات، وفوانيس، ورقصات، كل يحتفل بطريقته، لا أحد مرفوع فوق آخر، والجميع تحت النجوم ذاتها.

التنوع والتسامح الثقافي

في أمة Jasutopian، سوف توجد بلا شك ثقافات مواطنين كثيرة مختلفة ومتنوعة؛ مواطنون من ثقافة معيّنة لن يتشاركوا وجهات النظر نفسها في موضوعات الاهتمام مع الآخرين، ومواطنون سوف تكون لهم اهتمامات موسيقية مختلفة، ومواطنون سوف تكون لهم اهتمامات احتفالية مختلفة، ومواطنون سوف تكون لهم تقاليد مختلفة، ومواطنون سوف تكون لهم أديان مختلفة، إلخ. غير أن كل مواطن Jasutopian من أي ثقافة سيكون أحكم بأن يدرك أنه لا توجد ثقافة واحدة حقيقية يُراد لها أن تكون الواقع الثقافي المهيمن. في حين أنه، على نحو أدق، توجد ثقافات مواطنين كثيرة مختلفة تتعايش فعلًا في الوقت نفسه داخل البلد نفسه، وأنها جميعًا تفخر بثقافتها الفريدة الخاصة. إنما عبر التسامح مع التنوع، لا الصهر القسري للثقافات والأفكار

المختلفة في ثقافة أو فكرة واحدة، يُسمح لبلد أن يصبح حقًا أكثر استنارة جماعية عبر فهم هذه المنظورات المختلفة.

المساواة الثقافية

باحة دائرية من مرايا شاهقة تحيط بنافورة واحدة، كل مرآة تعكسها على نحو مختلف، ضوء مختلف، ساعة مختلفة، لون مختلف، وكل انعكاس صادق في آن واحد.

وينبغي أيضًا إدراك أن المنظورات الثقافية المختلفة والرؤى الثقافية للواقع كلها صحيحة مئة بالمئة استنادًا إلى الحقائق الذاتية لكل ثقافة معيّنة في التعايش. وسيكون من الحكمة إدراك أنه لا توجد ثقافة واحدة تسود سيادة عليا أو تكون أثمن من الثقافات الأخرى.

التأثير الثقافي

وينبغي كذلك إدراك أن حدود التأثير الثقافي لثقافة معيَّنة على المجتمع ككل في بلد Jasutopian سوف تتوقف في اللحظة التي تؤثر فيها مبادئ ثقافة معيّنة أو أفكارها أو تقاليدها أو أعرافها أو غير ذلك من نمط حياتها الثقافي تأثيرًا موضوعيًا على حقائق الثقافات الأخرى أو وجودها أو تضر بها. وتجدر الإشارة إلى أن الثقافات المتنوعة لا يمكنها التعايش في مجتمع Jasutopian إلا إذا أدركت وقبلت جميعها على نحو موحد الفلسفة القائلة بأنه يوجد أكثر من نمط حياة ثقافي واحد غير ثقافتها الخاصة، وأن نمط

حياتها الثقافي ليس أصدق من ثقافة أخرى. إن هذا الإدراك الثقافي الكوني هو ما يقوّي واقع هذه الفلسفة.

مخالفة ذلك

إذا لم تُمارس هذه المبادئ الفلسفية للتنوع والتسامح والتأثير الثقافي، فعندئذ، سوف يرى مجتمع Jasutopian حتماً بلداً تصبح فيه الإبادة الجماعية واقعاً، وتُشن فيه الحرب، ويتجلى فيه القمع الثقافي، بلداً تصيب فيه العنصرية عقول ثقافة معيّنة، وبلداً يصبح فيه التحامل عرفاً. وسوف يرى مجتمع Jasutopian بلداً تصبح فيه ثقافة واحدة هي الثقافة المهيمنة، وبحكم التعريف، نهاية مجتمع يوتوبي Jasutopian حقيقي. وبهذه الحقائق يكون على كل مواطن Jasutopian أن يدرك على نحو موحد أن كل ثقافة متساوية؛ وأن الأحكم لكل ثقافة من مواطني Jasutopian أن تعيش في تعايش سلمي متسامح بنّاء من أجل تحسين البشرية وصونها.

مواد التنظيم المجتمعي

صباح في رواق طويل: مواطنون من كل حرفة يخرجون إلى العمل في جانب بينما وكلاء يحملون الخبز والماء والقماش ومفاتيح البيوت يسيرون في الاتجاه الآخر نحو المساكن، والتبادل في إطار واحد.

I. المواطنون

I. المواطنون وغير المواطنين المصرح لهم قانونيًا يوفرون العمل للمجتمع.

II. الغذاء الأساسي والماء الصالح للشرب والتعليم والسكن من المستوى المعياري والملابس والمرافق العامة والرعاية الصحية تُوفر لجميع المواطنين بغض النظر عن مستوى المكانة ما داموا يعملون متطلبات الحد الأدنى الصحيحة من الساعات مع فئتهم العمرية المعنية.

III. مستويات المكانة تُعطى للمواطنين بوصفها وسيلتهم الرسمية لبلوغ الكماليات، حيث تُكسب مستويات المكانة هذه في الحياة من خلال الأداء في العمل والأداء في التعليم.

IV. للمواطنين الحق في المساواة السياسية من خلال الانتخاب المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ في السلطة التشريعية.

V. سوف ينتخب المواطنون الرؤساء الثلاثيين من خلال مجمع انتخابي لا يستخدم أي شكل من خطوط الدوائر، فقط خطوط الولاية أو الإقليم، حيث لا تكون الأقاليم داخل الولايات بل مواقع جغرافية منفصلة خارج الولايات.

VI. للمواطنين الحق في بدء عملهم التجاري الخاص حالما يُبلغ مستوى مكانة معيَّن، ومثاليًا، في نظام مستوى مكانة تكون فيه المستويات مضبوطة ضبطًا صحيحًا لبلوغ مستوى المكانة المعيَّن هذا حين يكون مواطن معيَّن قرب سن الخامسة والعشرين

II. الشكل الجديد للمجمع الانتخابي

I. سوف يعمل المجمع الانتخابي حصرًا على توفير تمثيل متساوٍ للولاية أو الإقليم في انتخاب الرؤساء الثلاثيين.

II. لن تكون هناك خطوط دوائر مقسّمة داخل الولايات أو الأقاليم الأخرى لأغراض تقسيم التمثيل في أي وقت على الإطلاق. الولايات والأقاليم تُمثَّل على نحو مستقل ككتلة سكانية واحدة كبيرة حيث يُحصى مجموع التصويت الشعبي مباشرة من إجمالي الولاية أو الإقليم ككل.

III. سوف تنتقل نتائج تصويت مواطني الولاية أو الإقليم غير المقسَّم مباشرة إلى المجمع الانتخابي في شكل صوت واحد قيمته 1 لكل ولاية أو إقليم لضمان المساواة الجغرافية بين كل ولاية وإقليم.

IV. حالما تُرسى ولاية أو إقليم، لا يمكن تقسيمها إلى ولايات أو أقاليم أصغر، ولن تكسب زيادة في الأصوات الانتخابية من محاولات الانقسام إلى أجزاء أصغر.

V. المجمع الانتخابي لكل ولاية أو إقليم ملزم بهذه المادة بالتصويت بما يوافق نتيجة التصويت الشعبي للمواطنين في ولايته أو إقليمه المعني.

قاعة انتخابية يُسقط فيها مندوب كل ولاية جمراً واحداً متطابقًا بالضبط في جرة عظيمة واحدة، الولايات الكبيرة والصغيرة تلقي الوزن ذاته تمامًا، وخلفهم رايات متساوية بسيطة.

VI. نتائج المجموع الكلي لتصويت المجمع الانتخابي تنتخب بذلك الرؤساء الثلاثيين.

III. الأعمال التجارية

I. أعمال السوق الحرة التي يقيمها المواطنون سوف تزود المجتمع.

II. على الأعمال التجارية أن تتبادل الموارد مباشرة [معاملات الموارد] في ما بينها ومع الأعمال الأجنبية يوميًا حسب الحاجة.

III. جميع الأعمال التجارية التي تجري معاملات يجب أن تستخدم بطاقة الهوية الوطنية الإلكترونية المصوَّرة التي تسجل وتتبع تدفق جميع الموارد داخل بلد Jasutopian. حيث سينفذ هذا الإجراء بضوابط وتوازنات لضمان أن مالكي الأعمال التجارية يستخدمون بطاقة الهوية الوطنية الإلكترونية المصوَّرة الخاصة بكل منهم.

IV. تكسب الأعمال التجارية نقاطًا نحو مستوى المكانة من خلال عدد المعاملات مع مواطني Jasutopian. يبقى مقدار النقاط لكل معاملة موحداً في كل فئة من فئات الأعمال بغض النظر عن الخبرة، لكن عدد النقاط يُنظَّم حسب الفئة. حيث، إذا أُجريت معاملات مع مواطنين من دون أن يستخدم كل من المواطن ومالك

العمل التجاري بطاقة الهوية الإلكترونية المصوَّرة الخاصة به، فعندئذ، لن يتلقى مالك العمل التجاري والموظفون نقاطًا نحو مستوى مكانتهم. وبذلك، تكونَّ هذه معاملة غير قانونية قد أجريت.

V. المعاملات إلى المواطنين تُنظَّم حسب مستوى المكانة، حيث يمكن لمواطن أن يحصل بحرية على كمية «X» من سلعة الكماليات «Y» لكل مستوى مكانة «Z».

III. حكم القانون

I. المبادئ التأسيسية الثلاثة تسود سيادة رئيسة وتوفر الأطر التأسيسية في المجتمع، تليها مواد القانون، ثم، الإرادة المعاصرة لمواطنيه، على التوالي.

II. إرادة مواطن Jasutopian تُمثَّل بمسؤوليه المنتخبين المختارين من خلال الانتخاب المباشر لممثلي السلطة التشريعية والانتخاب غير المباشر للرؤساء الثلاثيين باستخدام المجمع الانتخابي. والمجمع الانتخابي عرضة لأن يُحل أو يُعاد تشكيله من خلال تصويت مباشر دوري للمواطنين كل 4 سنوات.

IV. سلطات الحوكمة الثلاث

I. تمثل تنفيذ حكم القانون بالترتيب التراتبي؛ المبادئ التأسيسية الثلاثة، ومواد القانون، وإرادة المواطنين.

II. تنشئ قوانين جديدة استنادًا إلى هذه الأوامر الثلاثة السالفة الذكر.

II. تنفذ القوانين استنادًا إلى هذه الأوامر الثلاثة السالفة الذكر.

III. تفصل في القوانين استنادًا إلى هذه الأوامر الثلاثة السالفة الذكر.

الحجج:

دار وزن عامة حيث يقف الخبز والماء والحبوب والحديد على الرف العالي بينما تستقر كتلة ذهب على مقعد منخفض في الزاوية، القيمة تُسند بالحاجة، لا بالندرة.

الحجة I. قيمة الموارد ستكون لها وظيفياً قيمة نسبية، لا قيمة مطلقة

I. A. I. تقرير القيمة

سوف تقرر الحكومة الوطنية لبلد Jasutopian قيمتها الفريدة لكل مورد يحتاج إليه البلد استناداً إلى ضرورته لصون المجتمع (المتغير X) مقابل النقص منه لكل مورد معيَّن [في كل إقليم أو ولاية] (المتغير Y) في البلد بأسره. ثم سيرسم هذان المتغيران بيانياً معاً. وهذا بدوره يعني أن بلد Jasutopian لن تكون لديه قيمة مضخمة اصطناعياً لموارد معيَّنة، مثل الذهب، الذي كان تاريخياً قائماً على ندرته فحسب لا على حاجته الموضوعية لإدامة عمل المجتمع.

I. A. II. الفرق عن قاعدة الذهب

إذا نشأت بلدانٍ أكثر على نمط Jasutopianist، فستكون قيمتها الموضوعة للموارد قائمة نسبيًا على ضرورة كل مورد مطلوب لكل إقليم وولاية في صون المجتمع (المتغير X)، مقابل النقص منه لكل مورد معيَّن [لكل ولاية وإقليم] (المتغير Y).

وهذا بدوره مختلف كثيرًا عن مجتمع «قاعدة الذهب» لأنه بدلًا من وضع قيمة مطلقة على موارد معيَّنة تبدو الأقل وفرة عالميًا، أي الذهب، تُوضع قيمة الموارد على ضرورة المورد (المتغير X) مقابل النقص منه في كل إقليم أو ولاية في البلد (المتغير Y). وهذا بدوره، ينشئ مجتمعًا أكثر سلاسة ومساواة بكثير قائمًا على القيمة الحقيقية لموارده للأعمال.

وعلاوة على ذلك، كما ذُكر سابقًا، سيضع بلد Jasutopian أيضًا قيمة على مستويات المكانة وهي شكل عملة لانقدية جديد يُستخدم في تناغم مع معاملة الموارد من عمل إلى عمل، وكلها مضبوطة ومتوازنة من خلال نظام السجل الإلكتروني للبطاقات الذي يبلّغ الحكومة الوطنية لبلد Jasutopian.

I. A. III. الفروقات

إن ضرورة مورد للبقاء ولعمل المجتمع ستُحكم لذلك من الحكومة الوطنية، وهذا سيمثل المتغير المستقل (X)، وستكون هذه قيمة دائمة (X) لغرض معيَّن ما لم يُنص على أن ذلك الغرض المعيَّن أقل أساسية في تاريخ لاحق من الحكومة الوطنية. وستكون إتاحة المورد هي المتغير التابع (Y). وهذان الاثنان عند رسمهما بيانيًا معًا، سيقرران قيمة كل مورد في إقليم أو ولاية أو بلد خلال المعاملات بين الأعمال.

وهذه طريقة أنفع بكثير من التلقين بالاعتقاد بأن ورقة نقدية اصطناعية أو قطعة ذهب ضرورية في صون حياة الفرد ونموها وفي عمل المجتمع عمومًا.

I. A. IV. تقرير الحكومة لقيمة X، الضرورة لصون المجتمع في المواد الخام

لن تُعطى قيمة جميع المواد الخام قيمًا اعتباطية بل ستكون في ترتيب تراتبي لجميع المواد الخام [لكل ولاية أو إقليم] كما تقرره الحكومة الوطنية. وهذا لمنع فرط التضخم في قيمة أي مادة خام معيَّنة. وحالما تُرتب، يمكن عندئذ رسمها بيانيًا فرديًا مقابل وفرة كل مادة خام معيَّنة. وهذه القيمة المرسومة بيانيًا ستكوِّن قيمة كل مادة خام.

I. A. V. تقرير الحكومة لقيمة X، الضرورة لصون المجتمع في المواد المعالجة

لن تُعطى قيمة جميع المواد المعالجة قيمة اعتباطية ولا قيمة مرتبة بل قيمة متدرجة في مقياس موضوع معيَّن، على سبيل المثال، Z-1. وهذا المقياس سيكون المقياس نفسه [من Z-1] الذي يضع قيمة X لجميع المواد المعالجة كما تقرره الحكومة الوطنية. ومرد هذا إلى حقيقة أنه سيوجد عدد غير محدود محتمل من المواد المعالجة في مقابل عدد متناهٍ من المواد الخام. ثم ستُرسم هذه القيمة المتدرجة للمواد المعالجة بيانيا مقابل الوفرة المعيَّنة لتلك المادة المعالجة المحددة. وستُكرر هذه العملية على نحو مستقل لكل مادة معالجة.

مدينة ليلاً حيث ترسل كل معاملة سوق خيط ضوء خافتاً يتقوس نحو قبة أرشيف مركزية واحدة، وخيوط كشك واحد تحترق حمراء حيث تتجاوز السلع ما سجله مالكه يوماً.

I. A. VI. تقرير الحكومة لقيمة Y، الوفرة أو النقص منها، للمواد الخام والمعالجة

لن تُعطى قيمة Y لوفرة جميع المواد الخام والمعالجة قيمة اعتباطية، ولا قيمة مرتبة، ولا قيمة متدرجة بل قيمة محصاة. وستُصاغ قيمة Y للوفرة بعدّ القيمة بأعلى دقة ممكنة. وبافتراض أن القيم أكبر من أن تُعد يدوياً، يجب بذل جهد لعدّ جميع المواد الخام والمعالجة داخل بلد Jasutopian. ثم، بعد ذلك، ستُسجل جميع المعاملات والصادرات والواردات لتقرير قيمة كل مادة خام أو معالجة.

I. A. VII. كيف ستتبادل أعمال Jasutopian الموارد

جميع الأعمال سواء أكانت خاصة أم عامة أم حكومية سيكون لديها نظام قائم يسجل تلقائيًا **مقدار** ونوع المورد المستخدم كعملة خلال معاملة [خلال المعاملات بين الأعمال] إلى الحكومة الوطنية. وهذا من أجل امتلاك تقرير دقيق لحركة جميع الموارد عبر صفقات نقل الموارد بين الأعمال. ويمكن أن يتم هذا بتزويد كل عمل ببرمجيات بطاقة إلكترونية فريدة [مثبتة في برمجيات بطاقة الهوية الوطنية] تُستخدم في تناغم مع جميع المعاملات، بحيث لا يمكن معالجة المعاملات من دون استخدام البطاقة الإلكترونية [بطاقة الهوية الوطنية]. ويمكن إنفاذ هذا على نحو لا يتلقى فيه العمل أو البائع الخاص الذي يبيع المورد أي نقاط نحو مستوى مكانته عن معاملاته من دون أن يستخدم العمل الذي يتلقى المنتج خلال المعاملة بطاقته الإلكترونية أيضًا التي ستُنشأ لتسجيل جميع المعاملات.

زد على ذلك أن طريقة لاكتشاف ما إذا كان عمل معيَّن لا يستخدم بطاقات السجل الإلكترونية الافتراضية [بطاقات الهوية الوطنية] هي إذا كانت معاملات أعماله إلى المواطنين [غير مالكي الأعمال] ترجح على عدد الموارد التي تبادلها قانونيًا [في المبادلات من عمل إلى عمل]؛ وهذا ضابط وتوازن آخر. وكذلك خوارزميات ستكتشف أشكالًا أخرى من التجارة المشبوهة. ولذلك، بهذا، يمكن إجراء تقريرات الموارد الكلية على النحو الصحيح عند المستوى الوطني.

I. A. VIII. مقارنة قيمة (X) لمادة خام بقيمة (X) لمادة معالجة

مقارنة هاتين القيمتين ستكون كمقارنة «التفاح بالبرتقال». وما لم يستطع أحد تقرير وقت العمل الدقيق وأي المواد الخام تُستخدم لإنشاء كل مادة معالجة، فالأحكم وضعهما كفئتين منفصلتين خلال المعاملات.

وبعد الذي تقرر، إذا أُنشئت القدرات لدمج الفئتين، وسُجلت رسميًا قياسات متوسط وقت العمل الذي يستغرقه إنشاء كل سلعة معالجة وأي المواد الخام استُخدمت، فعندئذ، يمكن بسهولة أن تكون قيمة [x] للمواد الخام وقيمة [x] للمواد المعالجة في الفئة نفسها خلال معاملة. وبهذا، يمكن للمجتمع أن يقرر بدقة أكبر كم يبلغ الفرق في القيمة بين 2lb من الفولاذ وكرسي خشبي.

I. A. IX. المواطنون خارج الأعمال لا يحتاجون حقًا إلى المواد الخام؛ إنهم يحتاجون إلى المنتجات النهائية من مالكي الأعمال

في بلد Jasutopian، لن يحتاج المواطنون إلى المقايضة [المبادلة] لتلقي الموارد، فهذا ما سيفعله مالكو الأعمال في ما بينهم [عند الحاجة]. ونظام مستوى المكانة الذي لديهم سيعمل بوصفه الوسيلة لتحديد أي سلع الكماليات كسبوها بالعمل. في حين أن

مالكي الأعمال سيستخدمون هذا النظام المعاملاتي المدرج أعلاه [وكذلك نظام مستوى المكانة]. وبهذا المعنى، لن يكون هناك داعٍ لأن يحتاج مواطن إلى أي شكل من المواد الخام بوفرة كبيرة في شكلها الأساسي [لأن ضرورياتهم الأساسية مؤمّنة] بل، يفتحون منتجات كماليات نهائية معيّنة عند مستويات مكانة معيّنة.

I. A. X. تعليل مادة القانون XC

كما تنص مادة القانون XC لاحقًا في هذه القراءة «لا يُسمح قانونيًا لأي عمل بإجراء أكثر من 4 معاملات ذهابًا وإيابًا مع العمل نفسه، تشجيعًا لمعاملات المخزون الكبيرة نوعًا ما مقابل معاملات صغيرة متعددة مع عمل معيّن: يجب على جميع الأعمال أن تسجل مسبقًا العمل المعني الذي ستجري معه معاملات الموارد قبل إجراء تلك المعاملات لدى أرشيف الحكومة الوطنية؛ وستُوسم الأعمال بإنذار إذا اكتشف نظام السجل الإلكتروني للبطاقات أن عملًا يتبادل الموارد نفسها ذهابًا وإيابًا مع أعمال مختلفة متعددة للتلاعب بنظام مستوى المكانة.»

وقد وُضع هذا القانون على هذا النحو كضابط وتوازن لمنع الأعمال من التبادل ذهابًا وإيابًا بلا انقطاع للتحايل على نظام مستوى المكانة. فسلامة نظام مستوى المكانة هي ما يُبقي حكومة Jasutopian على وعي بالعدد الفعلي للموارد المتداولة لتقرير قيمة البلد بموارده المتاحة ولاية بولاية [وبالإقليم].

I. A. XI. كيف يمكن [افتراضيًا] إيقاف بيتكوين والعملات الإلكترونية الأخرى في بلد Jasutopian

تشكل العملة الإلكترونية الأجنبية تهديدًا لسلامة نظام ترقية المكانة، ولذلك، تهديدًا لبلد Jasutopian بأسره. إذا كان عمل يعالج معاملات أكثر من عدد ونوعية [نوع] موارده المسجلة عبر نظام السجل الإلكتروني للبطاقات المتصل عبر هويته الوطنية، فعندئذ، يكون هذا مؤشرًا على احتيال الموارد. وهذا يظهر أن عملًا يتبادل الموارد مع أعمالٍ أخرى من دون استخدام نظام السجل الإلكتروني للبطاقات لأن لديه موارد أكثر، أو أنواعًا مختلفة من الموارد تُستخدم في المعاملات مع المواطنين مقارنة بما يظهر أنه متاح لإجراء مثل هذه المعاملات في عدده ونوعيته المسجلين من الموارد. وسيعاقب ذلك العمل.

يعمل السجل الإلكتروني للبطاقات على نحو يجب فيه إتمام جميع المعاملات باستخدام بطاقة إلكترونية بحيث، عند استخدامها بالاقتران مع مبادلة يدوية للموارد، تدل بوصفها شكلًا من الإيصال الإلكتروني على جميع الموارد المتاحة ومعاملات الموارد لمالك عمل معيّن، وهو ما يُؤرشف بعدها تلقائيًا مباشرة لدى الحكومة ونظام تلقائي

لاكتشاف احتيال الموارد ومراقبته. وعلاوة على ذلك، سيُستخدم السجل الإلكتروني للبطاقات أيضًا من المواطنين عند أداء المعاملات المسموح بها بمستوى مكانتهم للدلالة على أنهم تلقوا المنتج النهائي X من العمل Z وأن المقدار B من الموارد C وD وE وF وG استخدم لإنشاء المنتج النهائي X نيابة عن العمل Z. ولذلك، بهذا، تكون المساءلة الكاملة في جميع الاتجاهات لمعاملات الموارد مؤمَّنة وتكون جميع العملات الإلكترونية عديمة الجدوى ومحظورة في بلد Jasutopian. وقد يوقف هذا أيضًا تجارة المخدرات غير القانونية وغيرها من التجارة غير القانونية بكاملها بفضل الوعي الكامل بتدفق واتجاه جميع المواد الخام والمعالجة من جانب حكومة Jasutopian داخل بلد Jasutopian.

الحجة II. كيف يكون لبلد Jasutopian لانقدي ولمواطنيه قيمة معترف بها نسبة إلى بلد نقدي؟

مرفأ تُفرغ فيه سفينة أجنبية الخام والخشب على الرصيف بينما، على الرصيف نفسه، تصعد صفوف من العمال المحليين الممشى الفارغ إلى العمل، عمل يقايض بمواد، ولا صندوق نقود في أي مكان.

الملخص:

يميل مجتمع لانقدي إلى مواجهة مشكلة قيمته المعترف بها في ما يخص البلدان الخارجية التي تستخدم نظامًا نقديًا. غير أن Jasutopianism حل هذه المسألة بحكم التصميم ليسمح بالمعاملات الدولية بين البلدان اللانقدية والنقدية وليوفر قناة لمواطني بلد Jasutopian لانقدي للسفر إلى بلد نقدي لأغراض السياحة.

سوف تقوم قيمة بلد Jasutopianist في أعين البلدان الأخرى على مستويات المكانة وD.P.P. ومفاوضات التجارة وتوافر العمل للأعمال الدولية وقوته العسكرية المطلقة لدعم ائتمانه. وهذا بدوره ينشئ قيمة أعلى للمواطنة في بلد Jasutopian نسبة إلى البلد النقدي المعيَّن في الاتفاق، وبذلك، سيعوَّض المواطنون المسافرون إلى هذه البلدان الأجنبية المعترف بها في اتفاقات ومعاهدات مع بلد Jasutopian خلال زياراتهم السياحية. وستوضع اتفاقات على النحو التالي بين بلد Jasutopian والبلد النقدي المعيَّن:

I. كيف ستُجرى المعاملات من عمل Jasutopian إلى عمل نقدي أجنبي [نظرة عامة]

لفهم هذا، أدرك أن عملًا تجاريًا Jasutopian لن يحتاج إلى إجراء أعمال مع عمل أجنبي إلا إذا كان يبحث عن موارد، لا نقود. فالموارد، سواء أكانت مواد خام أم معالجة، هي المنتج الوحيد الذي سيرغب فيه عمل Jasutopian عند إجراء الأعمال مع عمل أجنبي يستخدم نظامًا نقديًا، سوى منحة أرض ممكنة. ولذلك، في المقابل، يمكن لعمل Jasutopian أن يعرض ما يلي:

II. العمل في مقابل مواد خام أو معالجة عند مستوى الأعمال الخاصة

سوف تبدو أعمال بلد Jasutopian مختلفة كثيرًا عن أعمال اليوم إلى أن يكون بلد Jasutopian قد حقق استخدام موارد متجددة بنسبة 100%. إذا أجرى عمل Jasutopian أعمالًا مع عمل أجنبي يستخدم نظامًا نقديًا، فسوف يؤدي عمل Jasutopian «شراكات الأعمال الفرعية». عملان يبدوان مستقلين تحت رخصة الأعمال نفسها لمالك العمل Jasutopian. في مقابل مواد خام أو معالجة، سوف ينشئ عمل Jasutopian فرعًا هو امتداد لعمل مالك العمل الأجنبي بوصفه مستفيدًا داخل حدود بلد Jasutopian تحت رخصة المواطن Jasutopian الذي يدير شراكة الأعمال الفرعية. وسيُؤدى العمل بلا كلفة نقدية على العمل الأجنبي من جانب مواطني Jasutopian الذين سيكون بمقدورهم أيضًا كسب نقاط نحو مستوى المكانة من العمل في هذا العمل التجاري. جوهريًا بالنسبة إلى مواطن Jasutopian، لن يكون مميزًا ما إذا كان يعمل في عمل أجنبي في ما يخص قدرات تقدمه في مستوى المكانة. حيث يحصل العمل الأجنبي على عمل مجاني؛ ويحصل عمل Jasutopian على موارد خام أو معالجة؛ ويكسب مواطنو Jasutopian نقاطًا نحو زيادة مستوى المكانة أثناء العمل. والنقاط التي يكسبها المواطنون ستوفرها بالطبع حكومة Jasutopian، لا مالك العمل الأجنبي. وإذا قرر العمل الأجنبي عدم السماح لمواطني Jasutopian بالوصول المجاني إلى منتجات أو خدمات فرع العمل الأجنبي المعيَّن المنشأ في بلد Jasutopian، فعندئذ، يجب على العمل الأجنبي دفع رسم بمقدار X من المواد الخام أو المعالجة مرة كل سنة منفصلًا عن الدفعة الأصلية من المواد الخام أو المعالجة ليُعطى إلى الحكومة الوطنية لبلد Jasutopian. ويُلقب هذا الرسم «رسم عدم السماح». وكما ذُكر سابقًا، سيُسمح لمواطني Jasutopian العاملين في عمل أجنبي بالترقي في المكانة، ولذلك، يمكن لمواطني Jasutopian كسب نقاط داخل هذا العمل مثل أي عمل آخر تمامًا.

خدمات في مقابل مواد خام أو معالجة

يمكن أيضًا لبلد Jasutopian يسعى إلى مواد خام أو معالجة أن يعرض خدمات دولية من عمله Jasutopian إلى العمل الأجنبي أو [الجمهور الأجنبي] في مقابل مواد خام أو معالجة. وهذا يعني أن بلدًا أجنبيًا يبحث عن خدمات [أو جمهورا أجنبيًا يبحث عن منتجات] يمكنه اللجوء إلى عمل Jasutopian، وبدلًا من أن يدفع له نقودًا، يشتري العمل [أو الجمهور الأجنبي] موادّ خامًا أو معالجة بالعملة ويقدمها كدفعة إلى عمل Jasutopian.

ترقية المكانة ونمو الأعمال كمالك عمل تجاري

حالما يفتح مواطنٍ الحق في بدء عمل تجاري، ستُكافأ مواد خام و/أو معالجة لذلك العمل استنادًا إلى مدى نجاح أدائه [نسبة إلى فئته] كل 3 [أو X] أشهر وبحسب فئته من ولاية [أو إقليم] Jasutopian والحكومة الوطنية. والأعمال من الفئات الأكبر [أو الأصغر] أو الأكثر أساسية [أو الأقل] للبلد تُكافأ بمقادير مختلفة [أكثر أو أقل] من المواد الخام لكل فئة. وهذا، مضافًا إليه شراكات الأعمال الأجنبية عبر فروع الأعمال، هو كيف سينمو عمل Jasutopian. ومالك العمل الذي يبلغ حصة أسبوعية أو شهرية بحسب نوع العمل من معاملات المنتجات أو الخدمات سيتلقى نقاطًا نحو مستوى المكانة تبعًا لذلك. وكلما كان مالك العمل أنجح، كان كسب النقاط نحو مستوى المكانة أسرع.

III. معاملات الأعمال من بلد Jasutopian إلى بلد نقدي أجنبي

عند قوس حدودي، بطاقة خاصة لمسافر عائد تتحلل إلى جمرات ناعمة في كفه المفتوحة وهو يخطو عائدًا إلى أرض الوطن، والمدينة الأجنبية لا تزال متوهجة خلفه.

I. معاهدة أو عقد

.I

تُرسى معاهدة أو اتفاق عقد لإقامة الأعمال لمدة محددة من الزمن، ويمكن عندها تجديد العقد لاحقًا مع العمل الأجنبي.

V. أعمال الحكومة مع الأعمال الأجنبية

.I

بمعدل مضبوط قائم على الحاجة الحكومية إلى الموارد، سوف تعرض حكومة Jasutopian على حكومة نقدية أجنبية [أو عمل أجنبي] الخيار بأن ينشئ البلد الأجنبي [أو العمل] عملًا مستقلًا في بلد Jasutopian يعمل فيه حصريًا مواطنو Jasutopian أو غير المواطنين [في طور أن يصبحوا مواطنين Jasutopian]، وهذا بالنسبة إلى البلد الأجنبي يعد جوهريًا عملًا مجانيًا داخل بلده النقدي المعني. وهذا في مقابل مواد خام أو معالجة للحكومة الوطنية لبلد Jasutopian. وتوجد أيضًا إمكانية التفاوض في ما إذا كان لمواطني Jasutopian وصول مجاني إلى المنتجات أو الخدمات المنشأة في بلد Jasutopian أم لا. وإذا قرر البلد الأجنبي عدم السماح لمواطني Jasutopian بالوصول

المجاني إلى منتجات أو خدمات العمل المعيَّن [العمل Z] المنشأ في بلد Jasutopian، فعندئذ، يجب على العمل الأجنبي دفع رسم بمقدار X من المواد الخام أو المعالجة مرة كل سنة [أو في دفعات شهرية أصغر] منفصلًا عن الدفعة الأصلية من المواد الخام أو المعالجة ليُعطى إلى الحكومة الوطنية لبلد Jasutopian. وكما ذُكر سابقًا، يسمى هذا الرسم «رسم عدم السماح» مثل رسوم الأعمال غير الحكومية إلى الأعمال الأجنبية. وسيسمح لمواطني Jasutopian العاملين في عمل أجنبي بالترقي في المكانة، ولذلك، يمكن لمواطني Jasutopian الكسب في هذا الخصوص مثل أي عمل آخر تمامًا كما ذُكر سابقًا في ظروف أخرى.

بضع طرق لتحصيل حكومة Jasutopian للموارد

توجد ثلاث طرق رسمية ستحصّل بها حكومة Jasutopian الموارد. الطريقة الأولى مذكورة أعلاه [عبر مفاوضات مع البلدان الأجنبية]. والطريقة الثانية التي يمكن بها لبلد Jasutopian تحصيل الموارد هي عبر تقدم تقنية الموارد المتجددة، مما يوفر الوصول إلى مجموعات جديدة من الموارد لم تكن متاحة للاستخدام سابقًا. والطريقة الثالثة التي يمكن بها لبلد Jasutopian تحصيل الموارد هي استخدام موارده الاحتياطية. ويمكن لبلد Jasutopian استخدام احتياطياته إلى أن يكون قد طور بنجاح وسيلة لتوسيع الطاقة المتجددة عبر البلاد في شكل برنامج مركز لفترة انتقال الموارد، وينبغي مثاليًا أن يتم هذا بأسرع ما يمكن لتفادي خسارة الموارد الاحتياطية.

IX. سفر مواطن Jasutopian

يمكن عقد اتفاق تعاقدي أو معاهدة بين بلد Jasutopian وبلد نقدي أجنبي معيَّن، البلد X، في ما يخص سفر مواطني Jasutopianist. وتأشيرة سياحية لمدة 90 يومًا [أو مدة إقامة أخرى متفق عليها] هي الخدمة التي سيسعى إليها بلد Jasutopian. وهنا سترسى قيمة مواطن Jasutopian نسبة إلى البلد النقدي الأجنبي.

استنادًا إلى عدد الأعمال الأجنبية من البلد X المنشأة في بلد Jasutopian ومقدار العمل المعروض من بلد Jasutopian مقابل مقدار المواد الخام والمعالجة المستخدمة كدفعة، سيتوفر سبيل لوضع قيمة لمواطن Jasutopian يدخل البلد X لأغراض السياحة.

على سبيل المثال، إذا تم بلوغ اتفاق بنجاح، يمكن لمواطن Jasutopian دخول البلد X لمدة 90 يومًا (نحو 3 أشهر) وسيعطى مقدار Z من العملة لينفقه حصريًا داخل البلد X خلال الإقامة السياحية. ولا يمكن استخدام مخصص السياحة ذاك إلا داخل البلد X عبر بطاقة الائتمان الخاصة التي لا تسمح باسترداد نقدي ولا بمشتريات دولية/

أجنبية نسبة إلى ذلك البلد X. وإذا غادر السائح Jasutopian البلد X أو الاتحاد، تصبح تلك البطاقة عندئذٍ غير صالحة.

ولذلك، يضمن هذا أن البلد X لا يخسر أي عملة داخل بلده بسبب سائح Jasutopian، فالعملة نظريًا تُتداول ببساطة داخل البلد X. ويمكن أن يُقرَّر بعد ذلك ما إذا كانت بطاقة الائتمان الخاصة ستسمح بالسفر داخل الاتحاد ضمن البلد. ومثاليًا لبلد Jasutopian والمبادئ التأسيسية الثلاثة الخاصة به، ينبغي أن يهدف الاتفاق إلى تحقيق سفر حر ببطاقة الائتمان الخاصة داخل اتحاد مُرسى، مثل الاتحاد الأوروبي. ويمكن تعديل مقدار Z هذا سنويًا استنادًا إلى صفقات الأعمال والمعاهدات.

بدلًا من ذلك، يمكن وضع معاهدة لأعمال أطول أمدًا بين بلد Jasutopian والبلد X. ولذلك، يمكن أن يُثبَّت مقدار Z من العملة المقدمة تثبيتًا دائمًا لسائحي Jasutopian معدلًا حسب التضخم. وسوف تحدث هذه العملية مرات متعددة بين جميع البلدان النقدية الأجنبية التي يجري بلد Jasutopian الأعمال معها. ويمكن التنازل في المفاوضات عن رسم عدم السماح من المواد الخام أو المعالجة للبلد X المعني من أجل عرض مخصص سياحة أعلى لمواطني Jasutopian في البلد X أو سفر حر داخل الاتحاد باستخدام بطاقة الائتمان الخاصة.

الحجة III. الابتكار جوهري في مجتمع Jasutopian

شعلة واحدة تُمرَّر من معلّم عجوز إلى صفوف من الصنّاع الشباب على امتداد رواق طويل، يشعل كل منهم فرنه بدوره.

I. الملخص

مهندسون يرفعون طبق استقبال عظيمًا فوق واد عند أول ضوء، يلتقطون شعاعًا من لاقط شمسي عالٍ في الأعلى، بينما تقف المداخن القديمة خلفهم باردة، استقلال بُني بالاختراع.

في مجتمع Jasutopian يُعد الابتكار سمة مميزة نحو بلوغ الاستقلال في الموارد. كلما استثمر بلد Jasutopian وابتكر في الموارد المتجددة، أمكن لهذا المجتمع أن يكون أكثر كفاءة واستقلالًا. إن إشعال الطموح والإلهام في مواطني Jasutopian هو مفتاح قيادة مواطنيه إلى الابتكار في سوق حرة لإنشاء هذه الابتكارات التقنية الضرورية لصون البلاد وصون المبادئ التأسيسية الثلاثة الخاصة بها.

من دون إشعال الطموح في مواطني Jasutopian وتصميم تقنية ابتكارية، يمكن للمجتمع [والبلد] أن يتخلف وأن يُغزى نتيجة لذلك. إن الدافع عند المستوى الأرضي انعكاس دقيق للتقدم الوطني لأن الأمر كله مترابط؛ فالبلد لا يكون عظيمًا إلا بقدر مقامه الأدنى.

الحجة IV. Jasutopianism أسمى من الشيوعية

إطار مشطور: في جانب مخزن غلال حكومي مسيَّج حيث يغرف مسؤول حصصًا هزيلة متطابقة لطابور رمادي؛ وفي الآخر، سوق حرة متنوعة وافرة من أكشاك المواطنين تحت قوس قانون واحد مشترك.

الملخص

كارل ماركس فيلسوف ألماني مؤسَّس بوصفه مبتكر الشيوعية. غير أن Jasutopianism يحاجج ضد إعلانات ماركس عن الشيوعية ويشجبها عند مقارنتها ببنية ومبادئ نظام يوتوبي Jasutopian لانقدي. وإذا كان لجوانب النظام الاجتماعي السياسي للشيوعية أن تتنافس ضد الجوانب الاجتماعية السياسية لنظام Jasutopianism، فسيرى بلد Jasutopian أن لديه القدرة على التفوق في الأداء على هذا المجتمع الشيوعي بسبب العيوب الجوهرية في تصميم المجتمع الشيوعي. أولًا، لتعريف الشيوعية كما يفهمها المؤلف: هي مجتمع ومانيفستو ونظام اجتماعي سياسي قائم على ملكية حكومية كاملة أو شبه كاملة للملكية الخاصة وسيطرة كاملة أو شبه كاملة على جميع وسائل الإنتاج. ويوجد أيضًا غياب للطبقات الاجتماعية ولمستوى الولاية من الحكومة. ويوجد أيضًا شكل من الشيوعية يستخدم نظامًا نقديًا وشكل آخر من الشيوعية لا يستخدم، في الأيديولوجيا، نظامًا نقديًا، وإن كان هذا الشكل اللانقدي لم يتحقق قط تمامًا.

I. النظام الاقتصادي المعيب جوهريًا للشيوعية

إن حقيقة أن الشيوعية تحاول تحقيق نسختها من المساواة العليا بينما، في شكلها النقدي من الشيوعية، تستخدم نظامًا نقديًا [تصميم معيب] هي أمر مستحيل حرفيًا كما شُرح سابقًا في هذا المانيفستو. سيوجد دائمًا فريق ملحوظ من الأفراد الذين لديهم دائمًا أقل مهما اجتهدوا في محاولة الازدهار بسبب الجهود المتزامنة المضادة من الآخرين لكسب أكثر النقود في نظام مسيطر عليه. وهذا، بدوره، ينشئ تباطؤًا في النظام الكلي ويزعزع على نحو أسّي التقدم الجماعي البنّاء. عندما يكون المرء في نظام نقدي، على المقياس الأبسط كما شُرح أيضًا أعلاه، إذا كان هناك 4 أفراد لديهم نقود، وأجرى أي واحد منهم عملية شراء، فإن ذلك الفرد يخسر عندئذٍ نقودًا في مقابل سلعة أو منتجات أو أرض أو خدمة.

غير أنه، في مجتمع Jasutopian، إذا كان هناك 4 أفراد من القيمة نفسها وأجرى 1 منهم عملية شراء أو مطالبة بغرض غير كمالي، فما دام ذلك الفرد عضوًا مساهمًا في المجتمع، فعندئذ، سيحتفظ الأفراد الأربعة جميعًا بالقيمة نفسها وهي 1 قبل المعاملة وبعدها. وهذا يعادل احتفاظ القيمة الكلية للنظام اللانقدي بقيمتها قبل جميع المعاملات وبعدها، ومع ازدياد إنتاج المنتجات والابتكار، تزداد قوة هذا النظام وسلامته. والتحفظ الوحيد هو أن جوانب العمل الخارجية لهذا النظام Jasutopian، مثل أي نظام، تحتاج إلى قناة صحيحة لتدفق استرجاع الموارد وقناة صحيحة للإنشاء العلمي لأنظمة ناقلة للموارد أكثر تقدمًا وكفاءة [أي الكهرباء والغاز، إلخ]. وبإضافة هذين الجانبين، ستتدفق الموارد باستمرار وسيبتكر استخدام الموارد ويُحسَّن باستمرار عبر أشكال محسَّنة من الأنظمة الناقلة للموارد، مثل لوح شمسي محسَّن على سبيل المثال.

وبعد الذي تقرر، فإن جوانب العمل الداخلية لمعاملات السوق الحرة في Jasutopianism أكثر كمالًا بحكم التصميم، وسيحدث التقدم المجتمعي بمعدل أُسّي وسيكون بمقدور مواطني مجتمع Jasutopian التفوق بكفاءة في الأداء على مواطني مجتمع شيوعي. لن يعاق مواطنو بلد Jasutopian بالمشكلات التافهة الماثلة في نظام نقدي معيب. وسيكون للمواطنين عندئذ القدرة على تركيز عقولهم على وسائل بنّاءة لأنفسهم وأسرهم وصون البلد عبر امتيازات الوصول إلى السوق الحرة. والوصول إلى السوق الحرة يعرَّف ببساطة بأنه الوصول الحر إلى جميع السلع أو المنتجات أو الأراضي أو الخدمات من المستوى المعياري لأي مواطن هو عضو مساهم في المجتمع.

II. النظام الاقتصادي المعيب جوهريًا للشيوعية (2)

عندما تكون الشيوعية في شكلها اللانقدي النظري فإنها تعرض منظورًا مختلفًا للشيوعية. لتحليل الشيوعية في شكلها اللانقدي، يجب أخذ كل جانب في الحسبان قبل إعلان هذا الشكل الحكومي الاجتماعي السياسي اللانقدي أقل قدرة من الجانب الاجتماعي السياسي اللانقدي للحكومة في بلد Jasutopian. والمشكلات التي تنشأ في الاقتصاد الشيوعي اللانقدي ولا تنشأ في اقتصاد Jasutopian لانقدي مشكلات كبيرة. على سبيل المثال، حقيقة أن الحكومة تسيطر على جميع أشكال الإنتاج هي وصفة لكارثة للابتكار. يحتاج مجتمع إلى ابتكار السوق الحرة من أجل الازدهار، فهناك مشكلات تُعالج عند المستوى المحلي لا يمكن رؤيتها أو معالجتها بالكفاءة نفسها بكيان حكومي واحد مشرف يسيطر على جميع وسائل الإنتاج. ويُؤكد أنه من الأكثر ابتكارًا وكفاءة لبلد أن تكون لديه أسواق حرة، حتى في مجتمع لانقدي. وهذا أمر لم يتحقق قط تمامًا ولم يُسع إليه كليًا في الشيوعية، ومرد ذلك إلى أن اقتصاد السوق الحرة هو بالأحرى مبادرة ورواية رأسماليتان. ناهيك عن أن جميع الحكومات الشيوعية تقريبًا هي أيديولوجيًا دكتاتورية، وسيكون غريبًا أن يسمح دكتاتور شمولي لمواطنيه بإدارة الأعمال كما يختارون، فذلك الدكتاتور سيخسر السلطة شبه كلها [وهي عادة همهم الأول].

زد على ذلك أنه لم يوجد إلى اليوم بلد شيوعي نجح في تطبيق نظام لانقدي كامل. لقد أخفقوا جميعًا في آفاتهم لأنهم لم يستطيعوا أن يبنوا بنجاح وسيلة أعمال لإدارة النقل الدولي للسلع والخدمات من دون استخدام النقود. وما ينتهي إليه الأمر، كما في روسيا السوفيتية، أنه وُجدت أجزاء من النظام الشيوعي فيها أعمال استخدمت نقودًا متداولة تحت سيطرة صارمة من الحكومة، ثم وُجدت زراعات أعمال أخرى منفصلة في البلد أجرت نقلًا بلا نقود للسلع بين الأعمال، وهذا التضارب ليس سوى جانب آخر من نظام معيب وعديم الكفاءة عمومًا.

النظام الاقتصادي المعيب جوهريًا للشيوعية (3)

إن جوانب الاقتصاد الشيوعي التي تنطوي على سيطرة حكومية كاملة على جميع وسائل الإنتاج تنتهك مبادئ مجتمع يوتوبي حقيقي. فمجتمع يوتوبي حقيقي مبادئه التأسيسية قائمة على التحسين المستمر لجودة الحرية والحياة والازدهار لمواطنيه لا يمكن أن يكون صالحًا تحت نظام حكومي شيوعي يسمح بسيطرة حكومية كاملة على جميع وسائل الإنتاج. فجانبا الحرية والازدهار ينتهكان مباشرة بهذا الشكل من السيطرة الحكومية. وهذا، بدوره، يقتل جوانب الابتكار الأساسية التي هي جوهرية في مجتمع يوتوبي ويجعل حكومة شيوعية أكثر عرضة للركود في الابتكار التقني أو غيره من الابتكار العلمي بالمقارنة مع مجتمع Jasutopian أو غيره من مجتمعات السوق الحرة، سواء أكانت، نقدية أم لانقدية.

غياب الملكية الخاصة في الشيوعية

بالإضافة إلى ذلك، جانب آخر من الشيوعية يتباين مع Jasutopianism في ما يخص حقوق المواطنين، هو غياب ملكية الملكية الخاصة. في Jasutopianism ليس ضروريًا ولا مطلوبًا أن تمتلك الحكومة كل الملكية الخاصة من أجل امتلاك بنية اجتماعية سياسية يوتوبية ناجحة. ومرد ذلك إلى أنه ما دامت حصة مشاريع السكن من المستوى المعياري تنشأ بنجاح خلال المرحلة الانتقالية، فإن جميع المنازل المملوكة سابقًا يمكن أن تُورَّث. ولن تعود هذه المنازل تُفرض عليها ضرائب نقدية بأي شكل. والمنازل المؤجرة سابقًا في نظام نقدي ستكون بتقدير المالك، الذي يمكنه مواصلة السماح لمستأجريه بالعيش فيها بعد اكتمال المرحلة الانتقالية، أو سيكون للمستأجرين وصول حر إلى سكن من المستوى المعياري منشأ في مكان آخر ما داموا يعملون. وينطبق الأمر نفسه على كل ملكية مؤجرة أو مملوكة. الملكية في مجتمع Jasutopianism يمكن أن تُشترى أو «تكسب» بمعنى ما حالما يبلغ مواطن مستوى مكانة معيّنًا، فتوجد ملكية خاصة في مجتمع Jasutopian في حين تمتلك الحكومة في مجتمع شيوعي كل الملكية الخاصة. لمزيد من المعلومات عن كيفية عمل نظام الملكية الخاصة في نظام Jasutopian لانقدي، انظر الحجة «الحجة XII. كيف يعمل نظام النقاط وترقية المكانة بالتفصيل؟»

يوم الانتقال: كتبة على طاولات طويلة يوجهون المواطنين الوافدين من كل عمر مباشرة إلى درجة السلم التي كسبها عملهم وتعليمهم أصلًا، لا أحد يدفع نزولًا إلى الدرجة الأولى لتصنيع المساواة.

غياب الملكية الخاصة في الشيوعية (2)

في ما يخص أيديولوجيا غياب الملكية الخاصة في الشيوعية. هذا ينتهك مباشرة المبادئ التأسيسية الثلاثة لبلد Jasutopian. فمبادئ إنشاء القوانين للتحسين المستمر لحريات مواطنيه وحياتهم وازدهارهم لا يمكن أن توجد في مجتمع لا توجد فيه ملكية جزئية من مواطني ذلك المجتمع اليوتوبي. ويؤكد هذا لأنه كيف يمكن للازدهار والحرية أن يوجدا إذا كان مواطن كرّس حياة للسعي إلى امتلاك أكبر منزل ممكن الحجم لا يمكنه تحقيق ذلك في مجتمع شيوعي تُمنع فيه جهود رأسمالية السوق الحرة، وحيث للجميع سكن جماعي؟ لا يمكنهما ذلك، فجهود عمل حياتهم لا يمكن أن تُورَّث لأبنائهم ونتيجة لذلك، يصبح عملهم بلا معنى مع الزمن. ولا توجد إلا فكرة ضئيلة أو معدومة عن الإرث في غياب الملكية الخاصة في الشيوعية. وهذا ليس سوى واحد من السيناريوهات الكثيرة التي ينتهك فيها غياب الملكية الخاصة في الشيوعية المبادئ التأسيسية الثلاثة لمجتمع يوتوبي.

قمع الشيوعية لحقوق المواطن الفرد

وعلاوة على ذلك، جانب آخر من الشيوعية بحكم التصميم الجوهري هو أنها تُدار على نحو فريد عبر دكتاتورية البروليتاريا أو مجموعة قادة عليا تمارس سيطرة سياسية مطلقة. وهذا ينتهك المبادئ التأسيسية الثلاثة للحرية في مجتمع يوتوبي لأنه لا صوت لهم في المجتمع من بين أسباب أخرى كثيرة. وعندما تُقمع الحقوق السياسية والإنسانية الفردية، يُمنى المواطنون حتمًا استياء تجاه حكومتهم على نحو يتراكم بثبات مع الزمن. وتُمنع الفكرة الحرة والأفكار من الإثمار نتيجة لذلك وتصبح الثورات [وغيرها من ردود الفعل] أكثر احتمالًا للحدوث وتصبح تلك الحكومة أكثر عرضة للانهيار في الوقت المناسب. وكلما زاد وعي المواطنين بأن حقوقهم الفردية مقموعة، زاد احتمال أن يثوروا على مدى فترة من الزمن. وعلى مدى فترة كافية الطول من التاريخ ستكون ثورة حتمية [سواء خارجيًا أم داخليًا]، وستنهار تلك الحكومة أو تصلَح.

وعلاوة على ذلك، عندما تُقمع الفكرة الحرة والحقوق الفردية، يرى مجتمع [وبلد] شيوعي نقصًا في الابتكار والدافع من مواطنيه، قد لا يكون ملحوظًا جدًا للمواطنين، لكنه ملحوظ بمعنى أن البلد لا يستطيع التنافس بنجاح ضد أشكال الحكومة الأخرى التي تسمح بالأسواق الحرة وبحريات أكثر عند المستوى الفردي. وهذا في المقابل، هو السبب في أن الحكومات الشيوعية [وغيرها من الدكتاتوريات] تميل إلى حجب أعين مواطنيها برقابة المعلومات أو منعهم من مغادرة البلد لرؤية أشكال أنجح من الحوكمة [الديمقراطية/السوق الحرة] الجارية في العالم.

VII. الجانب الجماعي للشيوعية يخفض جودة الحياة عند المستوى الفردي

في مجتمع شيوعي بالكاد تُعتبر جودة الحياة عند المستوى الفردي بالمقارنة مع مجتمع غير جماعي مثل Jasutopianism. فالصفات الجماعية للشيوعية تجبر المواطنين ذوي المكانة الاقتصادية الأعلى على إعادة توزيع ثروتهم على مجموع السكان إذ هذه هي النسخة الشيوعية من «المساواة». جوهريًا، إنهم يعيدون كل مواطن إلى قيمة 1. وهذا يخفق غالبًا في نظام شيوعي قائم على النقد مع مرور الوقت بسبب العيوب الجوهرية للنظام النقدي لأنه ستوجد في نهاية المطاف فجوات ثروة وسيحمل أناس قيم 0 و3 و4، إلخ. [كما نوقش سابقًا] تمامًا مثل أي نظام نقدي. وبعد الذي تقرر، فإن كون الشيوعية تعيد توزيع الثروة وتأخذ من المواطنين الذين كسبوا ثروتهم في الأجزاء الأبكر من حياتهم ليس قائمًا على مبادئ ازدهار كتلك التي لمجتمع [وبلد] Jasutopianism. في مجتمع شيوعي يُخفَّض الجميع إلى الطبقة الوسطى الدنيا في البداية لإنشاء «المساواة». مجتمع Jasutopianism لن يفعل هذا أبدًا، فلا حاجة إلى فعله، فحالما تُجهز المرحلة الانتقالية على النحو الصحيح لا يعاد الجميع إلى «مستوى المكانة 1». بل يوضعون على النحو الصحيح في مستويات مكانتهم المعنية بحسب الوظائف التي يشغلونها حاليًا، ومستوى التعليم الذي لديهم حاليًا، وعدد السنوات التي ظلوا فيها موظفين، وامتحانات تعيين ممكنة، إلخ. سيوجد ملايين الناس الذين ساهموا أصلًا في المجتمع من جميع مناحي الحياة الذين لن ينسوا وسيوضعون على النحو الصحيح في مستويات مكانتهم المعنية عند المرحلة الانتقالية. كل هذا محسوب من أجل إنشاء انتقال سلس إلى مجتمع لانقدي ويدمر الرواية الجماعية المقترنة بالشيوعية. يؤكد Jasutopianism أنه يقدم أولوية أكبر عند المستوى الفردي مما يمكن أن يحققه أي مجتمع سابق، بفضل إتاحته المفتوحة للغذاء الأساسي والماء الصالح للشرب والسكن والرعاية الصحية والسكن من المستوى المعياري بالاقتران مع نظام مستوى المكانة المقدم لمواطنيه.

VIII. الجانب الجماعي للشيوعية يخفض جودة الحياة عند المستوى الفردي (2)

إن فكرة الجماعية بوصفها أيديولوجيا ليست مبدأ يوتوبيًا. لا ينبغي أن يكون على المواطنين أن يُنقَصوا من أجل المضي قدمًا، خصوصًا إذا لم يفعلوا أي خطأ. وأيديولوجيا أن على الأفراد الأثرياء في مجتمع نقدي أن يخسروا مكانتهم أو ما يعادلها تنتهك المبدأ التأسيسي للتحسين المستمر لجودة الازدهار لمواطني مجتمع يوتوبي. ومع ما قيل، فإن التأثيرات السلبية للأفراد الأثرياء في مجتمع Jasutopian لن يكون لها مستوى التأثير السلبي نفسه الذي سيكون لها في مجتمع نقدي. في مجتمع نقدي يوجد منطقيًا مقدار إجمالي محدد من النقود المتاحة لمجموع السكان، وعندما يزداد الأثرياء ثراء، فإنهم في الجوهر يأخذون نقودًا ممكنة كان يمكن أن تكون متاحة في مكان آخر لمواطنين أفقر.

وهذا جوهريًا هو السبب في أن المجتمعات الشيوعية تحاول استخدام مقاربة جماعية لمكافحة هذا.

غير أنه في مجتمع Jasutopianism هذا محسوب لأن النظام الذي يعمل عليه نظام نقدي هو «معادلة رياضية» مختلفة عن نظام لانقدي، ونظام Jasutopian اللانقدي أكفأ وظيفيًا من نظام شيوعي لانقدي. يعمل النظام اللانقدي في مجتمع Jasutopian هكذا:

الموارد الأساسية مجانية لجميع المواطنين العاملين، ويمكن تكديس موارد الكماليات وامتلاكها، لكن المعدل الذي تُكدَّس به يُنظَّم من خلال ترقية المكانة. وهذا ينشئ «أثر القمع». وما دام المعدل الإجمالي لاستهلاك السكان يبقى دون المعدل الإجمالي لاسترجاع الموارد السنوي عبر روادع مثل ترقية المكانة، فعندئذ، يبقى الجميع عند قيمة 1 قبل جميع المعاملات وبعدها في ما يخص مستوى مكانتهم، وتلك هي المساواة الحقيقية. ومرد ذلك إلى أن النظام يُغذى باستمرار بالموارد أسرع مما تُستنزف من أجل البقاء، وكذلك إلى إيجاد طرق جديدة لاستخدام تلك الموارد بكفاءة أكبر باستخدام موارد متجددة أكثر وامتلاك صناعات بحث علمي مجهزة لأنظمة ناقلة للطاقة أكثر ابتكارًا [الكهرباء والغاز، إلخ.] في نظام سوق حرة. لمزيد من المعلومات، انظر الحجة «الحجة XII. كيف يعمل نظام النقاط وترقية المكانة بالتفصيل؟»

وعلاوة على ذلك، فإن كون Jasutopianism يتطلب لجنة فيدرالية ديمقراطية للأعمال من تمثيل المواطنين مالكي الأعمال لتكون لها صوت مباشر في تشريع الأعمال هو الأيديولوجيا الأكثر ديمقراطية والأكثر مضادة للجماعية بالمقارنة مع سيطرة الشيوعية الحكومية الكاملة على جميع وسائل الإنتاج. فمواطنو بلد لديهم أعين على الأرض أكثر من كيان حكومي، حرفيًا. الشعب يعرف ما يحتاج إليه الناس في الأعمال، والناس يحاولون دائمًا التفكير في طرق جديدة لتحسين المنتجات والخدمات في مجتمع سوق حرة. ومع سيطرة الشيوعية الحكومية الكاملة على الإنتاج، يُسحق هذا الابتكار وهذا الإبداع ويُفرط في مركزتهما.

وعلاوة على ذلك، سمة أخرى مضادة للجماعية يمتلكها Jasutopianism ولا تمتلكها الشيوعية هي المجلس الثاني في السلطة التشريعية، مجلس المواطنين. يسمح مجلس المواطنين بدمقرطة التشريع. ويسمح أيضًا لجميع المواطنين بأن يكونوا منخرطين في شؤون بلدهم على نحو يمنع الأشكال المستقبلية من الفساد البطيء وتدهور حقوق المواطنين. إنه الصفة الفردية القصوى ضد فساد شكل جماعي من الحكومة. ومع مجلس المواطنين، لن تكون الحكومة قادرة على تآكل حقوق المواطنين، مما يضمن، بذلك، أن مستقبل الحرية والحياة والازدهار محفوظ إلى الأبد عند المستوى الفردي.

IX. Jasutopianism يقدم نظام ترقية مكانة يقدم تقدمًا فرديًا، في حين لا تمتلك الشيوعية مثل هذه الآليات

في الشيوعية، لا يكاد يوجد مجال للنمو الشخصي، فمعظم شؤون الفرد تأتي بعد الخير الأعظم للبلد. في الواقع، أشياء مثل الدين يُنظر إليها باستخفاف في مجتمع شيوعي لأنها تنتقص من الأفكار والرواية الجماعيتين المتعلقتين بحكومة مجتمع شيوعي. ونتيجة لذلك، لا تقدم الشيوعية إلا منافذ قليلة أو معدومة في الابتكار الفردي ونتيجة لذلك، أشياء أساسية للتقدم المجتمعي مثل الابتكار العلمي يمكن أن تتخلف بالمقارنة مع مجتمع سوق حرة. ويُسحق الإبداع أيضًا في هذا الشكل من الحكومة. غير أنه في Jasutopianism يقدم نظام ترقية المكانة منفذًا للحوافز الفردية للعمل والتقدم الذاتي. ومع الوقت، ستتحسن مكافآت وحوافز نظام ترقية المكانة وستبقى معاصرة لزمانها. وقد توجد حتى خطوط زمنية متعددة لترقية المكانة تعتمد على المسار المهني الذي يختاره فرد. إنه يقدم طريقة لإبقاء المواطنين منتجين وسعداء وطموحين؛ هكذا يساعد المجتمع «الخير الأعظم»، بالعمل عند المستوى الفردي أولًا ثم، وصعودًا؛ ومرد ذلك إلى أنه، كما ذُكر سابقًا، لا يكون بلد عظيمًا إلا بقدر مقامه الأدنى.

الحجة V. Jasutopianism أسمى من الرأسمالية الكلاسيكية

متسلقون يصعدون جرفًا عظيمًا من الفرص؛ وتحتهم شبكة منسوجة من إلبروز والحجر مثبتة في الصخر ذاته، تلتقط المتسلق الساقط بلطف، فلا يوجد قاع يرتطم به.

الملخص

إن Jasutopianism في جوهره شكل مشتق من الرأسمالية لأن النظام الاقتصادي قائم على الملكية الخاصة ووسائل الإنتاج يسيطر عليها مواطنوه، لا الحكومة. وتوجد أيضًا فرصة للمواطنين للارتقاء بأنفسهم طوال حياتهم من خلال نظام ترقية المكانة. قد تشير الحكومة بأفكار سوق ممكنة على لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال أو تعطي حوافز مشجعة لبدء أعمال في أسواق معيَّنة، لكن الأمر في جوهره في أيدي المواطنين لإنشاء أعمالهم التجارية التي يختارونها. وقد وُضع الأمر على هذا النحو في Jasutopianism لأن الأسواق تزدهر عندما يمتلك المواطنون السيطرة على وسائل الإنتاج وملكية أعمالهم. فالإفراط في التنظيم يسحق الابتكار والإبداع، وقد لا تكون فرص أعمال محتملة متاحة بسبب سيطرة الحكومة على وسائل الإنتاج. وعلاوة على ذلك، فإن فكرة إمكانية تفويض الأعمال عند مستوى المواطن تحرر المراقبة الحكومية الشاملة للنظام بأكمله. المواطنون هم الأعين على الأرض. وكون المجتمع متفرعًا ومدارًا

من المواطنين في بعض الجوانب أكفأ بكثير من مراقبة كيان حكومي كامل لجميع وسائل الإنتاج. وبعد الذي تقرر، يُحاجج بأن Jasutopianism أسمى من الرأسمالية الكلاسيكية بطرق كثيرة:

I. Jasutopianism يوفر وسادةً من مواردٍ المستوى الأساسي، في حين أن الرأسمالية الكلاسيكية لا تملك توسيدًا اقتصاديًا من المستوى الأساسي

في Jasutopianism، مهما كان نوع وظيفة مواطن، فما دام يعمل فإن لذلك المواطن الحق في حقوق **مادة القانون I** وهي مجانًا الغذاء الأساسي والماء والرعاية الصحية والملابس والمرافق العامة والسكن من المستوى المعياري. وفي الاعتبار نفسه، يُشجَّعون على السعي لكسب وظائف من مستوى أعلى من خلال حوافز أكبر لترقية المكانة.

في الرأسمالية، إذا بلغ مواطن الحضيض فلا توجد إلا حمايات قليلة أو معدومة قائمة للعناية به وانتشاله من جديد [إذا لم يكن لديه شكل من الإعاقة أو كان غير مؤهل لإعانة البطالة]. وإذا لم يكن معاقًا وكان ببساطة غير موظف أو لم يستطع تلقي أجر البطالة، فذلك المواطن متروك لنفسه عمليًا إلى أن يجد وظيفته التالية، وهو ما قد يعني الحياة أو الموت لبعض المواطنين. ولهذا، يُحاجج أيضًا بأن نظام Jasutopianism يكافح مباشرة أزمة التشرد.

خلف ستارة قاعة محكمة، تجار أثرياء يعلقون بهدوء أوزانًا صغيرة على كفة واحدة من ميزان القانون العام، والقواعد المغشوشة تبقى مغشوشة.

وهذا أيضًا هو السبب في أن بعض المواطنين قد يلجؤون بيأس إلى الجريمة من أجل تلقي موارد سريعة قصيرة الأمد بدلًا من ترسيخ أنفسهم ماليًا على النحو الصحيح في الأمد الطويل، لأنهم ضائعون أصلًا في نخاخ الرأسمالية الكلاسيكية. ويمكن أن يصبح هذا الوضع مأساويًا لأن المواطنين لم يعودوا في العقلية البنّاءة [عقلية السعي إلى الازدهار]، فأولئك المواطنون عالقون الآن في العقلية الهدامة لمجرد محاولة البقاء، وهو شكل من العبودية الذهنية. وهذا، في المحصلة، عملية اقتصادية عديمة الكفاءة في مجتمع رأسمالي كلاسيكي يقع كثيرون ضحايا لها، ومواطنون كثيرون لا يبلغون أبدًا تحقيق الذات الحقيقي لأنهم عالقون في محاولة العثور على وظيفة لدفع الفواتير أو عالقون في مجرد محاولة البقاء.

II. الرأسمالية تنشئ فجوات ثروة هائلة في حين يسمح Jasutopianism للمواطنين بالبدء عند مستوى المكانة نفسه (باستثناء المواطنين المشمولين بحقوق مكتسبة، في مرحلة مختلفة من الحياة، أثبتوا فيها تعليمًا وتاريخ عمل سابقين لإرساء Jasutopianism)

تدعي الآثار النقدية للرأسمالية الكلاسيكية أنه [في نظام ما] لكي يصبح أحدهم فاحش الثراء، تُؤخذ النقود من مواطنين آخرين داخل النظام. ويتم هذا بطرق عادلة

وغير عادلة. والنتيجة أن الأعمال تصبح كبيرة جدًا حتى يبدأ السكان في تطوير فجوات ثروة بين الأغنياء والفقراء. في الرأسمالية الكلاسيكية، إذا حقق أحدهم تحقيق الذات وصار ثريًا، فتلقائيًا لا بد أن يخسر شخص أو مجموعة أفراد بعض ثروتهم. ولتفادي المساءلة، تلقي الأعمال باللوم ببساطة على قوانين الأعمال الرديئة القائمة حاليًا والمسموح بها باستمرار في النظام، غير أن هذه الأعمال نفسها تمارس الضغط خلف الكواليس من أجل إبقاء تلك القوانين بعينها على نحو تظل به رابحة، ويظل به الفقراء خاسرين.

في Jasutopianism، كل مواطن يملك إمكانية أن يكون مزدهرًا في الوقت نفسه. ومرد ذلك إلى أنه حالما يُكسب مستوى المكانة، لا يمكن أن يُنتزع من مواطن ملتزم بالقانون ناجح في وظيفته. وعلى هذا النحو، يكون مستوى المكانة شكلًا من العملة بدلًا من أن يكون قابلًا للاستهلاك مثل النقود، فهو أشبه بمستوى طاقة موارد ثابت دائم. ومن مستوى طاقة الموارد المعيَّن ذاك يواصل المواطنون رفع أنفسهم إلى مستويات طاقة موارد أعلى، وكلما ارتفعوا، صار الأمر أنفع لهم وللبلد عمومًا كذلك. في الرأسمالية الكلاسيكية، إذا كان المواطن العادي سينفق نقوده على الموارد الأساسية وتكاليف المعيشة الأساسية، فعندئذ، لن يتبقى له تقريبًا أي نقود للادخار وسيظل عالقًا في حلقة مفرغة هدامة من محاولة البقاء من غير أن يبلغ أهدافه تمامًا بسبب أعباء الحياة الاقتصادية الناجمة عن نظام نقدي رأسمالي كلاسيكي.

وعلاوة على ذلك، ونظرًا إلى التبعات النقدية لاستخدام الرأسمالية الكلاسيكية، ولعدم وجود توسيد من الموارد الأساسية، فبنفس السرعة التي يمكن بها لفرد أن يرتفع في الرأسمالية الكلاسيكية، يمكنه حرفيًا تمامًا أن يغرق إلى القاع بالسرعة نفسها [وأن يصبح محاصرًا] إذا ساء أمر ما أو تفوق عليه أحد في سياق معيَّن.

ولذلك، في النهاية من المرجح تمامًا أن Jasutopianism يملك الإمكانية لأن يكون شكلًا أكثر سلاسة من السوق الحرة لنظام اجتماعي اقتصادي، شكلًا يسمح بنمو أكبر من نظام نقدي رأسمالي كلاسيكي.

الحجة VI. لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال

بلدة على تل عند الغسق: أصحاب متاجر ومزارعون وحرفيون مجتمعون حول نموذج خشبي كبير لبلدتهم ذاتها على حوامل، يشيرون إلى شوارع تعرفها أيديهم، والحلقات الأضعف يجدها الناس الذين يعيشون هناك.

I. دمقرطة الأعمال:

إن لجنة وطنية ديمقراطية للأعمال من المواطنين هي شكل من حوكمة الأعمال أكثر كفاءة وعملية وديمقراطية من سيطرة حكومية كاملة على وسائل الإنتاج [الشيوعية] لأسباب كثيرة. فحقيقة أن الأعمال ستكون في أيدي المواطنين المحليين، الذين يعرفون على أفضل نحو «دقائق» و«خفايا» ولايتهم ومدينتهم وبلدتهم، على التوالي، هي شكل أكثر تحليلاً ودقة بكثير لتمثيل الحاجات الحقيقية السريعة الإيقاع والمعاصرة للمواطنين من الأعمال في الولاية والمدينة والبلدة، على التوالي. جوهريا، سيعرف المواطنون حاجات مناطقهم المحلية على نحو أفضل بكثير من كيان وطني واحد منفصل عن المستوى المحلي بحكم تصميم جوهري. وسيكون المواطنون المحليون أكثر اجتهاداً بكثير في تقييم الحلقات الأضعف في الأعمال وبدقة أكبر بكثير مما يمكن لعمل تجاري على المستوى الوطني أو الدولي أن يفعله يومًا.

هذا لا يعني أن الحكومة الوطنية لن تساعد مساعدة حاسمة في إعلام هذه الأعمال بالبيانات الحرجة التي قد تحتاج إليها، فسيكون لدى الحكومة القدرة على توفير بيانات وطنية جماعية عن التدفق الكلي للموارد في كل ولاية وإقليم ومدينة وبلدة. وسيكون بمقدور الحكومة مساعدة المواطنين المحليين كفريق واحد لتقرير أي الأعمال في نقص وأين [عند الطلب]. ويتم هذا بتوفير إحصاء لكل مدينة، وهذا، حين يُضم إلى خبرة المواطن المحلي في العيش في مسقط رأسه، سينشئ بنية قوة اقتصادية عظمى بحكم التصميم. ولذلك، بما أنه سيكون من الأيسر بكثير على مواطن عادي أن يبدأ عملاً تجاريًا بهذا التصميم، فستوجد أعمال أصغر متعددة مقارنة بالأعمال الكبيرة التي يراها العالم اليوم، وسيكون مزيد من الناس موظفين وفاهمين لكيفية عمل الأعمال التجارية، مقارنة بترك أعباء إنشاء الأعمال في المجتمع لقلة قليلة مطلعة. في الجوهر، هذا هو الشكل الأكثر ديمقراطية من الأعمال الذي صُمم على الإطلاق.

II. خطوات لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال

الخطوة I. اكسب مستوى المكانة الذي يخول مواطنًا بدء عمل تجاري لانقدي

حالما يكسب مواطن هذا الحق، فإنه يكسب جوهريًا الحق في تحريك موارد البلاد وفق تقديره [ضمن حدود المعقول بالنسبة إلى القيود القانونية] لبناء البلد وتنميته ولمساعدة المجتمع على العمل بكفاءة أكبر. وعلى خلاف الأعمال النقدية، سيكون في صميم نيات مالك العمل التجاري تحسين المجتمع والبلد عمومًا مع كسب مزيد من النقاط في الأسبوع في الوقت نفسه لكونه مالك عمل تجاري ناجحًا لتحسين نفسه وأسرته، على التوالي.

كلما زادت معاملات المنتجات والخدمات التي يجريها مالك عمل تجاري في العمل اللانقدي، زادت النقاط في الأسبوع التي سيكسبها ذلك المواطن المعيَّن نحو مستوى مكانة أعلى.

قاعة عظيمة من ثلاثين طاولة نقابة متواضعة، كل واحدة عليها أدوات حرفتها، ومتحدث منتخب واقف عند كل طاولة، ولفيفة مشروع قانون فارغة واحدة تُحمل من بينهم نحو أبواب مجلس الشيوخ.

الخطوة II. تبعات رخصة الأعمال في مجتمع لانقدي

حالما يتلقى المواطن رخصة أعماله بعد التقدم بطلب [وبلوغ مستوى المكانة المعيَّن] ستكون هناك توقعات لأداء عمله التجاري. بعد المرحلة الانتقالية و/ أو مرحلة بناء العمل التجاري، وهو ما يعتمد على فئة العمل التجاري، سيكون متوقعًا من مالك العمل التجاري الأداء تحت حصة معاملات. ومثل أي وظيفة، سيكون للعمل التجاري حصص، لكن هذه الحصص ستكون من حكومة Jasutopian من أجل ترقية مكانة مواطن مساهم بمعدل مالك عمل تجاري. وعدم بلوغ الحصة سينتج عنه معدل مستوى مكانة أبطأ في حين أن بلوغ الحصة سينتج عنه مكافآت النقاط الإضافية المقترنة بامتلاك عمل تجاري. وتؤدى هذه الحصص على أساس أسبوعي وهي لذلك حصص صغرى بحكم التصميم. وللأعمال من الفئات الأكبر، قد تكون هناك بنية مختلفة في تصميم الحصة ومكافأة النقاط [مثل حصص فصلية].

الخطوة III. التسجيل التلقائي في لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال

المواطن المرخص له ببدء عمل تجاري سوف يُسجل تلقائيًا في لجنة المواطنين الوطنية للأعمال وسيكون بمقدوره الإدلاء بأصواته في القضايا المتصلة بشؤون الأعمال داخل فئته.

الخطوة IV. الانتخابات داخل لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال

الانتخابات كل سنتين (2) لكل منصب في كل فئة. وهذا يضمن وجود تناوب ديمقراطي مستمر في القيادة وأن يكون لأكبر عدد ممكن من مالكي الأعمال رأي عادل في شؤون الأعمال. وهؤلاء المسؤولون المنتخبون أكثر احتمالًا لأن تُسمع أصواتهم من سائر أعضاء لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال [كأي منصب مسؤول منتخب]، لكن هذا لا يعني أن الأعضاء الآخرين بلا صوت. وإذا كانت هناك قضية يود مسؤول غير منتخب طرحها، فمن حقه القيام بأي وسيلة مدنية لإسماع صوته، مثل طلب اجتماعات رسمية مع المسؤولين المنتخبين أو مع مساعديهم.

الخطوة V. التصويت على القضايا

للمسؤولين المنتخبين طرق عديدة عندما يتعلق الأمر بصياغة قضية لتُمرر إلى الهيئة التشريعية [مباشرة إلى مجلس الشيوخ]. يمكنهم كتابة أي مشروع قانونٍ فكروا فيه على نحو مستقل لمعالجته للتصويت أو تلقي استطلاعات للقضايا الأكثر طرحًا من ملايين مالكي الأعمال لمعالجتها للتصويت عليها. ويمكن تحقيق طريقة التصويت باستخدام نظام التصويت نفسه المستخدم في انتخاب الرؤساء الثلاثين، إذ سيكون هذا أكثر وسائل التصويت أمانًا حتى تاريخه. غير أنه، إذا أُنشئت طريقة أكثر أمانًا بما لا يدع شكًا، فقد تُحدَّث أو لا تُحدَّث بتصويت مباشر من المواطنين.

الحجة VII. الانتقال من بلد قائم أصلًا مع أناس من أعمار ومستويات خبرة عمل مختلفة إلى بلد Jasutopian لانقدي بمستوى المكانة

الإنفاق النهائي على مدى ستة أشهر: مواطنون يبادلون قطعهم النقدية الأخيرة بكماليات عند أكشاك الشفق بينما يحزم الكتبة الصناديق بهدوء خلفهم.

وبموجب هذا، تُقدَّم إرشادات اعتباطية للسنوات من واحدٍ إلى أربع من الرئاسة الثلاثية الأولى. وتخدم هذه الحجة كدليل أكثر منها قياسًا إلزاميًا لنجاح الرئاسة الثلاثية الأولى. وسوف يساعد أول انتخاب للرؤساء الثلاثيين مع السلطة التشريعية والسلطة القضائية في الانتقال معًا، كفريق واحد. ومن المرجح أن تستخدم السنة الأولى من الانتخابات نظام تصويت مؤقتًا، مُرسى صراحة داخل البلد، إلى أن تكون برامج نظام التصويت الصحيحة ومواقع الاقتراع عاملة. وستكون المرحلة الانتقالية واحدة من أكثر المهام تحديًا لمكتب رؤساء ثلاثيين على الإطلاق، وينبغي أن يكون المواطنون مجتهدين جدًا في بذل الجهود لانتخاب القادة الأكثر تحليلًا وحدة ذهن على قائد ذي قوة غاشمة، صراحة لهذا الانتخاب.

I. السنة الأولى، تعيين مستوى المكانة؛ الهويات الوطنية/ أنظمة سجل الموارد؛ إرساء النظام اللانقدي؛ بناء السكن من المستوى المعياري

ستُخصص مدة من الزمن لإعداد امتحانات تعيين مستوى موحدة وطنياً لنظام مستوى المكانة. وسيكون إجراء امتحانات التعيين أن كل من يرغب في أداء امتحان تعيين، لفرصة كسب مستوى مكانة أعلى في نهاية السنة الأولى، عليه أن يحضر في المباني الحكومية المحددة رسمياً والمدارس الثانوية والجامعات والملاعب لأداء امتحان مراقب شخصياً خلال مدة إتاحة موضوعة قدرها ستة أشهر لفعل ذلك [للمجموعة الأولى] للتعويض عن النقص المؤقت في البنية التحتية. ثم، على أي شخص يرغب في إعادة الامتحان الانتظار إلى ما بعد علامة الشهر السادس، لتكرار العملية، بإجمالي صارم قدره فرصتا امتحان ممكنتان تُعطيان. وأي مواطن لم يؤد الامتحان قط يمكنه أداؤه للمرة الأولى في أي وقت، لكنه إذا أداه بعد علامة الأشهر الستة الأولى، فليس له سوى فرصة واحدة لأدائه. والدرجة الأعلى من الامتحانين ستكون الدرجة الرسمية التي يتلقاها المواطن.

إن تقييم امتحان المواطن، بالاقتران مع مقدار قابل للإثبات من العمل الماضي السابق، والساعات والمعاملات المؤداة في السنة الأولى من بلد Jasutopian، سيضع المعايير لتعيين مستوى المكانة لجميع المواطنين في بلد Jasutopian، مثالياً بنهاية السنة الأولى أو الثانية. وخلال هذا الوقت، يُستأنف العمل العادي والأنشطة الأخرى.

وعلاوة على ذلك، ستُنتج الهويات الوطنية المجهزة ببرمجيات نظام سجل الموارد وتُوزع على جميع المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، سيرسى عتاد نظام سجل الموارد في جميع الأعمال القانونية.

إلى أن تُرسى تقنيات الهوية الوطنية ونظام سجل الموارد، سيكون للمواطنين خيار إعداد سجل ورقي لمستوى المكانة لدى رب عملهم، وهذا السجل يسجل نوع الوظيفة والساعات الأسبوعية المعمولة وعدد المعاملات المؤداة إن انطبق. وستراقب هذه العملية في حال حاول موظف تزييف عدد الساعات بغرض بلوغ مستوى مكانة أعلى بنهاية السنة. وبعد إرساء هذا، كل مواطن مطالب بعمل ساعاته الإلزامية كما هو منصوص في مواد القانون لفئته العمرية إن لم يكن في الجامعة. وعلى طلبة الجامعة طلب وثيقة إعفاء من العمل لوقتهم في الجامعة استناداً إلى ساعاتهم المعتمدة الحالية. وستُشجَّع الأعمال على تسجيل العدد الصحيح من الساعات لأن هذا يوفر عملاً أكثر لعملها. على سبيل المثال، إذا كان مواطن معين في السادسة والعشرين من عمره ولم يذهب قط إلى الكلية، فعندئذ، قد يطالب بالعمل أربعين ساعة أسبوعياً أثناء توظيفه. وسترسل هذه المعلومات إلى الجهة الحكومية الصحيحة شهرياً لحفظ السجلات إلى أن تُرسى تقنية الهوية الوطنية

ونظام سجل الموارد رسميًا. وفي تاريخ معيَّن، مثاليًا بنهاية السنة الأولى، سيُعطى المواطنون جميعًا مستوى مكانتهم الرسمي الأول استنادًا إلى امتحاناتهم وخبرة عملهم السابقة القابلة للإثبات قبل Jasutopianism ومجموع ساعاتهم المعمولة ومعاملاتهم المؤداة في السنة الأولى من Jasutopia (أو اسم بلد معطى آخر).

II. السنة الأولى، نشر الموارد

من لحظة إعلان بلد Jasutopian، سيكون كل الغذاء الأساسي والماء الصالح للشرب والسكن من المستوى المعياري والمرافق العامة والتعليم مجانيًا لجميع مواطني Jasutopian. وبعد إرساء هذا، ونظرًا إلى كون البلد في مرحلة انتقالية، سيراقب توزيع هذه الموارد عن كثب إلى أن يكون نظام مستوى المكانة عاملًا بالكامل. وسيحث المواطنون على الحفاظ على الإيمان والصبر في القادة المنتخبين حديثًا لبلد Jasutopian.

III. السنة الأولى، إخراج النقود من التداول

من لحظة إرساء بلد Jasutopian، ستكون هناك مدة ستة أشهر للمواطنين والأعمال لاستخدام نقودهم صراحة لسلع الكماليات غير الأساسية أو الأراضي أو لشراء موارد أجنبية، لكون السلع الأساسية في **مادة القانون I** تُعد مجانية لجميع المواطنين العاملين. ويمكن لاحقًا أن يستخدم مالكو الأعمال هذه الموارد لإرساء أول عمل Jasutopian لهم، إذا اختاروا ذلك. ولا يمكن لمواطن استخدام نقوده لشراء مستوى مكانة أعلى بنهاية السنة الأولى، ولن يكون لدى الحكومة أي حافز لفعل ذلك، إذ لن تعود للنقود قيمة.

VI. بناء السكن من المستوى المعياري

ستكون السنة الأولى من السكن الأغرب أطوارًا [كما هو متوقع]. جميع المواطنين الذين يمتلكون منزلًا أصلًا لهم بالطبع الحق في البقاء في منزلهم من دون أي ضغط للانتقال إلى سكن من المستوى المعياري إذا كان مستوى مكانتهم يسوّغ ذلك. والمواطنون الذين يستأجرون حاليًا منزلًا، ستكون لهم الصلاحية القانونية للبقاء داخل ذلك المنزل للسنة الأولى، بينما تُزاح الأنظمة النقدية من مكانها ويُطوَّر السكن المعياري.

أي مالك عقار يؤجر منزلًا من دون أي نية للعيش في ذلك المنزل المؤجر بنفسه أبدًا له الخيار، لكنه غير ملزم قانونيًا، بأن يبادل المنزل المؤجر إلى الحكومة في مقابل دفعة في مستوى المكانة أو حافز آخر مساوٍ قد ترسيه حكومة Jasutopian من أجل معالجة نقص السكن من المستوى المعياري المؤقت الذي قد يتطور في الأمد القصير.

إفريز واحد عريض في أربعة أشرطة: الامتحانات والبطاقات في ضوء الربيع، ومسوحات الموارد في الصيف، والممرات الأجنبية والوافدون الجدد في الخريف، والانتخاب المحكوم تحت مصابيح الشتاء، الانتقال كله كسنة واحدة تدور.

سيبدأ إنتاج السكن من المستوى المعياري فورًا، غير أن هذا سيكون جهدًا مستمرًا سيدوم على نحوٍ مفهوم إلى ما بعد الرئاسة الثلاثية الأولى. ويجب أن تُرسى قياسات وإملاءات ما يُعرّف منزلًا بأنه يُعد «من المستوى المعياري» من كل ولاية وإقليم خلال الأشهر الـ6 الأولى، على التوالي.

V. السنة الثانية، إرساء قيمة الموارد

على كل ولاية وإقليم أن تحاول أن تقدم إلى الحكومة الوطنية مقدارًا ممسوحًا مسحًا صحيحًا لكل مادة خام ومورد آخر متاح لديها داخل ولايتها أو إقليمها، سواء أكان مستخرجًا أم غير مستخرج مما هو في متناول الوصول. وبهذه القيم، ستستخدم السلطة التشريعية الصيغة المقدمة في **الحجة I** من أجل إنشاء القيمة النسبية لكل مورد لأغراض المعاملات، ولتقديم القيم النسبية لمجموعة موارد كل ولاية أو إقليم أيضًا. والبيانات التي تجمعها الحكومة الوطنية بهذه المسوحات ستساعد في إعلام جميع مالكي الأعمال بما تنقصه ولايتهم أو إقليمهم، وأين قد يجدون الموارد داخل البلد، وكذلك القيمة النسبية في الموارد لكل ولاية أو إقليم معيّن.

VI. السنة الثانية، بناء الأعمال الأساسية لنظام Jasutopianism

وإن كانت حكومة Jasutopian تملك سيطرة قانونية قليلة أو معدومة على وسائل إنتاج الأعمال الخاصة. في السنة الثانية، مثالياً، ستكون حكومة Jasutopian تساعد وتعلن لمتطوعين مواطنين ليصبحوا مالكي أعمال قطاع خاص لأولى الأعمال الأساسية في Jasutopianism، مثل تطوير برمجيات وعتاد التصويت الصحيحين. وستقدم حكومة Jasutopian حوافز بدء أعمال للمساعدة في الأعمال الحاسمة لإرساء بلد Jasutopian، ويشمل هذا على سبيل المثال لا الحصر، حوافز مستوى المكانة ومنح الأراضي. وبعد ذلك، لن تتدخل الحكومة بعدها سوى لتقديم أدوارها التقليدية وغير ذلك من المساعدة حيث تطلب.

السنة الثانية، إرساء علاقات الأعمال الدولية

بعد أن تكون أعمال Jasutopian قد أُنشئت وتواصل الإنشاء، قد تكون أو لا تكون هناك فرصة في السنة الثالثة من Jasutopia لإنشاء «شراكات الأعمال الفرعية». وخلال هذا الوقت، يجب على حكومة Jasutopian توفير الأدوات الصحيحة للأعمال من أجل أن تجري معاملات دولية. حيث يجب تسجيل جميع المعاملات باستخدام بطاقة الهوية الوطنية لمالك العمل المواطن، وسيستخدم مالك العمل غير المواطن بطاقة أعمال غير المواطنين، وهاتان البطاقتان تُستخدمان على نحو موحد في نظام سجل البطاقات من أجل أن تتعقب حكومة Jasutopian جميع الموارد والمعاملات.

السنة الثالثة، قبول غير المواطنين لتأشيرات العمل وغير المواطنين لمسار إلى المواطنة

بعد الانتهاء من أكثر الجوانب الجوهرية لإرساء بلد Jasutopian، يمكن أن تبدأ Jasutopia الإعلان لغير المواطنين عن مسار إلى المواطنة أو مسار إلى مستوى معيشة أعلى، حيث تنطبق **مواد القانون I** على غير المواطنين العاملين المسجلين.

خلال هذا الوقت، غير المواطن الذي يتقدم لمسار إلى المواطنة سيقدم الوثائق الضرورية لفعل ذلك. وبعد ذلك، في غضون أربعة أشهر، إذا كان ذلك غير المواطن قد حصل على وظيفة إما بالبحث عبر الإنترنت في بلده الأصلي، وإما بطلب مساعدة البحث عن التوظيف من السفارة، يُمكن لذلك غير المواطن دخول البلد والتلقي مع بطاقة هوية غير المواطن الخاصة به إذا حصل على وظيفة على نحو مؤكد. وما دام ذلك غير المواطن يحافظ على التوظيف، فله جميع امتيازات مادة القانون I بوصفه مقيماً غير مواطن قانونياً. وبعد مدة 5 سنوات من الإقامة مع الحفاظ على التوظيف، يكون ذلك المقيم غير المواطن قد كسب الحق في أن يصبح مواطناً.

غير المواطنين الذين يرغبون في الدخول بتأشيرة عمل فقط عليهم تقديم جميع الوثائق الضرورية لفعل ذلك، وفي غضون أربعة أشهر عليهم البحث عن وظيفة عبر الإنترنت أو طلب مساعدة توظيف في السفارة. وبعد ذلك، في غضون أربعة أشهر، إذا كان ذلك غير المواطن قد حصل على وظيفة، يمكنه دخول البلد والتلقي مع بطاقة هوية غير المواطن المؤقتة الخاصة به، الموضوعة لتنتهي صلاحيتها بعد مدة ستة أشهر والقابلة للتجديد شخصيًا في سفارة ولايته أو إقليمه المعني.

أي غير مواطن يسعى إما لمسار إلى المواطنة وإما بتأشيرة عملٍ مؤقتة يخسر توظيفه عليه أن يحصل فورًا على توظيف في غضون ثلاثين يومًا أو يخاطر بالترحيل والتعطيل الدائم لبطاقة هوية غير المواطن. وجميع معلومات التوظيف متصلة مباشرة ببطاقات هوية غير المواطنين الخاصة بهم، ومع البطالة، ستتعطل بطاقات هوية غير المواطنين تلك بعد ثلاثين يومًا. وإذا لم يستطيعوا العثور على توظيف، فعليهم الذهاب إلى السفارة فورًا لطلب مساعدة التوظيف.

IX. السنة الرابعة، التحضير للانتقال إلى الرئاسة الثلاثية التالية أو استمرار لها

في هذا الوقت، سيكون واضحًا لمواطني Jasutopian قياس نجاح المكتب الأول للرئاسة الثلاثية، حيث ستتقرر إعادة الانتخاب فقط بالانتقال الناجح لبلد Jasutopian. وخلال هذا الوقت، ستكون هناك أحزاب معارضة كثيرة تعرض أفكارًا جديدة، من منظورات مختلفة، وسيكون من الحكمة لمواطني Jasutopian النظر في جميع خياراتهم. إذ سيكون هذا أول انتخاب لرئيس ثلاثي يستخدم بروتوكول نظام التصويت الصحيح [إذا أرسي بروتوكول نظام التصويت الصحيح بنجاح في الوقت المناسب لأول انتخاب للرؤساء الثلاثيين].

الحجة VIII. كيف يعمل النظام الوطني لسجل الهوية؟

طفل في السادسة يتلقى أول هوية وطنية له عند منضدة، وإقفًا على أطراف أصابعه ليلمس بها المنصة بينما يبتسم صاحب المتجر، نظام يتعلم مدى الحياة.

سوف يكون للنظام الوطني لسجل الهوية وظيفتان أساسيتان. الوظيفة الأساسية الأولى للهوية الوطنية هي توفير شكل أسمى من الهوية بين الولايات أو الأقاليم يكون معترفًا به اعترافًا كاملًا أينما كان المواطن في بلد Jasutopian. والوظيفة الثانية للهوية الوطنية هي «نظام السجل». نظام السجل وسيلة لتتبع جميع معاملات الموارد والتحقق منها داخل بلد Jasutopian. وهذه وسيلة لتوفير إحصاء رسمي في الوقت الفعلي للموارد المتاحة والموارد التي قد تكون مطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، يوفر أيضًا معلومات عن المواضع التي قد تنقص فيها موارد معيَّنة في ولايات أو أقاليم معيَّنة، حيث يمكن للشركات استخدام هذه البيانات لمساعدة البلد على إجراء معاملات الأعمال حيث قد تكون الحاجة قائمة. وعلاوة على ذلك، سوف يُستخدم هذا أيضًا لتقرير قيمة سليم للموارد في ولايات وأقاليم معيَّنة من قبل الحكومة. وسوف تؤدي الحكومة تقرير قيمة كل مورد عبر العملية المذكورة في **الحجة I** بمساعدة نظام السجل لتقرير كمية الموارد.

داخل قبة أرشيف عظيمة، خيوط ضوء هابطة من كل سوق في البلاد تنسج نسيجًا حيًا من سلع الأمة، والإحصاء يحدث من تلقاء نفسه، لحظة بلحظة.

عند إجراء معاملة، سوف يمرر مالك العمل التجاري أو الموظف بطاقة هويته الوطنية على الآلة في الوقت نفسه الذي يفعل فيه المواطن ذلك، وهذا عندئذ، سوف يسجل نقل الموارد أو المنتج النهائي إلى مواطن نيابة عن الشركة، ثم، سيكونً بمقدور مالك العمل التجاري والموظف تلقي رصيد نحو تلك المعاملة الذي يُحوَّل لاحقًا إلى نقاط في الأسبوع نحو مستوى المكانة لمالك العمل التجاري [والموظف الذي أدى المعاملة].

وعندما تُتبادل معاملة الموارد المباشرة بين الشركات، سوف تُستخدم الهويات الوطنية أيضًا بالطريقة نفسها. سوف تُتبادل الأغراض يدًا بيد، وتُمرَّر رسميًا عبر العملية نفسها المذكورة أعلاه. يجب على شركة من بلد أجنبي أن تتكيف مع النظام وأن تحصل على بطاقة هوية نظام سجل لغير المواطنين من أجل أن يتاجر مواطن بالموارد. يمكن تتبع المواطنين الذين يجرون مبادلات غير قانونية عبر خسائر أو مكاسب غير مفسَّرة في مواردهم، ومعاملات غير مفسَّرة حيث يجرون معاملات موارد أكثر مما سجلوه في النظام. وسوف تكون اكتشافات أخرى لنظام التجارة قائمة لضمان أن كل تجارة تُجرى تجارة قانونية. وقد يضع هذا أيضًا حدًا لتجارة المخدرات الواسعة الانتشار في بلد *Jasutopian*، أو يوجه إليها على الأقل ضربة قاصمة.

الحجة IX. كيف يكون لدى بلد Jasutopian صفر ضرائب؟

مكتب ضرائب قديم يقف مغلق النوافذ وقد نما عليه اللبلاب في شارع سوق مزدهر، يمر به المواطنون دون نظرة، وقد تركت المؤسسة للكروم.

إن حكومة Jasutopian لا تستخدم نظامًا نقديًا، ولذلك، لا توجد قيم تُعد ضرائب. وبعد الذي تقرر، سوف يعتمد هذا الشكل من الحكومة اعتمادًا كبيرًا على أعمال السوق الحرة لمواطني Jasutopian. سوف تُشجع الحكومة على توفير بيانات نظام السجل لشركات القطاع الخاص في بلد Jasutopian للتأكد من أن حاجات المجتمع تُلبى حيثما لزم، وأيضًا من أن مواطنيها يعيشون أعلى جودة حياة ممكنة استنادًا إلى المبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism.

سوف تسعى الحكومة بدلًا من ذلك إلى موارد خام أو معالجة من معاملات الأعمال وعبر مفاوضات مع شركات أجنبية إلى أن يكون بلد Jasutopian قد أرسى مجتمع موارد متجددة كاملًا. لن تُطلب ضرائب الموارد أبدًا مباشرة من مواطني Jasutopian الذين لا يديرون عملًا تجاريًا على نحو نشط. ونتيجة لذلك، يُنظَّم الوصول إلى الكماليات من خلال ترقية المكانة. ومع ازدياد الموارد المتجددة، تزداد منافع مستوى المكانة، وسوف تتناقص احتياطات تنظيمات مستوى المكانة الحكومية في نهاية

المطاف مع الوقت إلى أن يتحقق هدف بلد موارد متجددة عامل بنسبة 100%: اليوتوبيا الكاملة.

مدينة من مستقبل بعيد تُشغَّل بلواقط شمسية عالية في الأعلى، تسقط أشعتها على أطباق استقبال فوق التلال، والوفرة تتدفق بحرية، ومكتب منظِّم الموارد يغلق أبوابه إلى الأبد، وحارسه يعلّق المفاتيح بابتسامة.

الحجة X. كيف يحافظ بلد Jasutopian على جيشه؟

يوم الإمداد الفصلي: عربات من الحبوب والقماش والفولاذ تتدحرج من ورش المواطنين إلى فناء قلعة بينما يسجل أمناء المؤن كل تسليم عند منصات البطاقات، جيش يمون بالتجارة لا بالنقود.

سوف يتلقى الجيش الموارد بالطريقة نفسها التي يتلقى بها كيان تجاري الموارد، غير أن ذلك يدار ككيان حكومي [تجاري] رسمي أو «فرع عسكري». وسوف يكسب أفراد الجيش أيضًا نقاطًا نحو ترقية المكانة مثل سائر مواطني Jasutopian، حيث يكون ما يكسبه أفراد الجيش من مستوى المكانة منفصلًا تمامًا عن وظائف الرتبة واللقب العسكريين. وسوف تتلقى الفروع العسكرية أيضًا موارد في شكل منح حكومية فصلية لضمان حماية بلد Jasutopian وطول بقائه. وهذه المنح تُستمد مباشرة من شركات Jasutopian وغير ذلك من تحصيل الحكومة للموارد.

جندي يعلّق الزي في نهاية اليوم ويضغط بطاقة هوية وطنية مهترئة على منصة الشكنة مثل أي عامل،
والمواطن الذي في داخل الجندي يواصل الترقي.

الحجة XI. كيف سيرغب الناس في العمل من دون نقود؟

أسرة وصلت حديثاً تنزل من القارب وتلتقي، عند طاولة واحدة على الرصيف، أدوات العمل وسلة المؤن معاً، خارجة من الفقر في اليوم الأول، بالعمل.

النقود نظام ناقل للطاقة، ونظام مستوى المكانة هو أيضًا نظام ناقل للطاقة فريد. العمل المؤدى في بلد Jasutopian ليس «عملًا مجانيًا» ولا عبودية. إن مواطني Jasutopian يكسبون حوافز لأن يعملوا وأن يواصلوا العمل. والحافز إلى العمل هو أن مواطني Jasutopian سوف يكون لهم وصول فوري إلى الغذاء الأساسي المجاني والماء الصالح للشرب والرعاية الصحية والسكن من المستوى المعياري والتعليم والمرافق العامة. كل مواطن مساهم وغير مواطن مسجَّل في بلد Jasutopian سوف يكون له وصول إلى جميع هذه الامتيازات. ومع ما قيل، توجد حوافز فريدة لكل من المواطنين وغير المواطنين لمواصلة العمل بطموح في بلد Jasutopian.

رواق صاعد من الكماليات، مفروشات فاخرة، ثم عربات، ثم بيوت ضخمة؛ وفي القمة باب عمل تجاري واحد ومفتاحه معلق جاهزاً، والمواطنون يتسلقون كل بوتيرته.

لمواطني Jasutopian الحق في مستوى المكانة. إن ترقية المكانة في بلد Jasutopian تعني أن المواطنين يكسبون الوصول إلى كماليات غير أساسية أعلى؛ سكن أكبر، وسيارات أفضل، ومفروشات أفضل، وأغراض مادية من الطراز الأعلى، والحق في بدء عمل تجاري، إلخ. وحالما يتحقق مستوى المكانة، يكون لمواطن Jasutopian كل الحقوق في الأغراض والحوافز المشمولة في مستوى المكانة المعيَّن ذاك. ويمكن أن يتم هذا بطريقة يمكن بها لمواطن Jasutopian أن يظل طموحًا حتى سن التقاعد.

بالنسبة إلى بعض غير المواطنين المسجَّلين، فإن مجرد العمل في بلد Jasutopian يعني أنهم لن يستمروا في العيش في الفقر في البلد الذي فروا منه سابقًا لأنهم سيكون لهم وصول إلى **مادة القانون 1**. غير أن هذا قد يعني أيضًا مسارًا إلى المواطنة في ما يخص غير المواطنين المسجَّلين الذين هم في طور كسب المواطنة. إن منافع المواطنة تعني أن الفرد يمكنه كسب الحق في مستوى المكانة وأن يبدأ في نهاية المطاف عمله التجاري الخاص إذا اختار ذلك.

الحجة XII. كيف يعمل نظام النقاط وترقية المكانة بالتفصيل؟

رواق مهيب من بوابات متعاقبة، كل واحدة أغنى من التي قبلها، مواطنون يقدمون أوسمتهم عند بوابتهم، وعند البوابة الأولى شاب في الثامنة عشرة يتلقى مفاتيح أول سيارة متواضعة.

لكل مواطن الحق في مستوى المكانة. والغرض من ترقية المكانة هو توفير كماليات غير أساسية مقابل العمل لأن جميع متطلبات المعيشة الأساسية مغطاة بمبدأ أن المواطن المعيَّن، وكل مواطن فوق سن 18 ليس في الجامعة، يعمل. وعموماً، ستبقى ترقية المكانة على وتيرة معالم عمرية معيَّنة. على سبيل المثال، في سن 16-18، يكون مواطن عادة قد بدأ القيادة بحلول هذا الوقت، ولذلك، إذا كان يؤدي عمله في هذا العمر على نحو مقبول باعتدال [عمل جيد في المدرسة وعمل عند الإتاحة]، فينبغي أن يفتح هذا المواطن مستوى المكانة لكسب معاملة واحدة لسيارة واحدة من الفئة الأولى.

قاعة محكمة يضع فيها القاضي ثقلًا صغيرًا واحدًا مقيسًا إلى جانب أوسعة مدان مكسوبة بدلًا من كنسها عن الطاولة، والسلم خلف المدان سليم على نحو مرئي.

حيث توجد أغراض بمستويات جودة متفاوتة، على سبيل المثال، سكن بجودة مختلفة، وسيارات بجودة متفاوتة، إلخ. ستكون هناك «فئات». والفئات تمثل مستوى الكماليات الذي يفتحه مواطن معيَّن. على سبيل المثال، الفئة الأولى هي الفئة الأدنى، ويمكن أن تكون الفئات عديدة، بحيث توجد مستويات كثيرة [في الجودة] للغرض نفسه تُفتح عند مستويات مكانة متفاوتة. على سبيل المثال، قد تكون هناك سيارة من الفئة الأولى تُفتح عند المستوى الخامس، وفئة ثانية تُفتح عند المستوى الخامس عشر، إلخ. وستكون مستويات المكانة 1-(Z)، حيث قد توجد في كل مستوى معلومات عن الأغراض المفتوحة في كل مجال ومعلومات عن أي فئة من غرض معيَّن مفتوحة. وجميع الأغراض المكسوبة على مستوى المكانة هي ملك المواطن حالما يطالب بها عبر معاملة، ويشمل هذا على سبيل المثال لا الحصر، السكن والسيارات، إلخ. وإذا خُفّض مواطن مستوى مكانة [بإدانة بجريمة أو عصيان وظيفي]، يمكن لذلك المواطن الاحتفاظ بأغراض مستوى مكانته المكتسبة سابقًا لكن سيتعين عليه إعادة الترقي من أجل المضي قدمًا.

وتوجد أيضًا أغراض معيَّنة ليست أغراضًا أساسية ولا كماليات غير أساسية. مثل، الحق في بدء عمل تجاري. وهذا يُفتح نمطيًا عند بلوغ المواطن سن الخامسة والعشرين مع مستواه الموافق، مثاليًا. إذا كان مواطن قد أدار كل شيء في الحياة على

النحو الصحيح، أنهى الجامعة وظل يعمل 4 سنوات من دون سجل جنائي، أو ظل في الجامعة 8 سنوات من دون سجل جنائي كبير: بحلول هذا الوقت، سيكون قد فتح الحق في بدء عمل تجاري [وهو ما سيكون قرابة سن الثالثة والعشرين إلى السادسة والعشرين مثالياً]. وإذا لم تكن مستويات المكانة تُدار على هذا النحو، فعندئذ، قد تكون هناك مسألة معايرة في نظام ترقية المكانة، وفي هذه الحالة، يحتاج ببساطة إلى إعادة ضبط من السلطة التشريعية [وهي صراحة سلطة لمجلس الشيوخ]، حيث سيمر هذا التعديل لاحقاً عبر السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، على التوالي.

إذا كانت هناك إدانة جنائية، فستكون النقاط المخصومة من مستوى المكانة مساوية لمدة العقوبة أو أقل منها، لكن ليس أكثر. على سبيل المثال، إذا حُكم على مواطن بالسجن سنة، فقد يخضع حتى ما قيمته سنة من النقاط في خصم من مستوى المكانة استناداً إلى معدل النقاط في الأسبوع الذي كان يعمل به في وظيفته السابقة أو المعدل الذي كان يكسبه في الأسبوع أثناء وجوده في الجامعة. غير أن هذا هو الحد الأقصى المطلق للخصومات الممكنة. وبدلاً من ذلك، قد توجد حالات تُخصم فيها 0 من النقاط وفق تقدير القاضي. وهذا لضمان ألا يُخصم عدد مفرط من النقاط في الأسبوع والمستويات من مستوى مكانة مواطن عن جريمة تافهة فيُدمَّر بذلك عزمه وطموحه على الازدهار البنّاء في المجتمع.

الحجة XIII. كيف يمتلك بلد Jasutopian الإمكانية لأن يصبح أكبر بلد تصنيعي في العالم؟

حرفي كان فقيراً يفتح على مصراعيه أبواب أولٍ ورشة له عند الفجر، مكللًا بأكاليل جيرانه، والحلم الجميل بأن يكون معيلًا داخل المجتمع، قد وصل.

في بلد Jasutopian، قد يكون هناك ازدهار صناعي إضافي. ومرد ذلك إلى أن بدء عمل تجاري كمواطن Jasutopian لن يكون له أي كلفة على مواطن Jasutopian، سوى أن يبلغ مستوى مكانة معيناً. وهذا سوف يشجع سوقاً جديدة ومبتكرة في الإبداع التجاري لم تُختبر من قبل قط. ومرد ذلك إلى أن السيناريوهات الكثيرة التي كان فيها مواطنو العالم المحرومون غير قادرين على امتلاك حرية التعبير عن أفكارهم وتقديم منصة بنّاءة للمجتمع بسبب القيود الاقتصادية سوف تتغير. وحالما يكونون في بلد Jasutopian، فإن فرصة عيش ذلك الحلم الجميل بأن يكون المرء معيلًا داخل المجتمع [أو حلم آخر] وأن يمتلك عمله التجاري الخاص، أو أن يكون أباً أو أماً، أو غير ذلك من تحقيق الذات، ستكون بالتأكيد في متناول اليد.

مرفأ عظيم في الساعة الذهبية، سفن محمّلة تنتشر نحو كل أفق من ميناء واحد متألق، وآثار مسيرها تمتد كأضلاع عجلة.

وعلاوة على ذلك، في أعين الشركات الأجنبية والأسواق الأجنبية، فإن مد فرع من أعمالها في بلد Jasutopian يأتي بلا كلفة تقريبًا عليها. سوف تُجري الشركات استثمارات كثيرة طويلة الأمد في إضافة فرع تصنيعي من أعمالها إلى بلد Jasutopian. وهذا بدوره، سوف يزود بلد Jasutopian بالموارد وغيرها من الفرص المقدمة في **الحجة 1**. ومن هذا، سوف يكون بمقدور مواطني بلد Jasutopian أن يحصلوا على عمل، وأن يتلقوا امتيازات **مادة القانون 1** الخاصة بهم، وأن يرتقوا في مستوى المكانة لتحسين أنفسهم.

ونتيجة لذلك، فإن صيرورة بلد Jasutopian أكبر مُصنّع في العالم ستعني أيضًا أن بلد Jasutopian سيصبح «المُعيل» للعالم. وهذا أمر حسن، لأن العالم سيصبح مترابط الاعتماد مع بلد Jasutopian، وهذا يمهد الطريق لاتفاقات دولية أكثر كمالًا وبناءً ولدفع السلام قدمًا عبر المصالح الاقتصادية وغيرها من المصالح المشتركة.

الحجة XIV. لماذا يكون إرساء Jasutopianism فكرة نافعة لأمة من الشعوب حيث بلدها عليه أصلا دين وطني مرتفع؟

قادة يضعون أيديهم على لفيفة مضيئة فارغة على قاعدة بينما أوراق الخزانة القديمة تتطاير كأوراق الخريف على الدرج.

في ما يتعلق بالسياسات النقدية والقوانين والديون الوطنية لبلد معيَّن؛ إذا تنازلت حكومة بلد معيَّن [افتراضياً] عن السلطة لنظام حوكمة Jasutopianism وأرست حكومة جديدة وإعلان بلد جديد، فقد يعمل ذلك بمثابة زر إعادة الضبط لكل الدين الوطني المتراكم سابقًا في ظل تكوين [افتراضي] لبلد جديد. في ظل نظام لانقدي جديد، وسياسة جديدة، ومسؤولين منتخبين جدد، وبلد جديد؛ فإن بلد Jasutopian الجديد ذاك لا يكون مسؤولًا عن ديون وقرارات نقدية لبلد سابق ونظام سياسي من الماضي، حيث تكون قرارات ذلك البلد السابق، على نحو غير عادل، خارج سلطة وسيطرة الشعوب المُرساة حديثًا وبلد Jasutopian المُرسى حديثًا. والعيب الممكن الوحيد لهذه السياسة هو أن البلدان الأجنبية التي أجرت التجارة مع البلد السابق قبل مجيء بلد Jasutopian قد لا تعترف بهذا دوليًا. غير أنه قد يكون أو لا يكون من المصلحة العليا لبلد Jasutopian وللبلد الأجنبي الذي أجرى التجارة مع البلد من قبل أن يبلغا تسوية

أو اتفاقًا في حينه، اتفاقًا يعمل للمنفعة الفورية لكلا الطرفين بدلًا من أن يكون شكلًا مستمرًا من المديونية على بلد Jasutopian المُرسى حديثًا.

وعلاوة على ذلك، قد يُحاجج أيضًا [افتراضيًا] بأنه بالإضافة إلى هذه الادعاءات، عند التنازل الرسمي عن السلطة الحكومية لنظام حكم Jasutopianism وإرسائه، يمكن الادعاء بأن هذه الحكومة الجديدة لا تمثل أي انتماء إلى الحكومة السابقة أو سياساتها أو ديونها أو قوانينها منها. ونتيجة لذلك، قد يخدم هذا كطريق إلى الحرية المالية في هذه الحكومة وهذا البلد Jasutopian المُرسيين حديثًا.

مواطنون يلقمون سلاسل الدين القديمة فرن تأسيس، ومن الصبّة ذاتها، يسبكون جرس البلد الجديد ومحراثه.

الحجة XV. هل من السيئ أن تتبنى بلدان أخرى هذه الطريقة في الحوكمة؟

موانئ بلدين متقابلة عبر مضيق، سفن تتعابر في منتصف الماء بحمولة متبادلة، حمولة مقابل حمولة، تجارة بين أنداد يتشاركون نظاماً واحداً.

لا، إذا تبنت بلدان أخرى المبادئ التأسيسية الثلاثة لبلد Jasutopian وصيغة النظام اللانقدي، فلن يكون لهذا أثر سلبي. في الواقع، وعلى النحو الأمثل، إذا تبنت بلدان أخرى مبادئ Jasutopianism والنظام اللانقدي، فعندئذ، سيكون ذلك في أعلى منفعة للبلدين. وهذا يعني شريكًا تجاريًا يمكن الاعتراف به عندً المستوى نفسه كمالكي عملين تجاريين مواطنين يجريان التجارة بدلًا من مالك عمل تجاري Jasutopian يجري الأعمال مع مالك عمل تجاري أجنبي يستخدم نظامًا نقديًا.

قد تكون هناك منافسة في القدرات التصنيعية بين البلدين، لكن هذا يُخفَّف بحقيقة أن كلا البلدين يمكنهما التشارك في نقل أكثر سلاسة للموارد الضرورية للمساعدة في نمو البلدين Jasutopianist. سيكون من الأنفع لبلدين Jasutopian أن يجريا التجارة مقارنة ببلد Jasutopian وبلد نقدي أجنبي [في بعض الجوانب] لأنه عندئذ، يمكن للبلدين Jasutopian أن يجريا مبادلات في تحويلات مباشرة للموارد دون اشتراط عملٍ

أو عرضه. وعلاوة على ذلك، إذا تبنى هذا البلد الآخر المبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism، فسيعني هذا سلامًا مؤكدًا عبر القواسم الأيديولوجية المشتركة.

ضباط جيشين يضعون سيوفهم معًا على مذبح مشترك من الحبوب نُصب بين المعسكرين، والمبادئ المشتركة تذيب الحاجة إليها.

الحجة XVI. تعليل مواد سلطات الحوكمة الثلاث

مدرج شاسع يتجاوز كل أفق، مملوء بمواطنين يرفع كل منهم ضوءًا صغيرًا واحدًا كصوت انتخابي؛ وفي مركزه البعيد، طاولة مجلس الشيوخ الصغيرة حيث وُلد مشروع القانون.

الملخص

تخدم سلطات الحوكمة الثلاث بوصفها الكيان الحكومي الرئيس. والغرض من سلطات الحوكمة الثلاث هو إنشاء القوانين الوطنية، وتنفيذ القانون الوطني، والحكم على القانون الوطني استنادًا إلى توافقه مع مبادئ Jasutopianism الثلاثة ومواد القانون ومواد التنظيم المجتمعي، وكذلك أداء جميع وظائف الحوكمة الضرورية الأخرى.

السلطة التشريعية

سوف تنشئ السلطة التشريعية قوانين تحسّن باستمرار المبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism، وهذا هو القانون الأعلى فوق كل ما سواه، لتتوافق بعد ذلك مع مواد القانون وأخيرًا مع الإرادة المعاصرة لمواطني Jasutopian، على التوالي، بهذا الترتيب. وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين على نحو جديد: مجلس الشيوخ ومجلس المواطنين.

I. مجلس الشيوخ

سوف يتكون مجلس الشيوخ من 5 أعضاء لكل ولاية أو إقليم. ويقوم أعضاء مجلس الشيوخ على أساس المساواة الجغرافية في كل ولاية أو إقليم. يؤكد Jasutopianism أنه، مع أهمية تمثيل الأغلبية في الولايات أو الأقاليم الكبيرة، يجب أن توجد عدسة مكبِّرة للولايات أو الأقاليم الأصغر التي يحتمل نقص تمثيلها لمجرد أن أصوات الولايات والأقاليم الأكبر سوف تدوّي دائمًا أعلى في قاعات الخطاب السياسي كما يمكن للتاريخ أن يشهد على هذا. ونظرًا إلى امتلاك كل ولاية أو إقليم عددًا متساويًا من الممثلين، يضمن Jasutopianism أن كل عضو، كما في اتحاد دولي، له تمثيل جغرافي متساوٍ، مهما كان كبيرًا أو صغيرًا. وهذه هي الطريقة الحقيقية الوحيدة لضمان الاستقرار الجيوسياسي والمساواة الجيوسياسية في الأمد الطويل. والوظيفة الرئيسة لمجلس الشيوخ هي كتابة القوانين التي سيصوَّت عليها في المجلس الثاني، مجلس المواطنين.

وبعد إرساء هذا، وعلى سبيل التدبير الاحترازي، يجب النص على أنه، حالما تنضم ولاية أو إقليم بتمثيلها، فإنها لا يمكنها في أي نقطة في المستقبل أن تتفكك إلى أجزاء أصغر وتتوقع مجموعتين من خمسة ممثلين لكل منهما. وفي مثل هذه السيناريوهات غير المربحة، سيقسم الممثلون الخمسة بين الأجزاء المنقسمة حديثًا، أو أن السلطة التشريعية لن تعترف رسميًا بانقسامها نتيجة لمثل هذه الأفعال. وهذا ضابط وتوازن بديهي لضمان ألا تحاول الولايات أو الأقاليم استراتيجيًا تقسيم أراضيها من أجل مزيد من القوة السياسية الجغرافية والتمثيل في رقعة أرض معيَّنة.

قضاة المحكمة القصوى واقفون كتفًا إلى كتف على درجات المحكمة، أرديتهم في الريح، متمركزين تمامًا بين ظل يتقدم والمدينة المضاءة خلفهم.

II. مجلس المواطنين

مجلس المواطنين مجلس جديد للسلطة التشريعية مُطوَّر لمستقبل ديمقراطية مدنية ومعولمة. ويُمثَّل مجلس المواطنين بأي مواطن فوق سن 18 لا يحمل سجلًا جنائيًا بجناية [أو ما يعادلها]. وسيكون مجلس المواطنين بمئات الملايين، أو أكثر. وأي مواطن يرغب في التصويت على أي مشروع قانون معطى [يُنشأ مبدئيًا من مجلس الشيوخ] قبل أن يمضي ذلك المشروع إلى السلطة التنفيذية يمكنه فعل ذلك في وقت التصويت المقرر عبر الإنترنت أو في مراكز الاقتراع. ويمثل مجلس المواطنين الثاني الجانب الأكثر جوهرية من دمقرطة الحكومة على نحو يمكنه به تمثيل إرادة تجمعات المواطنين الأكبر في المستقبل وكذلك الديمقراطية العالمية لاتحاد فوق وطني. وهذا المجلس التشريعي للمواطنين حتمي وإلا رأى العالم واقعًا يدمر فيه نفسه في نهاية المطاف في حرب أخيرة لأن العالم لم يبلغ قط اتحادًا فوق وطني ديمقراطيًا.

يمثل مجلس المواطنين نهاية اللعبة للديمقراطية. إنه «إرادة الشعب» القصوى، إنه قدر الديمقراطية. تخيل عالمًا افتراضيًا فيه أكثر من 20+ مليار إنسان، لو استمرت معايير اليوم، لما كان لـ19.5 مليارًا صوت حقيقي في الحكومة، وإذا لم يُرسَ مجلس المواطنين في الوقت المناسب، فعندئذٍ، من المؤكد أن الشيوعية [أو أشكال الحكم الشمولية الأخرى]

ستستولي ببطء على العالم مع ازدياد السكان وتوزع القوة السياسية للمواطنين للفرد الواحد توزعاً رقيقاً إلى أن يحدث في نهاية المطاف رد فعل عنيف من جانب المواطنين، على نطاق هائل.

لا يوجد سوى مستقبلين لاتحاد فوق وطني عالمي: سيطرة دكتاتورية كاملة على كل الواقع [اتحاد فوق وطني دكتاتوري] أو سلطة تشريعية ديمقراطية بمجلس مواطنين عالمي [اتحاد فوق وطني ديمقراطي]. اختر واحداً من هذين، لأن الخيار الثالث هو النهاية الحتمية للبشرية في تصاعد توترات الحرب بسبب جشع الموارد وترقق القوة السياسية للمواطنين للفرد الواحد.

III. السلطة التنفيذية

سوف تنفذ السلطة التنفيذية القانون. وسوف يرأس السلطة التنفيذية الرؤساء الثلاثيون بوصفهم المنصب الأعلى. وعلى أعضاء منصب الرؤساء الثلاثيين أن يتشاركوا، بسلطة متساوية وتمثيل متساو، جميع سلطات منصب الرئيس. وجميع قرارات الرئيس تتخذ بتصويت 3/3 بموافقة الجميع من الرؤساء الثلاثيين. ويشار إلى كل رئيس ثلاثي فردياً بالسيد الرئيس أو السيدة الرئيسة. والتعليل وراء الرؤساء الثلاثيين مقارنة برئيس واحد تقليدي [أحادي] هو أن هناك ثلاثة أفراد من الحزب نفسه والرتبة نفسها يعملون معاً كفريق لاتخاذ قرارات أكثر حكمة وبناءً. والفلسفة وراء ثلاثة أعضاء من الرتبة نفسها ستنشئ دينامية فريدة حيث لا يوجد ند أصدق يقدم ملاحظات بنّاءة من عضو من المنصب نفسه، بالسلطات نفسها، وأنه لا يمكن اتخاذ أي قرار من دون اتفاق موحد. وهذه دينامية لا يمكن حتى لنائب رئيس بلوغها لأنه، وفي ختام كل خطاب، الرئيس، لا نائب الرئيس، هو من يملك القرار الأخير في السلطات غير المفوضة تحديداً إلى نائب الرئيس. زد على ذلك أن هذا سيمنع رئيساً واحداً من اتخاذ أي قرار عفوي لاعقلاني من دون الملاحظات الضرورية وتصويت 3/3 بموافقة الجميع من الرؤساء الثلاثيين جميعاً.

IV. السلطة القضائية

السلطة القضائية مستثمرة من خلال المحكمة القصوى. وتمثل المحكمة القصوى محكمة على المستوى الوطني، وهي المحكمة الأعلى، الأسمى من جميع محاكم الولايات أو الأقاليم الأخرى. وتخدم المحكمة القصوى كضابط وتوازن للسلطتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تملك السلطة القضائية سلطة إلغاء الأوامر والقوانين والأفعال والمراسيم التنفيذية والمذكرات أو غيرها من القرارات المتخذة رسمياً أو غير رسمي من السلطة التشريعية أو التنفيذية، بحيث يمكن أن يُقرَّر صراحة أن هذه الأوامر والقوانين والأفعال والمراسيم

التنفيذية والمذكرات أو غيرها من القرارات المتخذة رسمياً أو غير رسمي تنتهك المبادئ التأسيسية الثلاثة لبلد Jasutopian، أو **مادة القانون I. أو مادة القانون V.** وتخدم السلطة القضائية بوصفها الموقف الأخير ضد التهديدات لسلامة بلد Jasutopian، وعلى هؤلاء القضاة أن يدركوا هذا الواجب وأن يحموا هذه السلامة بأرواحهم.

الحجة XVII. كيف لم يفعل أي بلد هذا بعد؟

مدرّجات أنديزية ذهبية مثقلة بالحصاد، مخازن ممتلئة على خطوط التلال، وسعاة بحبال معقودة ينحدرون على طرق الجبل، حضارة بلا نقود تزدهر في وضح النهار.

لقد استخدمت حضارات ماضية مثل إمبراطورية الإنكا أنظمة لانقدية ببعض الأشكال بنجاح، ولذلك فهو أمر ممكن على نحوٍ ملحوظ. غير أنه، نظرًا إلى نقص القدرات التقنية في الماضي، من المستحيل تمامًا إنفاذ أشكال متقدمة من الأنظمة اللانقدية مثل نظام Jasutopianism من دون القدرات التقنية الموجودة اليوم. وبعد الذي تقرر، كانت إمبراطورية الإنكا مزدهرة بنجاح في حقها الخاص إلى أن غزاها الإسبان [إلى جانب المرض الذي جلبوه]. وعلاوة على ذلك، فإن السبب في أن نظامًا لانقديًا Jasutopian لم يكن يمكن استخدامه في الماضي هو أن العمل الإلزامي لكل مواطن في مقابل الحق في الغذاء الأساسي والماء والرعاية الصحية والمرافق العامة والسكن من المستوى المعياري لجميع المواطنين لم يكن يمكن إنفاذه بدقة 100%، وكان يمكن للناس أن يكذبوا بشأن كونهم مواطنين أو أن يشقوا طريقهم بالتزوير في تزييف ساعات العمل المعمولة. أما الآن، في المجتمع الحديث، فيمكننا سن هذه القوانين وإنفاذها بيقين 100% بأن كل مواطن سوف يساهم بإخلاص بفضل أنظمة بطاقات السجل ذات الهوية الوطنية و[وربما تقنية هوية الماسح الوجهي] التي تطبَّق لتأكيد أن مواطنًا معيَّنًا يساهم في بلد Jasutopian في وقت شراء معاملاتي. في الماضي، كان

سيتعين علينا الاعتماد على «النية الحسنة» وهي بالتأكيد ليست معيارًا كفؤًا بحكم التصميم، خصوصًا في نظام نقدي معطوب.

إطار مشطور: يدا حافظ كيبو تقرآن العقد على ضوء النار في جانب؛ ويد مواطن تلمس بطاقة على منصة متوهجة بلطف في الجانب الآخر، الفكرة نفسها، تفصل بينهما خمسة قرون، وقد صارت أخيرًا قابلة للإنفاذ.

الحجة XVIII. وظائف ممكنة لنظام Jasutopianism في اتحاد فوق وطني؛ الاتحاد فوق الوطني للعالم؛ S.U.W.

قاعة جمعية مستديرة هائلة، قائد كل أمة يقف خلف جرة بسيطة متطابقة ملقياً حجراً عظيماً واحداً بالضبط، وشرفات من المواطنين المشاهدين ترتفع فوقهم حتى تغيب عن النظر.

دور بلد Jasutopian في اتحاد فوق وطني [افتراضي، لكن غير مقصور على ذلك]

في اتحاد فوق وطني، من بلدان نقدية ولانقدية. سيكون لبلد Jasutopian الإمكانية لأن يكون منتج العالم في مقابل استخدام حر كامل لمنتجات البلد الأجنبي وخدماته لمواطني Jasutopian، أو دخل ثابت من الموارد لشركات معيَّنة تختار الدفع بالموارد بدلًا من الخيار الأول أعلاه.

وبهذا، سوف تتدفق كل الأعمال عبر Jasutopianism عند مستوى ما. وهذا سوف يشجع وحدة كل الأمم والبلدان على السواء. وسيكون Jasutopianism الذراع العظيمة التي تدفع العالم في اتجاه معالجة المسائل العلمية التي أعاقت مسيرتنا المجتمعية

طويلًا. وإذا اتحد بلد Jasutopian في اتحاد فوق وطني، فستكون تلك خطوة إلى الأمام في دفع البشرية نحو النجوم وما وراءها.

II. خطوات تكوين الاتحاد فوق الوطني ستكون كما يلي

I. يقترح بلد معيَّن في اجتماع للأمم المتحدة (إن كانت لا تزال قائمة) أو اجتماع آخر حيث يمكن أن تحضر كل البلدان الممكنة تكوين اتحاد فوق وطني، حيث يكون هذا مكافئًا لبلد عظيم واحد، حيث يكون كل بلد في الاتحاد فوق الوطني مكافئًا لسلطة على مستوى الولاية نسبة إلى السلطة الوطنية للحكومة فوق الوطنية. يجب على كل البلدان في هذا الاتحاد فوق الوطني أن تتخلى رسميًا عن وضعها في الاتحادات الأصغر الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي أو غيره من الاتحادات الدولية عند الدخول في الاتحاد فوق الوطني للعالم.

من مرفأ عالمي موحد، مركبة عظيمة ترتفع على عمود من الضوء نحو حقل مفتوح من النجوم بينما يشاهد حشد بأزياء كل أمة كشعب واحد.

II. سوف يكون هناك انتخاب للرؤساء الثلاثيين للاتحاد فوق الوطني لتمثيل المستوى الوطني للحكومة في الاتحاد فوق الوطني.

III. مجموعة المرشحين المؤهلين لمنصب الرؤساء الثلاثيين للاتحاد فوق الوطني ستكون القادة الحاليين لكل بلد الذين يختارون الترشح معًا في مجموعات من ثلاثة في الاتحاد فوق الوطني.

IV. سوف يصوّت مواطنو كل بلد في الاتحاد فوق الوطني على أي مجموعة من مرشحي الرئاسة الثلاثية ستكون الرؤساء الثلاثيين للاتحاد فوق الوطني. وحالما تُحصى الأصوات الشعبية لمواطني كل بلد، سوف يعمل قائد كل بلد بوصفه ناخبًا رسميًا للمجموع الكلي لأصوات المواطنين ويدلي بصوت رسمي واحد قيمته 1 نيابة عن جميع المواطنين في البلد، بشأن أي مجموعة من مرشحي الرؤساء الثلاثيين ستكون الرؤساء الثلاثيين للاتحاد فوق الوطني.

V. القادة الذين ينتهكون إرادة اختيار مواطنيهم في التصويت الشعبي سوف يُعدون ناخبًا خائنًا للأمانة أمام جميع القادة في الاتحاد فوق الوطني. قد توجد أو لا توجد قوانين وعقوبات فوق وطنية رسمية تُرسى في وقت ما بعد إرساء هذا الاتحاد فوق الوطني لإبقاء إرادة الشعب في كل بلد محل اعتبار، باسم الديمقراطية العالمية.

أسلوب الحوكمة لاتحاد فوق وطني

I. أسلوب الحوكمة لاتحاد فوق وطني سوف يستخدم أيضًا أسلوب الحوكمة نفسه الذي يستخدم أساسًا في بلد Jasutopian، سلطات الحوكمة الثلاث، وهو ما يُعرض لاحقًا في هذا المانيفستو. إن سلطات الحوكمة الثلاث هي أسلوب الحوكمة الأسلم أخلاقيًا حيث توجد ضوابط وتوازنات سليمة قائمة ويبقى مشابهًا في البنية [وإن كان أسمى] للديمقراطيات الكثيرة اليوم.

الحجة XIX. الأنظمة النقدية تسبب انخفاض قيمة الشهادات الجامعية

طالب علم شاب يتسلق درجًا لا ينتهي مبنياً من لفائف شهادات متطابقة نحو باب مكتبٍ بعيد، بينما عند مستوى الشارع، من غير أن يلاحظه أحد، يقف باب مطابق مفتوحاً أصلاً.

في بلدان كثيرة تستخدم نظامًا نقديًا، واعتبارًا من عام ألفين وواحد وعشرين، يلاحظ الناس الأزمة المتنامية لتشبع الأسواق بالأعضاء المتعلمين وانخفاض قيمة درجة البكالوريوس أو حتى درجة الماجستير. في بلد Jasutopian، لن يكون سيئًا أبدًا أن يوجد «أناس أكثر من اللازم» يحملون درجة البكالوريوس. في نظام نقدي، إذا حمل أناس أكثر من اللازم درجة البكالوريوس، فعندئذ، سوف يحتاجون لاحقًا إلى درجة الماجستير بسبب «حد الإنفاق النقدي» المحدود لعمل تجاري معين. ثم، حالما يتشبع معيار تلك الدرجة، تصبح الدرجة الوحيدة الجديرة بالسعي إليها هي الدكتوراه أو دكتوراه القانون. ومرد ذلك إلى أن الاقتصاد النقدي «يتشبع» بالمهنيين. ثم، سوف يقضي الناس الأعمار 18-28 في نيل الدرجات بهذا المعدل بدلًا من أن يكونوا أعضاء مساهمين بدوام كامل في القوة العاملة، وكل ذلك لبلوغ وظيفة كانوا في الأحوال العادية سيتأهلون لها في سن 21 بدرجة البكالوريوس.

معلمو ورش ينتظرون بلهفة خارج قاعة التخرج مادّين أدوات فاخرة بكاقات الزهور، يتنافسون للترحيب بكل خريج إلى منضدة عملهم.

هذه بنية رديئة لاقتصاد عالي الأداء أو بلد متحضر. الشباب يملكون أعظم الطاقة وسوف تُستنفد في اجترار أشياء تعلموها أصلًا في درجة البكالوريوس أثناء دراسة درجتهم العليا [في معظم الوقت]، أو في إعادة تعلم أشياء تعلموها أصلًا في الحياة لكن يجب أن «يثبتوا» أنهم يعرفونها بلقب درجة الماجستير. وكل ذلك من غير أن يكون لديهم وقت كاف للعمل في مسار مهني لكسب الخبرة المهنية أو تكوين أسرة. وعلى سبيل التنويه، هذا هو حال معظم الوظائف، غير أن هذا يستثني بداهة المسارات المهنية التي تتطلب تخصصًا مثل الجرّاح، فذلك مبرر بداهة وليس موضوع مجموعة المواطنين المقصودة بالذكر. غير أن الأمر يبلغ حدًا صارت فيه كل هذه الوظائف غير التخصصية تقريبًا تحتاج أصلًا إلى درجة الماجستير أو أعلى لتأمين التوظيف؛ إنها سابقة اقتصادية رديئة بسبب فرط التشبع في قوة عاملة نقدية.

سوف يكون بلد Jasutopian مختلفًا اختلافًا بعيدًا في المقابل. أرباب العمل في بلد Jasutopian سوف يريدون دائمًا مزيدًا من العمال لأن العمل بالنسبة إليهم يأتي فعليًا بلا كلفة. ولذلك، لا يوجد «حد إنفاق نقدي» على الشركات لتوظيف موظف، وبذلك، تُزال أزمة التشبع في الأسواق. بل قد يقدمون حوافز لفرد لكي يختار العمل عندهم بدلًا من عمل تجاري منافس، لأنهم يريدون هم أنفسهم الترقي أسرع بمزيد من

الموظفين، والطريقة الوحيدة لمالك عمل تجاري لفعل ذلك، هي أن يكون عمله التجاري ناجحًا. وهذا سوف يخفض التشبع والمنافسة لبلوغ وظيفة ومسار مهني على نحو أيسر.

***أفكار الحجة التالية XX. مستقاة ومستوحاة من الاستشهادات بصيغة MLA أدناه. وتتشكل هنا فكرة وخطة أصليتان من مصادر متعددة ***

المجة XX. تطوير طرق لخفض انبعاثات CO2 إلى الصفر الصافي [ما يلي يتضمن استشهادات MLA داخل النص]

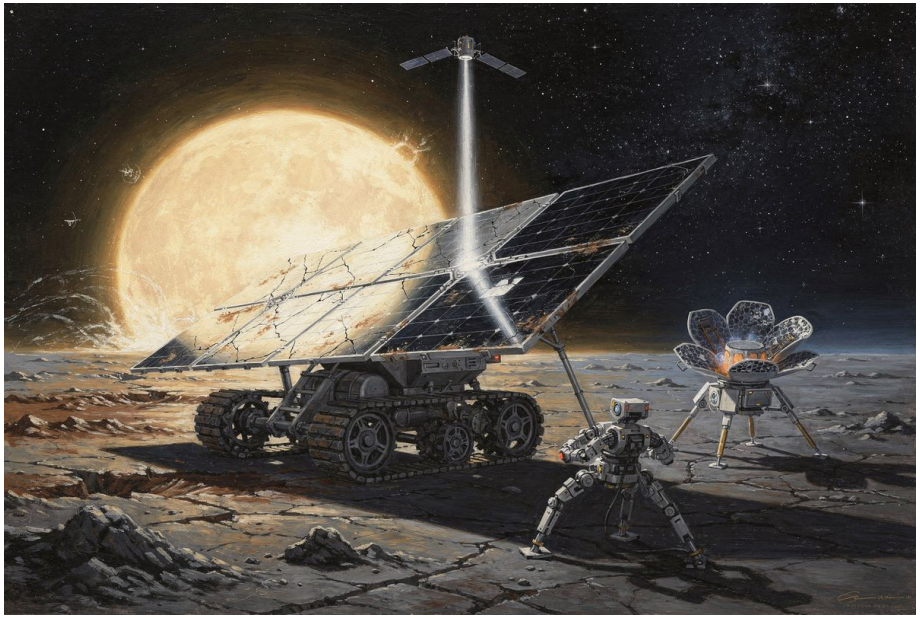

اللوح الشمسي الفائق.

الملخص

من الطرق التي قد يستطيع بها بلد Jasutopian خفض اعتماده على الموارد غير المتجددة تبنّي تقنية ألواح شمسية متقدمة جدًا والاستثمار فيها. توجد مسألة ارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة جزئيًا عن إفراطنا في استخدام الموارد غير المتجددة في العالم اليوم. ومن البيّن أن المجتمع كله يعيش في أزمنة متغيرة بسبب متغيرات كثيرة. ومع مرور الوقت خلال السنوات القليلة القصيرة القادمة، ستكون حقيقة تغير المناخ أكثر جلاء على نحو لا مفر منه إلى أن تصبح اعتقادًا مشتركًا بين جميع الأحزاب وأشكال الحكومة حول العالم.

من أجل المكافحة الاستباقية لأزمة مناخ عالمية وجعل بلد Jasutopian مستقلًا في الطاقة وبذلك خفض الضغوط السياسية الأجنبية في الحكومة، وبموجب

هذا يُقدَّم اقتراح. فرضية علمية جديدة من نقطتين 2 تتبعها سياسة وتشريعات مقترحة على نحو منفصل للمساعدة في تطوير الألواح الشمسية المتقدمة بعد ذلك. وهذا لكي يستطيع بلد Jasutopian الانتقال بنسبة 100% إلى الطاقة المتجددة مع الكهرباء ناقل الطاقة الأول المختار في مدة زمنية معيَّنة قدرها 25 سنة، استنادًا إلى القدرات التقنية الحالية لعام ألفين وواحد وعشرين.

يُفترض أن مفتاح فعل هذا هو تطوير الابتكار العلمي وإرساء إطار السياسة العامة منه، للتحسين الجذري لسعة الألواح الشمسية الإجمالية. عند ملاحظة الجانب العلمي للألواح الشمسية اليوم، فإنها تستمد طاقة مباشرة من الشمس بالتقاط ضوئها وتحويله إلى طاقة كهربائية. وهذه الطاقة الكهربائية هي عندئذ «ناقل الطاقة» الذي ينقل الطاقة الملتقطة من الشمس إلى المنازل والسيارات والأعمال، إلخ. وعند تحليل الألواح الشمسية، يُلاحظ أن المسألة الحالية في الألواح الشمسية اليوم مقابل الألواح الشمسية المتقدمة في المستقبل هي قدرتها على الامتصاص الكفء لأقصى ضوء الشمس ومتانتها في مواجهة الحرارة في ضوء الشمس المباشر [إلى جانب مسائل غير مباشرة ستُعالج]. وإذا حسّن هذان العاملان، فسيعني هذا مستقبلًا أكثر إشراقًا للعالم ولبلد Jasutopian، على التوالي.

النقطة 1: الجانب العلمي

الجانب العلمي من هذه الفرضية ذات النقطتين 2 هو إنشاء «الألواح الشمسية الفائقة». وستوضع الألواح الشمسية الفائقة على عطارد أو كوكب آخر قريب من الشمس وستمتص الطاقة بمقادير لم تُشهد قط، منشئة بذلك وفرة فائقة في الموارد المتاحة لتغذية نواقل الطاقة الكهربائية في المنازل والأعمال والسيارات. واللوح الشمسي الفائق هو لوح شمسي متقدم يمكنه امتصاص الطاقة من الشمس بمعدل لم يُختبر من قبل في المجتمع. وهذا ببساطة لأن الألواح الشمسية الفائقة متقدمة بنيويًا من أجل العمل أقرب كثيرًا إلى الشمس بمتانة أكبر أمام الحرارة.

مسائل الألواح الشمسية الحالية التي ستُعالج هي التالية:

المسألة I. بالمقارنة مع الألواح الشمسية المستقبلية على عطارد، فإن الألواح الشمسية الآن على الأرض تمتص حاليًا الطاقة من الشمس بجزء صغير من الطاقة التي تشعها الشمس فعلًا لأن هذا المعدل يتبدد عبر مسافة الإشعاع (Thompson)

المسألة II. النقل اللاسلكي للطاقة

المسألة III. مسألة فرط السخونة

المسألة IV. إيصال المعدات إلى عطارد

المسألة I. أولًا، عند معالجة مسألة تبدد طاقة الشمس عبر المسافة، يمكن تقرير أن هذه المسألة ستُدار حالما يقيم اللوح الشمسي نقلًا لاسلكيًا للطاقة. ومرد ذلك إلى أن الطاقة لن تعود تُمتص من الشمس المشعة إلى الأرض بل، من الشمس المشعة إلى عطارد، ثم تُنقل لاسلكيًا إلى الأرض. ولذلك، لمعالجة المسألة I ، سيلزم أن تُعالج المسألة II .

المسألة II. إذا وُضعت الألواح الشمسية الفائقة على سطح عطارد، لتنقل بعدها الطاقة لاسلكيًا باستخدام تقنية النقل بالموجات الدقيقة أو بشعاع الليزر (Elinoff)، فعندئذ، ستختبر الألواح الشمسية مقدارًا جديدًا من خرج الطاقة الشمسية لم يكن ممكنًا سابقًا. وبالتخطيط الصحيح من الممكن إتمام هذا لانتقال المجتمع بنسبة 100% إلى الطاقة المتجددة مع الكهرباء ناقل الطاقة الأول المختار في غضون خمس وعشرين سنة.

لقد أنشأ العلماء اليوم أصلًا نقلًا لاسلكيًا للطاقة بنقل الطاقة عبر أوساط مختلفة للاستخدام التجاري مثل الشحن اللاسلكي لهاتف iPhone (Elinoff). ويمكن تطبيق هذا أيضًا لمسافات عظيمة، على سبيل المثال، يمكننا تسيير تلك الطاقة عبر شعاع ليزر موجه من اللوح الشمسي الفائق على عطارد إلى مستقبِل على الأرض. ويمكن أن يتم هذا بطريقتين، نقل للطاقة من 4 مراحل [أو من X مرحلة]. تنقل الشمس الطاقة الشمسية مبدئيًا إلى الألواح الشمسية الفائقة على عطارد ثم، إلى مستقبِل ساتلي B في الفضاء فوق غلاف عطارد الجوي. ثم، ينقل المستقبِل الساتلي B إلى المستقبِل الساتلي A فوق غلاف الأرض الجوي. وبدلًا من ذلك [وعلى نحو أكثر جدوى]، مع نقل للطاقة «من X مرحلة»، من الممكن أيضًا إنشاء سواتل نقل صغيرة متعددة بين الأرض وعطارد لضمان اتساق النقل عبر مسافة عظيمة [**المسألة I**] وليتوافق مع حدود النقل بالليزر بتقصير فترة مسافة نقل الطاقة الشمسية بين كل ساتل وآخر.

المسألة III. تنشأ المسألة عندئذٍ، «كيف يمكن جعل الألواح الشمسية أكثر مقاومة للحرارة؟»

هنا يُقترح حل لمعالجة هذه المسألة: الجزء الأول من الحل هو تصميم اللوح الشمسي الفائق، والثاني هو موضع اللوح الشمسي الفائق.

عند ملاحظة مسألة التصميم، يُلاحظ أنه لبناء لوح شمسي فائق يلزم وجود مادة غلاف خارجي أكفأ ومواد أشباه موصلات داخلية أخرى يمكنها تحمل ضوء الشمس والحرارة على سطح عطارد [وهي 800F و-290F، على التوالي]. [وكملاحظة مرجعية، الإشعاع الكوني من الأجرام السماوية الأخرى لن يكون بالضرورة مشكلة

على عطارد لأنه يُدفع بعيدًا بالحقل المغناطيسي للشمس وإشعاعها الشمسي، والمسألة الحقيقية الوحيدة هي الإشعاع الحراري أو الحرارة (Uppuluri)]. ويمكن أن تكون «مادة الغلاف الخارجي» الممكنة مادة خزفية فائقة مقاومة الحرارة بتصميم ثوري أُنشئت أصلًا في أبحاث NUST MISIS في السنة الماضية، 2020. ويمكن لهذه المادة الخزفية تحمل نحو 7,460 F. والاسم الكيميائي للمادة هو HfC0.5N0.35 (The National University of Science and Technology MISIS).

بالنسبة إلى الخلايا الشمسية بدلًا من السيليكون التقليدي، قد يكون من الممكن استخدام بلاستيك بوليميد فائق مقاومة الحرارة، مثل «SR CEPLA»، وهو بلاستيك بوليميد أُنشئ حديثًا يمكنه مقاومة 932 F ودرجات حرارة باردة حتى -320 F، أكفأ بكثير من السيليكون (ScienceRich) (Filiani). وإذا أخفق هذا، نظريًا، يمكن السعي إلى مواد أخرى لتحل محل شبه الموصل السيليكوني والغلاف المقاوم للحرارة الذي نوقش سابقًا من أجل المضي قدمًا. غير أن الفكرة الرئيسة تبقى هي ذاتها.

الجانب الثاني هو الموضع، فبما أن اليوم على عطارد يساوي 58 يومًا (نحو 2 من الشهور) و15 ساعة و30 دقيقة بتوقيت الأرض (Williams)، فمن الممكن عندئذ إنشاء لوح شمسي فائق بقدرة حركة متنقلة يسافر باستمرار على امتداد المواقع الأكثر كفاءة حراريًا على عطارد على امتداد محور النهار/الليل الشديد التباين. ليس في ضوء الشمس المباشر تمامًا لكنه لا يزال قادرًا على امتصاص الإشعاع الشمسي في الغلاف الجوي. ومرد ذلك إلى أننا أنشأنا أصلًا ألواحًا شمسية يمكنها امتصاص الطاقة في غياب ضوء الشمس المباشر. ولعطارد سطح بمحور نهار-ليل شديد التفاوت في درجة الحرارة بمئات الدرجات. والمنفعة هنا هي أن فعل هذا على عطارد سيعني أن مقدار الطاقة الشمسية أعظم أُسيًا. وبذلك، سيتجنب اللوح الشمسي باستمرار شمس عطارد المباشرة بينما تكون عجلاته القابلة للتشغيل مدفوعة بالطاقة الشمسية. أو بدلًا من ذلك [وعلى نحو أمثل]، يمكن صنع الألواح الشمسية الفائقة بقدرة على تصميم ثابت عند قطبي عطارد لضوء شمس أكثر مباشرة.

المسألة IV.

من أجل إيصال المعدات إلى عطارد بالدخول بنجاح في مداره، لن يكون الأمر مستحيلًا كما يبدو. فكما هو الحال الآن في ألفين وواحد وعشرين، لإيصال معدات إلى عطارد، لن يستغرق الأمر أكثر من 3.5 سنة (Cain). وهذا قائم على معايير التقنية من 2004 للولايات المتحدة [مركبة NASA Messenger الفضائية] (Cain) حيث دخل البلد بنجاح مدار عطارد بعد 3.5 سنة. غير أنه، منذ ذلك الحين، بعد سبع عشرة سنة، حدثت قفزات ووثبات عظيمة في تقنية المركبات الفضائية.

لإيصال المعدات فعلياً إلى عطارد يمكن حزم المعدات في مهمة غير مأهولة، حيث يمكن أن تُفرد الألواح الشمسية الفائقة بضغطة زر بالمقارنة مع الحاجة إلى تجميعها يدوياً. وفي المقابل، قد يكون من الممكن إرسال نقل لاسلكي إلى روبوت يمكنه المساعدة في تجميع الألواح الشمسية الفائقة إذا لزمت مثل هذه المهمة.

هذا يعني أنه، بالهندسة والقيادة الصحيحتين يمكن فعل هذا لبلد Jasutopian للحصول على طاقة متجددة بنسبة 100%. وبحسب مقدار الطاقة الذي يمكن لهذا اللوح الشمسي الفائق إنشاؤه وعدد ما ننتهي إلى إنشائه على عطارد، سيكون الأثر الإجمالي للموارد المتاحة من منافع طاقة اللوح الشمسي الفائق هائلاً لتحسين البشرية. وبدلاً من ذلك، ثمة فكرة أيسر تحقيقاً ومعروفة على نطاق واسع في الفضاء العام للفكر وهي وضع ألواح شمسية على القمر. غير أن هذا سيكون تلقائياً أقل كفاءة وسيلزم الاستثمار في آن واحد في جبهات موارد متجددة أخرى للتعويض.

النقطة 2: السياسة والتشريع

النقطة الثانية في هذه الفرضية ستكون تنفيذ إرساء السياسة والتشريع. وسيفعل الإجراء ما يلي:

I. تدريب المهندسين مع جعلهم يحدّثون نظام شبكة كهرباء وطنية بأكمله بمستقبِلات الألواح الشمسية في غضون عشرين سنة

II. تحديث الأعمال والمنازل بمستقبِلات الألواح الشمسية، وتطوير وإرساء الألواح الشمسية على عطارد في غضون عشرين سنة

النقل من X مرحلة مرئيًا: سلسلة من سواتل صغيرة ساطعة تخطو بشعاع مضيء واحد عبر الظلام، من عطارد المتوهج نزولًا إلى طبق استقبال على سفح تل أخضر على الأرض عند الغسق.

III. الإنهاء التدريجي لبناء موارد غير متجددة جديدة على نحو متزايد على مدى السنوات العشرين الأولى

IV. تمرير تشريع يمنع إنتاج السيارات والمنازل والأعمال ومحطات الوقود التي تستخدم موارد غير متجددة في غضون السنوات الـ5 الأخيرة من أجل بلوغ هدف الخمس والعشرين سنة.

قد يكون الجزء الأول من هذا الإجراء في الحقيقة الأصعب، أصعب حتى من إنشاء الألواح الشمسية نفسها؛ تدريب المهندسين وجعلهم يحدّثون نظام شبكة الكهرباء الوطنية. ومرد ذلك إلى أنه، لتدريب جميع المهندسين الضروريين، استنادًا إلى البيانات المتاحة، سيستغرق الأمر عشر سنوات تقريبًا (Diesendorf). والجانب المتحدي هو أنهم في هذا الوقت سيتعين عليهم أيضًا أن يكونوا في آن واحد يحدّثون نظام شبكة الكهرباء الوطنية بمستقبِلات دخل الألواح الشمسية وهو ما سيمثل تحديًا، لكنه لا يزال ممكنًا. أما تحديث الأعمال والمنازل بالمستقبِلات، فيتطلب فريقًا آخر أكبر من المهندسين يلزم أن يستغرق مقدار الوقت نفسه في التدريب.

غير أن كل هذا يلزم إرساؤه قبل أن يمكن إرسال الألواح الشمسية إلى عطارد من أجل السماح بانتقال موحد. وخلال هذه السنوات العشرين، سيُلاحظ عالميًا أن

الشركات ستكون في طور التحول إلى أشكال أخرى من الموارد، موارد متجددة، وسيارات كهربائية، إلخ. وهذا لن يجعل العملية إلا أيسر بفضل تغييرات السياسة. وحالما تبلغ الألواح الشمسية عطارد، تبدأ المرحلة الانتقالية الأخيرة ذات السنوات الخمس.

التشريع الذي سيُمرَّر يحظر التصنيع الجديد والتحديث للمركبات العاملة بالوقود، والمنازل والأعمال التي تستخدم حارق زيت، والمنازل التي تستخدم مواقد غاز. بحيث يجب تحويلها إلى الكهرباء، وستكون هذه الخطوات المرحلة الأخيرة [إن لم تكن قد اكتملت أصلًا].

المنظمات والجامعات في طليعة التطوير

اعتبارًا من عام ألفين وواحد وعشرين، من المنظمات والجامعات التي هي أصلًا في طليعة توفير هذه الإمكانيات التقنية كما سلف ذكره NUST MISIS. فمع أن NUST MISIS ليست موجهة تحديدًا نحو تصنيع الألواح الشمسية، فقد خطت قفزات ووثبات في معالجة المواد الضرورية لصوغ مثل هذا اللوح الشمسي بإنشاء المادة HfC0.5N0.35 التي يمكنها تحمل ما يزيد على 7,460 درجة F. وعلاوة على ذلك، منظمة أخرى تحرز تقدمًا نحو تقنية شعاع الليزر هي Naval Surface Warfare Center في Bethesda، Maryland. فقد نجح فريق الباحثين في استخدام شعاع ليزر بعيد المدى عالي القدرة يمكنه نقل 400 واط من الطاقة في الهواء الطلق. وهذا كثير، لكن ضع في بالك أيضًا أن الطاقة من الشمس ستنتج مقدارًا أعظم وأكثر اتساقًا عبر جهاز الليزر.

في الأغلب، هذه التقنية موجودة هنا أصلًا في أشكال أساسية لكنها موزعة في مجالات مختلفة من حقول العمل العلمي؛ فالعلماء يعملون على نحو مستقل ومنفصل على صنع مادة مناسبة نظريًا للغلاف، وشبه موصل فائق مقاومة الحرارة لخلايا اللوح الشمسي، وتقنية شعاع الليزر لخدمات النقل.

استشهادات MLA:

Author last name, First name. "Title of Article." Website Name, Day Month Year, URL.

Carbo, Anthony. "21 semiconductor companies empowering ,technological growth across industries." Builtin, 17, July 2019 https://builtin.com/hardware/semiconductor-companies

(*Carbo*)

Elinoff, Gary. "The Future of Power": Infrared Beams Could ,Be the Next Step in Wireless Charging Evolution" Allaboutcircuits -June 2019, https://www.allaboutcircuits.com/news/future-of ,12 power-infrared-beams-next-step-in-wireless-charging

(*Elinoff*)

.The National University of Science and Technology MISIS "Scientists develop the most heat-resistant material every created" -Phys, 27, May 2020. https://phys.org/news/2020-05-scientists-heat resistant-material.html

(*The National University of Science and Technology MISIS*)

"Williams, Matt. "How Long is a Day on Mercury /Universetoday, 8, March, https://www.universetoday.com/47834 /length-of-day-on-mercury

(*Williams*)

Filiani, Gregory "Polymer plastic solar cells can be more ,efficient and have more stability, according to new research" futurity -July 2018, https://www.futurity.org/polymer-plastic-solar-cells ,3 /polystyrene-1801162

(*Filiani*)

Diesendorf, Mark "How rapidly can we transition to 100% -renewable electricity" 29, July 2018, https://energypost.eu/how /rapidly-can-we-transition-to-100-renewable-electricity

(*Diesendorf*)

,ScienceRich "Super Heat Resistant-Polyimide Plastic" 2021
https://www.sciencerich.com/en/ products/detail/70

(*ScienceRich*)

Uppuluri, Siva "Understanding Semiconductor Resistance
-Data" 2016, https://www.diodes.com/zh/design/support/technical
/articles/understanding-semiconductor-thermal-resistance-data
(*Uppuluri*)

Thompson, Avery. "Pollution Could Block 25% of Light that
//:would Become Solar Power" 28, June 2017, https
-www.popularmechanics.com/science/energy/news/a27112/pollution
/can-block-25-percent-of-solar-power

(*Thompson*)

,Cain, Fraser. "How Long does it Take to Get to Mercury" 29
-June 2009, https://www.universetoday.com/33719/how-long-does
/it-take-to-get-to-mercury

(Cain)

المبدأ الرابع من Jasutopianism، عيب المحكمة البشرية في تقرير عقوبة الإعدام

قاعة محكمة حيث يد القاضي رئيس الجلسة نفسها، المرتجفة ارتجافًا خفيفًا، تعيد سيف المراسم إلى المنصة من غير أن يشهر، فالخطأ البشري يرفض ما لا رجعة فيه.

المقدمة المنطقية 1 جميع الكيانات البشرية معيبة جوهريًا بحكم التصميم بشكل ما.

المقدمة المنطقية 2 محكمة بشرية تقرر كل قضية مع الإقرار باستحالة التقرير الكامل بما يتجاوز كل شك بسبب حدود الخطأ البشري، حيث تتصرف في ظل ادعاء امتلاك سموّ أخلاقي راسخ [أو تعليم وخبرة أعليين] لتقرر بدقة المصير القانوني لمواطن مسجَّل.

زنزانة مؤبَّد حيث يمتد شعاع ضوء الفجر إلى ثقب المفتاح الوحيد كمفتاح، وعلى الجدار، علامات السنين إلى جانب نبتة لا تكف عن النمو نحو النافذة.

القضية

إن افتراض أن أي سلطة في الحكومة، سلطة أُنشئت من قبل جميع مواطنيها المسجَّلين ولأجلهم، تملك صلاحية إنهاء حياة أي مواطن مثبت قانونيًا ومسجَّل، هو محاولة منطقية لادعاء سموّ أخلاقي قانوني [أو تعليم أعلى] للتقرير الدقيق لمصير مواطن، في ما يخص حكم محكمة بعقوبة الإعدام على حياة مواطن آخر.

الاستنتاج الرصدي

إن الخطر الكامن في فعل المحكمة البشري بادعاء [سموّ أخلاقي [أو تعليم أعلى] للتقرير] بما يتجاوز كل شك في ما يخص مصير حياة مواطن مسجل هو أعظم بكثير من أن يُقبل في حضرة عقوبة جسيمة كهذه [بالإعدام] في ظل المقدمة المنطقية 1: جميع الكيانات البشرية كيان معيب بحكم التصميم بشكل ما. ولذلك، أخلاقيًا، ومنطقيًا، يرجح الخطر على أي استحقاق أو سلطة حكومية لامتياز المحكمة وحكمها في هذا الظرف الصريح. حيث تكون العقوبة التوفيقية الموصى بها هي تقرير السجن مدى الحياة مع إمكانية التبرئة بأدلة جديدة بفضل التقدم التقني أو غير ذلك من الوسائل الراسخة لأدوات التبرئة.

المبدأ الخامس من Jasutopianism، عيب الوظيفة التنفيذية البشرية وحدود المداولة الطبية في تقرير الإجهاض البشري

طبيب يخفي أمام مريض جالس، يده المفتوحة معروضة لكنها تتوقف قبل اللمس، مشورة، لا أمر أبدًا، وميزان صغير واقف في توازن تام بينهما.

القضية مواطنة من الجنس الأنثوي أو مواطن من الجنس الذكري يقع عرضًا في حمل أو يُجبر عليه، حيث يرغبان في إنهاء هذا الحمل المعيَّن بافتراض كل السلطة المنطقية والأخلاقية والقانونية لفعل ذلك.

المقدمة المنطقية 1 جميع الكيانات البشرية معيبة جوهريًا بحكم التصميم بشكل ما.

المقدمة المنطقية 2 طبيب يواظب على التصرف لتقرير كل حالة طبية في مواجهة الإقرار الصريح باستحالة التقرير الكامل بما يتجاوز كل شك بسبب حدود الخطأ البشري في ظل ادعاء التصرف بسموّ [أو تعليم أعلى] للتقرير الأدق للمصير الطبي لمواطن مسجّل باستخدام تعليم طبي رسمي

المقدمة المنطقية 3 جميع القرارات النهائية للممارسات الطبية ستكون قانونيًا عند تقرير مريض قادر عقليًا أو وكيل قانوني طبي منه.

المقدمة المنطقية 4 المواطن يُسجَّل ويُثبَّت قانونيًا في نظام عند وقت الولادة.

المقدمة المنطقية 5 الحمل عملية بيولوجية.

الاستنتاج المنطقي:

I. بما أن جميع البشر معيبون بحكم التصميم بشكل ما، فإن الطبيب لذلك يقرر ما هو الأفضل طبيًا للمريض في ظل ادعاء سموّ مكتسب [أو تعليم أعلى] للتقرير الأدق للمصير الطبي لمواطن مسجل باستخدام تعليم طبي رسمي، حيث تتوقف «سلطة التوصية» للمهني الطبي عند المداولة القصوى للممارسة الطبية المعيَّنة لتكون عند إرادة ذلك المواطن القادر أو وكيل قانوني طبي في ما يخص شخصه [جسده].

II. عندئذ، من المنطقي لذلك افتراض أنه نظرًا إلى عيب في الوظيفة التنفيذية البشرية، حيث يوجد نقص في السيطرة أو الذكاء، أو في حالات بالإكراه، [ما من شأنه أن يلزم ذلك المواطن المعيَّن بعملية بيولوجية غير مرغوبة] ينبغي ألا يكون ملزمًا في ما يخص صراحة شخصه [جسده]. حيث تتوقف حدود سلطة هذه المداولة عند الإرادة الوحيدة لمواطنة من الجنس الأنثوي تمر بالعملية البيولوجية، نسبة إلى الجنس الذكري المرتبط.

III. غير أن حدود سلطة مداولة العملية البيولوجية لهذه المواطنة المعيَّنة من الجنس الأنثوي تتوقف أيضًا عند مداولة عملية بيولوجية لإنهاء حياة شخص آخر بسبب قيود سلطة الممارسات الطبية المؤداة، إذ إن هذه السلطات لا تكون إلا في ما يخص شخص [جسد] مريض واحد معيَّن لكل إجراء.

IV. ولذلك، سيُقرَّر منطقيًا أنه، ما لم توجد ظروف مخففة، مثل مضاعفات قابلة للإثبات والملاحظة، حيث يوجد خطر موت حياة المواطنة المثبتة والمسجَّلة من الجنس الأنثوي، فعندئذ، يكون خارج سلطتهم الطبية أن يداولوا ممارسة طبية أو ممارسة بيولوجية، حيث يكون هناك حكم بإنهاء حياة شخص آخر، مواطنًا كان أو غير مواطن.

قامة حارس هائلة تركع لتبسط درعها فوق أصغر ضوء مهد عند قدميها بينما تمر أشكال مدرعة للأقوى في البعيد، الحكومة تفعل الشيء الوحيد الذي صممت له.

العاقبة:

وكنتيجة نهائية، يكون عندئذ، بذلك، أن يُقرَّر منطقيًا وقانونيًا متى تبدأ حياة شخص آخر أثناء الحمل لمواطَنة من الجنس الأنثوي من أجل التقرير الصحيح لهذا التسلسل المنطقي وإتمامه.

إذا رُئي أن الحياة تبدأ عند بداية نبضة القلب، أي قرابة 18 يومًا (نحو 2 ونصف أسبوع) بعد الحمل، فعندئذ، سيكون هذا حلًا مناسبًا في حالات الحمل القسري بسبب الاغتصاب. حيث إن 18 يومًا (نحو أسبوعين ونصف) ستكون في الأحوال العادية مقدارًا كافيًا من الوقت للإبلاغ لدى السلطات. غير أنه في الحالات التي لا يحدث فيها ذلك لأي سبب كان، سيكون الأمر مسألة أخلاقيات وأخلاق. أخلاقيات وأخلاق بمعنى: هل فرصة حياة «شخص حي بريء مقرَّر قانونيًا عبء على مواطنة معتدى عليها؟»

الاستنتاج الأخلاقي

I. [كما هو معروف عمومًا في الفضاء العام للفكر] حياة الشخص الذي لم يولد بعد هي صراحة وموضوعيًا واحدة من أكثر الفئات ضعفًا في البشرية، حيث إن

الحكومة في ذاتها مصممة خصيصًا من مواطنيها لحماية حياة الأكثر ضعفًا، مواطنًا كان أو لاجئًا، ضد الاستخدام الجائر لسلطات الأقوى ونفوذه [الناس الذين يمكنهم بسهولة الدفاع عن أنفسهم واستخدام نفوذهم أيضًا]. ولذلك، أخلاقيًا، يكون الأمر تقريرا رسميًا لحالة طبية عند مداولة طبيب في ما إذا كانت حياة الجنس الأنثوي في خطر الموت أم لا بسبب مضاعفات قابلة للملاحظة والإثبات في الحمل. حيث، في مثل حالات مخاطر مضاعفات الموت الموجودة فعلًا للأنثى المعتدى عليها، سيقرر الطبيب وحده بمداولة قصوى معطاة لهذا الطبيب [لوجود حياتين في خطر]، [مع الأخذ في الحسبان لحظة الحياة المثبتة منطقيًا في الحمل] ما إذا كان سيتصرف في آن واحد لصون فرصة ولادة الشخص الحي الذي لم يولد بعد [إذا كانت الحياة قد تقررت قانونيًا أصلًا أنها بدأت لهذا الشخص الذي لم يولد بعد] مع محاولة إنقاذ حياة المواطنة من الجنس الأنثوي بوصفه الهدف الأول في الإجراء. وإذا كانت حياة المواطنة من الجنس الأنثوي في خطر من مواصلة حمل الجنين، فعندئذٍ، يجب إجهاض الشخص الذي لم يولد بعد.

II. في ما يخص حالات الحمل القسري، حيث توجد قضية جنائية اغتصاب، ولم تستطع الضحية الإجهاض قبل إعلان قانوني لحياة شخص لم يولد بعد، يكون الإجراء هو نفسه. والسؤال الصعب عما إذا كان «شخص حي بريء عبء على مواطنة معتدى عليها؟» يمكن الإجابة عنه أخلاقيًا عبر ما يلي:

بالطريقة نفسها التي تُقتل بها ضحية، تكون مسؤولية الحكومة إيصال العدالة إلى أسرة الضحية والتمسك بالقانون عبر سجن ذلك القاتل، تمامًا كما أن من مسؤولية الحكومة نفسها سجن المغتصب. غير أن إيصال العدالة هذا وسجن القاتل لا يعيدان حياة الضحية، ولا يمحوان فعل الاغتصاب؛ وفي المقابل، ينبغي ألا تكون للحكومة أي سلطة في الرد بإنهاء حياة الفئة الأكثر ضعفًا في البشرية عندما تكون الحكومة مثبتة صراحة من مواطنيها للحماية ضد الاستخدام الجائر لسلطات الأقوى ونفوذه.

من المفهوم أن هاتين جريمتان رهيبتان كلتاهما [القتل والاغتصاب] حيث لا يمكن في الأحوال العادية محو الفعل، على خلاف السطو. غير أنه، في ما يخص شخصًا حيًا، فإن نتيجة هذه الجريمة [الحمل القسري] ينبغي ألا تُمحى لأن كلفة الحياة البريئة لشخص لم يولد بعد لا تمحو الجريمة الأولى [الاغتصاب] في ذاتها ولا الموت يعني العدالة أبدًا بسبب مبادئ الخطأ البشري في التقرير الكامل للمحكمة، إنه لا ينشئ سوى مزيد من الظلم الأخلاقي.

الحل الأخلاقي- نصر لجميع الأطراف، الضحية الأنثى، والشخص الذي لم يولد بعد

الحل الأكثر أخلاقية وسلامة أخلاقية وتوافقًا مع هذه المسألة سيكون برنامج مساعدة حكومية مجانيًا مثبتًا لضحايا الحمل القسري، حيث تعطى موارد الحكومة ومساعدتها لضحايا الاغتصاب المبلَّغ عنهن، وإذا طُلب ذلك وفق تقدير الضحية، يكون قائمًا برنامج مثبت للتبني أو برنامج لإنماء الجنين خارج الضحية الأنثى عبر التقنية الحديثة. على أن تكون قد جرت ملاحقة جنائية أو أخذ محضر شرطة رسمي للتحقق من أن هذه الجرائم ارتُكبت تحت طائلة شهادة الزور.

الاستنتاج القانوني

حياة الشخص الذي لم يولد بعد ليست حياة مواطن أو غير مواطن مثبت أو مسجَّل؛ ولذلك، ليست لهم الحقوق نفسها التي تكون لمواطن في الظروف العادية إذ إنهم أشبه بمواطن غير مسجَّل أو غير مواطن. والمبدأ التأسيسي للتحسين المستمر لجودة وحياة جميع مواطني Jasutopian، لذلك، يتوقف قانونيًا عند المواطنين غير المسجَّلين أو غير المواطنين.

غير أن الاستنتاجات المنطقية والاستنتاجات الأخلاقية توحي بإملاء أن قانونًا ينبغي أن يُثبَّت ليُسن، بالجمع بين الاستنتاجين منهما لإنشاء سابقة قانونية، الاستنتاجات المنطقية والاستنتاجات الأخلاقية، لتخدم بعدها بوصفها استنتاجًا قانونيًا مثبتًا حديثًا للاثنين بعد ذلك، صراحة لهذه الحالة من الحمل غير المرغوب أو القسري، حرفيًا.

نظرية النسبية الأبدية لنظام Jasutopianism

سلسلة من الأشخاص المتهامسين تمتد عبر أزياء كل حقبة، والهمسة نفسها خيط ذهبي يمر من فم إلى أذن رجوعاً نحو متكلم أول واحد عند نار.

المفهوم I. كل شيء مرتبط ارتباطًا غير مباشر بعضه ببعض عند نقاط استدلال في نهاية المطاف عند المقياس المرئي

سواء فهم العالم ذلك اليوم أم لا، فكل شيء مرتبط بعضه ببعض عند نقطة ما في الاستدلال. حتى إن طابع بلد ما نسبي إلى الوظائف في حاسوب. قد لا يكون ذلك ظاهراً لأن هناك أنظمة كثيرة في مراحل مختلفة من التطور أو تفصل بينها نقاط استدلال كثيرة، لكن المفهوم المفتاحي هو أن كل نظام بمفرده نسبي إلى نظام آخر من خلال المعلومات الفوقية، أو بالأحرى، كل المعلومات المشتقة من معلومات أخرى [وهذا ظاهر خصوصًا عند المقياس دون الذري عند تأويل تفاعلات الجسيمات والموجات، لكنه صعب الاشتقاق عند المقياس المرئي أو المقياس الكوني بسبب التأويلات باستخدام المعلومات الفوقية، لكن كل شيء في نهاية المطاف قابل للربط لو كانت القدرة التقنية متاحة لإظهار ذلك].

المفهوم II. كل المعلومات المعروفة قابلة للبلوغ عند المقياس المرئي

كل المعلومات المعروفة في الكون قابلة للبلوغ أصلًا داخل المرء ذاته من خلال مشتقات المعلومات الفوقية الحالية الموجودة من حوله. ومرد ذلك إلى أن قطعة معلومات معيَّنة مشتقة رجوعًا من كل المعلومات الأخرى بطريقة أو شكل أو صورة ما، ولذلك يمكن نظريًا تتبعها رجوعًا إلى سبب أصل أعظم، مثل لعبة «الهاتف» الشفهية أو حركة البيانات الوصفية لعنوان IP لحاسوب. إذا استطاع المرء أن يشتق بدقة كل مسألة بمفردها وأن يفككها بما يكفي، فسيجد أن كل موقف بمفرده متصل بموقف آخر عبر أجيال بلا حدود في الزمن، وأن كل قرار بمفرده مرتبط باختيار سابق من شخص آخر أو من المرء نفسه عند نقطة ما.

ساحة عامة يجلس فيها شخص منبوذ على حدة، ومن كل مواطن يتوقف، يجري خيط رفيع من الضوء من ماضيه هو إلى ماضي ذاك، ووقفة الحشد تتحول من النفور إلى الاقتراب.

المفهوم III. علاقة المفهومين I. وII.

باستخدام هذين المفهومين يمكن لفردٍ أو جماعة أو مجتمع أو إقليم أو ولاية أو أمة أو بلد تتبع كل المعلومات رجوعًا لفهم كل القرارات السابقة من منظورات مختلفة للعثور على أعلى استنارة وأدق معنى في كل الأشياء المعطاة. ومن هذا، يمكن لفرد أن يفهم «لماذا» يتخذ قرار من فرد آخر ما كان ليفهمه في البداية، ولماذا يؤوله أناس مختلفون تأويلًا مختلفًا استنادًا إلى ملاحظة المعلومات التي كانت متاحة لهم، أو نقصها. وفي نهاية المطاف، يصبح من الممكن عندئذٍ العثور على التعليل في كل قرار لشخص آخر بمجرد

اكتشاف كيفية ارتباطه بقرار آخر ربما اتخذه أو كان سيتخذه فرد آخر لو ضُبط ضبطًا كافيًا. ونتيجة لذلك، يدفع هذا أي فرد معيَّن إلى أنسنة كل عضو بمفرده في المجتمع كان سينُبذ لولا ذلك، إذ إن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق أعظم مساءلة اجتماعية وهي ضرورية لفهم وتهذيب كيان أو بلد ليصبح النسخة الأكثر تحضرًا واستنارة الممكنة. وهذا أيضًا المفهوم الأهم بمفرده في منع كل الحروب، فإذا توقف بلد عن نزع الإنسانية عن خصومه عبر أشكال سوء التواصل ونقص فهم المعلومات الفوقية، فإن البلد يمسك نفسه أقرب إلى الاستنارة الأعلى، وهي أيضًا أعظم حالة مساءلة ممكنة لفرد أو جماعة أو مجتمع أو ولاية أو إقليم أو أمة أو بلد.

المفهوم IV. فهم أهمية المساءلة من المفهوم III.

هذه المساءلة ضرورية للتقدم المجتمعي البنّاء. إن المساءلة الاجتماعية تعطي بلدًا من الناس فهمًا لكل المعلومات الفوقية الموجودة، من غير خوف من الحقيقة. وحين يكون لدى البلد أعلى حقيقة للفرد الواحد، سيكون لديه أعلى قوة تلقائيًا، ولذلك، أنقى شكل من الحرية وكذلك وظائف نافعة أخرى كثيرة.

*مواد القانون ذوات الأرقام III. وVI. وVIII. وXII. وXV. وXXI. وXXIII. وXXIV. وXXV. وXXVI. وXXVII. وXXVIII. وXXIX. وXXX. وXXXI. وXXXII. وXXXIII. وXXXIV.،

LXXXIX. وXCIII. وXCIV. وXCVIII. وXCIX. مشتقة ومستمدة برفعة من وثيقة الحقوق للولايات المتحدة وليس المقصود أن تُؤول على أنها أفكار أصلية بل بالأحرى مستقاة من مصادر خارجية في Jasutopianism*

مواد القانون لنظام Jasutopianism

جدار عام عظيم منحن من مئة واثنتين من الألواح المنحوتة الخالية في وقار موحد، مواطنون من كل عمر يقرؤون، وطفل مرفوع ليلمس اللوح الأول، جدار بني لكيلا يفقد حجراً أبداً.

I. جميع الأغذية الأساسية والملابس الأساسية والماء الصالح للشرب والتعليم والرعاية الصحية والسكن من المستوى المعياري والمرافق العامة حق أساسي لجميع المواطنين المساهمين (وغير المواطنين المساهمين المصرح لهم قانونيا) في بلد Jasutopian، حتى في أوقات الأزمة المعلنة رسمياً.

II. لن يُنشأ أي قانون في مجتمع Jasutopian يحد من المبادئ التأسيسية الثلاثة للتحسين المستمر لجودة الحرية والحياة والازدهار لمواطني Jasutopian إلا في أوقات الأزمة المعلنة رسمياً، حيث يجب أن يُلغى القانون فوراً بعد ذلك.

III. حرية التعبير لا يجوز أبدًا أن تُنتهك في الحدود التي لا يضع فيها الخطاب حياة مواطن Jasutopian آخر في خطر وشيك ولا يلطخ ظلماً سمعة أو شخصية مواطن Jasutopian آخر أو مقيم غير مواطن من دون كامل الإجراءات القانونية الواجبة.

IV. لا يجوز لأي كيان حكومي داخل بلد Jasutopian، في أي حقبة زمنية ولأي سبب، إنشاء أي شكل من معسكرات الاعتقال أو معسكرات الاحتجاز لمواطني Jasutopian أو المقيمين غير المواطنين أو أسرى الحرب أو الشعوب عديمة الجنسية حتى في أوقات الأزمة المعلنة رسمياً. ولن يأخذ بلد Jasutopian أي عدو حرب حياً خلال أوقات الحرب. ولا يُقبل إلا اللاجئون عبر عملية فحص قانونية.

V. حرية الإعلام والصحافة لا يجوز أبدًا أن تُنتهك، في الحدود التي توفر فيها وسائل الإعلام والصحافة التي توزع الأخبار مصدر معلومات إخبارية قابلًا للتحقق المستقل وغير مجهول على السواء. ويجب أن تكون لهذه الإحاطات الإخبارية الإعلامية القدرة لكل مواطن على مراجعة الإحاطة الإخبارية وتتبعها رجوعاً إلى المصدر الأصلي الصريح، الذي سيُقدَّم رسمياً بعد كل إحاطة إخبارية أو في أسفل كل مقال على نحو يسهل وصول كل مشاهد إليه.

VI. حق الناس في التجمع للاحتجاج والالتماس لا يجوز أبدًا أن يُنتهك في الحدود التي يبقى فيها هذا التجمع أو الاحتجاج لاعنفياً في أفعاله وخطابه.

VII. ستُصدر بطاقات هوية تصويت لجميع المواطنين عند سن التصويت المعلن قانونياً. وبطاقة الهوية المصوَّرة هذه تكون بطاقة هوية منفصلة عن جميع أشكال بطاقات الهوية الأخرى الصادرة عن الحكومة. وغير المواطنين في طور أن يصبحوا مواطنين Jasutopian لم يكسبوا بعد حق التصويت.

VIII. جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس الاجتماعي أو الجنس أو العرق أو الدين أو المعتقد أو أي عامل آخر يبدو محدداً سيكون لهم حق التصويت عند سن 18 عاماً.

IX. لا يجوز أبدًا أن يُصنَّف المواطنون ظلماً في مستوى المكانة حسب لون البشرة أو العرق أو الجنس الاجتماعي أو الجنس أو الدين أو الإثنية أو المعتقد أو الآراء السياسية أو أي عامل آخر يبدو محدداً. ولا يُصنَّفون في مستوى المكانة إلا بالجودة الخالصة لأدائهم في العمل. حيث لن يقوم الأداء في العمل على سمات الشخصية بل على عدد المعاملات وغيرها من البيانات التجريبية الموضوعية القابلة للإثبات.

X. تقييمات أداء عمل الموظفين من كل عمل تجاري ستكون متاحة علناً للجمهور ومقدمة مباشرة إلى حكومة Jasutopian كمرجع لكل عمل مسجَّل ومرخص. وذلك لضمان أن أي ظلم محتمل أو تلاعب من أي نوع في نظام النقاط وترقية

المكانة من مالك عمل يُراقب على نحو فعال من سلطاته المعنية في حكومة Jasutopian.

XI. جميع الأشخاص بالولادة أحرار ومواطنون، لن توجد أبدًا حقبة من تاريخ Jasutopian يؤدى فيها العمل من دون نقاط مقدمة نحو مستويات مكانة المواطنين خلال فترة دفع نقاط معيارية. وفي المقابل، لا يُسمح بالعمل لأحد ليس مواطنًا أو غير مواطن في طور أن يصبح مواطنًا أو غير مواطن يعمل بتصريح عمل. وعلاوة على ذلك، فإن أولئك غير المواطنين في طور أن يصبحوا مواطنين أو غير المواطنين بتصريح عمل لم يكسبوا بعد الحق في مستويات المكانة لكن يسمح لهم بحقوق مواد القانون من I إلى CII، حيث توجد إشارات محددة مدرجة لغير المواطنين، أو أي قانون لا ينطبق على نظام مستوى المكانة.

XII. حق ممارسة دين أو إقامته لا يجوز أبدًا أن يُنتهك، في الحدود التي لا يشكل فيها هذا الدين تهديدات وشيكة في شكل عنف أو مضايقات متعدية كبرى تجاه أفراد أو جماعات أو أعضاء أديان أخرى في المجتمع. ويمكن تعريف المضايقة المتعدية الكبرى اعتباطيًا بأنها استصدار قانون لإغلاق جميع الأعمال وطنيًا لأكثر من مدة أسبوع تكريمًا لذلك الدين.

XIII. إجراءات جميع شؤون الرعاية الصحية تكون بتقدير الطبيب والمريض حصرًا. ولا يمكن لحكومة Jasutopian ولا لقوانينها تقييد أي إجراء يُرى أن طبيبًا يعده نافعًا لتحسين جودة حياة مريضه، باستثناء المبدأ الخامس المثبت في المانيفستو. وهذا أيضًا صراحة باستثناء القتل الرحيم لمواطن Jasutopian مسجَّل وحي حاليًا، وكذلك أي إجراء هُجر سابقًا بوصفه بربريًا بطبيعته. فالقتل الرحيم ينتهك مبادئ التحسين المستمر لجودة حياة مواطنيه، والموت ليس أبدًا وسيلة لتحسين حياة مواطن Jasutopian.

XIV. جميع الأفعال الجنائية بطبيعتها والمشتبه بهم فيها كما ترويها وسائل الإعلام والصحافة ممن لم يُعطوا رسميًا الإجراءات القانونية الواجبة الصحيحة وتأكيدًا بما يتجاوز الشك المعقول بإدانة، يجب أن يتقرر إعلانهم كـ«فعل مزعوم، X» أو «مزاعم»، و«مشتبه بهم» على التوالي للمواطنين محل تلك المزاعم، إلى أن تصدر تلك الأحكام عبر الإجراءات القانونية الواجبة. وجميع الأحداث والوقائع التي ترويها وسائل الإعلام والصحافة حيث لم يُرو منظور الحدث أو الواقعة رسميًا من الطرفين المتقابلين في ما يخص سببية ذلك الحدث أو الواقعة ومنطقه، ولم ترو الواقعة من السلطات، صغيرة كانت أم كبيرة، يجب أن تُروى رسميًا كـ«وقائع مزعومة» صونًا لحق المواطن في الحفاظ على براءته حتى تثبت إدانته.

XV. لا يمكن لدين أو معتقداته التعدي على حياة وقوانين مواطني Jasutopian الآخرين. لن يوجد أي قانون منشأ على أساس مُثل دينية يتعدى ويتجاوز إلى حياة المواطنين الآخرين الذين ليسوا أعضاء في ذلك الدين المعيَّن. وستتوقف حدود التأثير الديني عند قدرته على التأثير سلباً [أو على نحو ملحوظ] على الحياة اليومية للمواطنين غير المتدينين أو مواطني دين آخر. ويشمل هذا جميع الشؤون المتصلة بالرعاية الصحية. غير أن شؤون الرعاية الصحية القائمة على دين مواطن Jasutopian معيَّن محمية بشرط أن يكون شخصه هو وحده المتأثر طبياً.

XVI. ستوجد سلطة تشريعية من مجلسين لمعالجة القوانين والتنظيمات التي تحترم مبادئ Jasutopianism. ولا يجوز أبداً للسلطتين التشريعيتين تقديم اقتراحات لإنشاء قوانين يمكن أن تُرى منتهكة للمبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism، مع استثناء في أوقات الأزمة الوطنية المعلنة من السلطة التنفيذية حيث تُلغى تلك القوانين فوراً بعد ذلك بتقرير وقف إطلاق نار أو انسحاب ميليشيا أو إعلان نصر أو تفادي أزمة، مع استثناء سيادي صارم للمادة I، والمادة IV، اللتين لا يجوز أبداً أن تُنكرهما قوى الحوكمة الثلاث، ومع حظر دائم لإنشاء كيان من «النمط الملكي» خلال أوقات الأزمة الوطنية تلك، وبحيث تتطلب مشاريع القوانين المارة في أوقات الأزمة الوطنية تصويت أغلبية 4/5 في مجلس الشيوخ لتمر بعدها إلى مجلس المواطنين الذي سيحتاج إلى أربعين بالمئة مؤيدة ثم، إلى السلطة التنفيذية. وحيث في أوقات الأزمة الوطنية تلك، تؤجَّل السلطة القضائية إلى ما بعد انتهاء الأزمة الوطنية، لتكون حتماً وتالياً، ببروتوكول صارم، مهيأة لإلغاء جميع القوانين المنشأة خلال الأزمة الوطنية التي ما كانت لتمر في الأحوال العادية. وعلاوة على ذلك، يحتفظ مجلس المواطنين دائماً بحق تجاوز فيتو السلطة التنفيذية إذا استطاع تحقيق تصويت تسعين بالمئة مؤيدة خلال وقت الأزمة الوطنية هذا.

XVII. يجوز للسلطة التنفيذية إعلان أزمة وطنية حكومية داخلية في حال كان انقلاب مشتبه به يحاول من السلطة القضائية أو السلطة التشريعية ضد السلطة التنفيذية، عبر إما طلب عزل مدني موافق عليه وإما طلب عزل من السلطة التشريعية موافق عليه ضد السلطة التنفيذية، حيث يجوز للسلطة التنفيذية التمتع بالحق في محكمة عسكرية من أجل النظر المدني في قضية عزل رسمية.

XVIII. يجوز للسلطة التنفيذية [أيضاً] سن القانون العسكري في الحالة الفريدة والوحيدة التي تستطيع فيها السلطة التنفيذية تقديم دليل فيديو أو صوت أو دليل موثق آخر على انقلاب مزعوم يُقدَّم إلى محكمة عسكرية بعد أن يكون الإعلان الرسمي عن

أزمة وطنية حكومية داخلية قد صدر ردًا على اقتراح ببدء محاكمة عزل للسلطة التنفيذية، حيث ينتج عن بروتوكول سن القانون العسكري هذا تعليق مؤقت لسلطات الحوكمة الثلاث من أجل توفير محاكمة عسكرية سريعة حصرًا للمسؤولين المنتخبين في انقلاب مزعوم ضد الرؤساء الثلاثيين، وهو أسمى من محاكمة العزل المقترحة سابقًا. وتتوقف سلطات القانون العسكري حالما تنتهي محاكمات المسؤولين المنتخبين المعنيين. ويجب أن يُدار هذا بأسلوب مدني. ولا تُعلق حقوق المواطنين خلال هذا الوقت، ولا تُعلق المبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism، وهي أسمى من القانون العسكري في ما يخص مواطني Jasutopian.

XIX. مكتب رئاسي ثلاثي من الحزب نفسه يكون متساويًا في السلطة، حيث تُتخذ جميع القرارات التنفيذية بتصويت 3/3 بموافقة الجميع، ويُرسى بوصفه السلطة التنفيذية الرئيسة.

XX. سيُنشأ نظام قضائي وطني مع محكمة السلطة الأعلى لحماية المبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism ومواد القانون ولإعلاء العدالة بكل شكل ممكن في حالة استئناف من محكمة من مستوى أدنى. وهذا النظام القضائي الوطني هو السلطة القضائية من سلطات الحوكمة الثلاث.

XXI. سيُرسى جيش عند المستوى الوطني من أجل صون المبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism وحماية مواطنيه.

XXII. جميع المواطنين سيبدؤون التعليم الإلزامي من سن 3 سنوات حتى 18.

XXIII. لجميع المواطنين الحق في الأمان في أشخاصهم ومنازلهم وسياراتهم وممتلكاتهم الأخرى منها. ولن تكون هناك أبدًا عمليات تفتيش غير معقولة من دون حيازة سبب محتمل. ويجب تقديم هذا السبب المحتمل تحديدًا إلى المواطن المعني أولًا قبل بدء التفتيش في شكل مذكرة مقدمة من قاضٍ أو دليل واضح بكاميرا فيديو يعرض المواطن في مسرح جريمة [قرابة الوقت الذي ارتُكبت فيه]. وهذا ملحوظ على وجه الخصوص لعمليات تفتيش ومصادرة المواطنين وجميع أشكال ممتلكاتهم.

XXIV. لا يجوز لأي فرد عسكري السكن بالقوة مع مواطن آخر في وقت السلم أو الحرب إلا بالموافقة الصريحة لذلك المواطن.

XXV. لا يُحتجز أي مواطن أو غير مواطن رغمًا عن إرادته للإجابة عن أي جريمة إلا باتهام رسمي من هيئة محلفين كبرى. وهذا يستثني الحالات التي يجري فيها نزاع عسكري.

XXVI. لن يخضع مواطن أو غير مواطن أبدًا مرتين للجريمة أو المخالفة نفسها. وفي حالة المخالفات المتعددة، لا تُحتسب سوى المخالفة الأعلى. وإذا أُسقطت عن المواطن التهمة الجنائية الأعلى أو تلقى صفقة إقرار في ما يخص المخالفة الأعلى المحتسبة، فعندئذٍ، تُرفض التهم الأصغر تاليًا.

XXVII. لن يُجبر مواطن أو غير مواطن أبدًا على تقديم أدلة ضد نفسه خلال جريمة مشتبه بها. ولن يُجبر أي مواطن أو غير مواطن على الوقوف شاهدًا ضد نفسه.

XXVIII. لن يُحرم مواطن أو غير مواطن في طور أن يصبح مواطنًا أبدًا من الحياة أو الحرية أو الغذاء الأساسي أو الماء أو السكن أو الرعاية الصحية أو المرافق العامة أو الملابس الأساسية من دون الإجراءات القانونية الواجبة. وفي حال كان مواطن حاليًا بلا عمل بسبب اعتقال سابق، ستسعى وكالة خدمة توظيف حكومية مباشرة إلى توظيف للمواطن من أجل مواصلة أي منافع علقت سابقًا [من مادة القانون I] نتيجة إجراءات قانونية واجبة سابقة. وبغض النظر عن حالة البراءة أو الإدانة، إذا لم تكن مخالفة المواطن تتطلب وقت سجن، فستساعد حكومة Jasutopian في السعي إلى توظيف للمواطن شريطة أن يستطيع إظهار شكل من الإثبات عبر بيان مكتوب أو بريد إلكتروني قابل للتحقق ينص على أن سبب فقدانه الأخير للعمل متصل مباشرة بالاعتقال. وفي حال كانت مخالفة مواطن أو غير مواطن تتطلب وقت سجن، سيحدث حدثان مستقلان للمواطن ولغير المواطن. إذا تطلبت مخالفة مواطن وقت سجن، فبعد إتمام وقت السجن ذاك بنجاح، ستساعد الحكومة في السعي إلى توظيف من أجل استئناف الحقوق في الغذاء الأساسي والماء والرعاية الصحية والسكن من المستوى المعياري والمرافق العامة والملابس الأساسية. وخلال هذه الفترة، سيُعطى المواطن إعفاء مؤقتًا للوصول إلى تلك الموارد أثناء البحث عن توظيف. وغير المواطنين الذين كانوا سابقًا في طور المواطنة ممن يتطلبون وقت سجن بسبب إدانة أطول من 1 سنة من الوقت سيُرحَّلون بعد إتمام عقوبتهم.

XXIX. في جميع الملاحقات الجنائية، سيكون للمتهم الحق في محاكمة سريعة وعلنية من هيئة محلفين محايدة من الولاية أو الإقليم. ولن تدوم عملية المحاكمة هذه أكثر من شهرين تقويميين من الوقت. حيث تكون العملية أن الجريمة قد ارتُكبت، وأن مستوى إنفاذ القانون قد استخدم سابقًا للسعي إلى الحقيقة بالقانون، وأن يعلم

المواطن أو غير المواطن بطبيعة الاتهام وسببه وكذلك بحقوقه؛ وأن يُواجه بالشهود ضد ذلك المواطن أو غير المواطن؛ وأن تكون له عملية إلزامية للحصول على شهود لدفاع المواطن أو غير المواطن؛ وأن تكون له مساعدة محامٍ لدفاع المواطن أو غير المواطن. وستساعد مساعدة المحامي هذه المواطن أو غير المواطن المتهم في جميع الخطوات خلال هذه العملية.

XXX. المواطنون وغير المواطنين في الدعاوى عند مستوى القانون العام سيكون لهم دائمًا الحق في محاكمة بهيئة محلفين بطلب أي من الطرفين بغض النظر عن مستوى المكانة.

XXXI. لن تُطلب الكفالة أبدًا في شكل موارد لانقدية مفرطة، ولن تُطلب أبدًا خصومات مستوى المكانة كضمان ككفالة لأي قضية في محكمة القانون. غير أنه لا يجوز السماح بأي شكل من الكفالة لجرائم السرقة أو العنف/الاعتداء أو العنف المنزلي أو القتل المزعوم أو محاولة القتل المزعومة أو الحرق العمد أو السطو أو الخطف أو الاغتصاب أو أي جريمة خطيرة يراها قاضٍ غير مناسبة للكفالة. حيث يجوز للمجرمين المزعومين طلب أن تبدأ جلسة توجيه اتهام أو أي إجراء سابق للمحاكمة في غضون أسبوع واحد من الوقت من تاريخ الاعتقال تعويضًا عن غياب الكفالة. وفي ذلك، خلال هذا الوقت سيطلب من المتهم، على نفقة القانون [إن لم يكن لديه محامٍ]، تلقي محامٍ للتهم الموجهة قبل أن تبدأ جلسة توجيه الاتهام.

XXXII. المواطن المعتقل يُطلب إعلامه بالتهم الرسمية الموجهة ضده عند وقت الاعتقال ومرة أخرى عند وقت جلسة توجيه الاتهام أو أي إجراء سابق للمحاكمة.

XXXIII. لن تُطلب أي غرامات مفرطة من مصادرات موارد لانقدية، بل بالأحرى، يجوز فرض غرامات معقولة في شكل خصومات نقاط في مستوى المكانة إذا صدر تقرير حكم بالإدانة في المحكمة.

XXXIV. لن تُفرض أي عقوبة قاسية وغير مألوفة على أي مواطن أو غير مواطن. ولن تُنزل أبدًا عقوبة موت بربرية بمواطن أو غير مواطن عن أبشع الجرائم بل تُفرض عقوبة السجن مدى الحياة بدلًا من هذه العقوبة البدائية.

XXXV. جميع المواطنين بأعمار 16 + حسب قوانين الإقليم أو الولاية، حيث سيبدؤون العمل بموجب قوانين العمل نفسها المسموح بها عند مستوى الإقليم أو الولاية في البلد لكنهم غير مطالبين بالعمل حتى سن 18. حيث، عند 18، يجوز أيضًا تخفيف هذا لأغراض تعليمية.

XXXVI. جميع المواطنين بأعمار 16-21 غير مسموح لهم بالعمل أكثر من 30 ساعة في الأسبوع بسبب متطلبات التعليم. ومع حد أدنى قدره 5 ساعات عمل في الأسبوع عند سن 18، يمكن عمل إعفاءات من العمل للمواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة لأغراض الدراسة أو الرياضات البدنية أو النوادي الأكاديمية أو خدمة المجتمع فقط.

XXXVII. سيوجد نظام نقاط وترقية مكانة من أجل الحصول على الأغراض غير الأساسية مثل الكماليات والأراضي الأكبر. وحالما يُبلغ مستوى مكانة، لا يمكن تخفيض مواطن ملتزم بالقانون وله الحق في جميع كماليات المستوى المعيَّن. والطريقة الوحيدة التي يمكن بها تخفيض مواطن من مستوى مكانة أو خسارته نقاطًا في مستوى مكانة هي إذا خرق القانون، أو رفض العمل ساعاته الإلزامية، أو فُصل من عمله بسبب العصيان.

XXXVIII. يوجد متطلب أساسي من ساعات العمل الإلزامية، ومن يختار العمل ساعات أكثر في الأسبوع يكسب نقاطًا أكثر نحو مستوى مكانته التالي.

XXXIX. وظائف معيَّنة تُنال عبر تعليم استثنائي تعطي نظام ترقية مكانة أسرع عبر عملية كسب نقاط أكثر في الأسبوع. والوظائف التي تتطلب تخصصا، مثل الطبيب، تكسب طبيعيًا نقاطًا أكثر في الأسبوع للترقي أسرع. والوظائف غير المبتدئة عمومًا، تكسب نقاطًا أكثر في الأسبوع في مستوى المكانة. وسيُنشأ نظام فئات وطني لأنواع الوظائف لإدارة النقاط نحو ترقية المكانة.

XL. لن تكون هناك خصومات مستوى مكانة قاسية وغير مألوفة. إذا كانت هناك إدانة جنائية، ستكون النقاط الممكن خصمها من مستوى المكانة مساوية لمدة العقوبة أو أقل منها، لكن ليس أكثر. وإذا حُكم على مواطن بسنة سجن، فقد يخضع أو لا يخضع حتى عقوبة قصوى بقيمة سنة من النقاط خصمًا من مستوى المكانة، حيث يقوم المعدل على معدل النقاط في الأسبوع الذي كان المواطن المعيَّن يعمل به في وظيفته السابقة أو المعدل الذي كسبه في الأسبوع أثناء وجوده في الجامعة [إن كان سابقًا بلا عمل].

XLI. الأعمار 16-17 معفاة من متطلب عمل أدنى إلزامي. والأعمار 18-21، كما ذُكر أعلاه، تعمل 5 ساعات في الأسبوع كمتطلب عمل أدنى إلزامي [مع الاستثناءات المدرجة سابقًا في مواد القانون السابقة].

XLII. الأعمار 22-30، يوجد متطلب عمل أدنى إلزامي أسبوعي قدره 40 ساعة.

XLIII. الأعمار 30-40، يوجد متطلب عمل أدنى إلزامي أسبوعي قدره 38 ساعة.

XLIII. الأعمار 40-50، يوجد متطلب عمل أدنى إلزامي أسبوعي قدره 25 ساعة.

XLIV. الأعمار 50-60، يوجد متطلب عمل أدنى إلزامي أسبوعي قدره 20 ساعة.

XLV. الأعمار 60-65، يوجد متطلب عمل أدنى إلزامي أسبوعي قدره 15 ساعة.

XLVI. الأعمار 65 وما فوق لها الحق في التقاعد.

XLVII. كل من هو مسجل في الجامعة عند أي مستوى جامعي تُعدَّل ساعات عمله استنادًا إلى ساعاته المعتمدة المأخوذة. وستبقى ساعات العمل الأدنى الإلزامية للتسجيل بدوام كامل عند 5 ساعات في الأسبوع بغض النظر عن حالة الدوام الكامل. ويجوز إعفاء الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة أو الرياضيين أو أعضاء ناد أكاديمي أو الطلبة المؤدين خدمة مجتمعية خلال وقت الجامعة من هذا على أسَّاس كل حالة على حدة.

XLVIII. درجات التعليم الأعلى تعطي نقاطًا أكثر نحو الترقي لتشجيع اجتهاد الطلبة وطموحهم وتفانيهم.

XLIX. جميع المؤسسات التعليمية غير الخاصة في أنحاء البلد، باستثناء الجامعة، يجب أن تكون موحدة عند المستوى الوطني من أجل إنشاء فرصة تعليم متساوية لجميع الطلبة بغض النظر عن موقعهم أو نشأتهم. وستُعمل تسهيلات تعليمية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة كما هو متوقع، وإلا كان هذا النظام معيبًا. والجامعة مستثناة من متطلبات التوحيد لأن طالبًا قد يكون مُنح قبولًا في جامعة تعطي نظام كسب نقاط أعلى قليلًا بسبب درجات استثنائية نالها في مدرسة ثانوية موحدة فيدراليًا أو تعليم معادل. وكذلك التأكيد أن جامعات معيَّنة تقدم فرصًا تعليمية مختلفة ولها سمعات فريدة لجودة تعليمها، وأن هذا لا يجوز أن يُنتهك.

L. من أجل مواصلة الحوافز لنيل تعليم استثنائي عند مستوى المدرسة الثانوية، تعطي الجامعات الأكثر صرامة وريادة نظام كسب نقاط أعلى، مما ينتج، بذلك، ترقيًا أسرع أثناء الجامعة.

شارع عمل طويل واحد كموكب حياة: ابن الثامنة عشرة عند ساعات خفيفة، وابن الخامسة والعشرين في كامل خطوه، وابن الخامسة والخمسين بإيقاع أرفق، وابن الخامسة والستين يحل مئزر العمل إلى الأبد.

LII. يبقى دستور البلد ومجالس حكومته حكم القانون الأسمى إذا أُضيف نظام ومانيفستو Jasutopianism إلى بلد كمشروع قانون بالمقارنة مع التصميم الأكثر عملية للاستبدال الكامل للنظام.

LIII. عند مستوى مكانة معيَّن، يمتلك المواطنون القدرة على بدء عمل تجاري، وهذا سيفتح فرصة كسب النقاط نحو مستوى المكانة أسرع للمواطنين الذين هم مالكو أعمال ورؤساء أعمال ورؤساء تنفيذيون ناجحون.

LIV. ستكون للأعمال فئاتٍ كسب نقاط قائمة على فئة العمل حسب حجم العمل ونوعه. وستكون للأعمال أيضًا مرتبة قائمة على معدل نجاح العمل مع مرور الوقت.

LV. ستوجد لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال ممثلة بجميع المواطنين مالكي الأعمال تشرف على تنظيمات الأعمال عند المستوى الفيدرالي، لا عند مستوى الولاية أو الإقليم. ويُضبط ويُوازن من أعضاء مجلس الشيوخ في الفرع التشريعي. وتخدم هذه اللجنة لإعطاء جميع المواطنين مالكي الأعمال صوتًا مباشرًا في الحكومة. ولن تستطيع لجنة المواطنين الوطنية للأعمال هذه أبدًا مطالبة

المواطنين بالعمل أكثر من ساعات عملهم الأدنى الإلزامية [لكل فئة عمرية] لمنع فساد لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال.

LVI. لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال مقسمة إلى فئات، ولذلك، إذا كانت هناك 30 فئة (نوعًا) من الأعمال، فهناك 30 لجنة مواطنين وطنية ديمقراطية للأعمال منفصلة. وللتوضيح، الفئة هي صنف أعمال العمل. وستكون لكل فئة من تلك الفئات انتخاباتها المعنية الخاصة للمسؤولين المنتخبين من المواطنين مالكي الأعمال المسجلين لتلك الفئة.

LVII. ليس للجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال قائد منتخب ولا واجهة، فقط مناصب مسؤولين منتخبين ضرورية لأداء الوظائف الجوهرية. ومناصب المسؤولين المنتخبين تُنتخب مباشرة من جميع المواطنين مالكي الأعمال المسجلين في لجنة المواطنين الوطنية للأعمال. ويمكن سماع حد أقصى قدره 20 مرشحًا لكل منصب لكل فئة أعمال لمنع اكتظاظ المعلومات على الناخبين. وأول 20 يعلنون ترشحهم لمنصب مرشح معين سيكونون المرشحين المسموعين من المواطنين أعضاء لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية لانتخاباتهم المعنية. ويجوز لآخرين التقدم لكنهم قد لا يُسمعون ما لم تضعهم مؤهلاتهم ضمن أفضل 20 خلال عملية سبر المرشحين قبل الانتخابات.

LVIII. المقدار الإجمالي للفئات ونوعها سلطة فريدة ومحفوظة يقررها مجلس الشيوخ في السلطة التشريعية للحكومة الوطنية.

LIX. المواطنون الذين يكسبون حق بدء عمل تجاري ببلوغ مستوى مكانة معيَّن يكسبون تلقائيًا تمثيلًا في لجنة مواطنين وطنية للأعمال معيَّنة ويمكنهم التصويت في فئتهم المعيَّنة.

LX. عمومًا، كلما كانت الأعمال أكبر (بعدد العاملين)، كان الصوت التمثيلي أكبر. على مقياس من 1-10 أصوات تمثيلية. ولا يجوز لعمل واحد امتلاك صوت تمثيلي أكبر من 10، بغض النظر عن حجم ذلك العمل، لمنع الفساد.

LXI. كل قضية تنظيم سيكون لها نظام تصويت حيث يمكن لكل عمل الإدلاء بصوته القائم على حجم تمثيله، 1-10.

LXII. لا يجوز أن يُنشأ نظام التصويت من مقاول مستقل أو مالك عمل من بلد أجنبي، ويجب أيضًا أن يُنشأ نظام التصويت من شركة داخل البلد.

LXIII. جميع أنظمة التصويت ستستضيفها شركة مستقلة وعامة داخل البلد. وجميع أنظمة التصويت [إن انطبق] ستستخدم نظام تصويت أكثر ملاءمة، بما في ذلك لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للانتخابات، لضمان سلامة النظام.

LXIV. إذا ظهر دليل على العبث، تُقال تلك الشركة الخاصة من منصبها كمستضيف لنظام التصويت، ويُخفض مالك العمل مستويات مكانة حسب شدة العبث، وتُعاد العملية إلى تصويت جديد بنظام وبرمجيات جديدة من شركة جديدة في تاريخ لاحق.

LXV. لا يجوز للأعمال أبدًا التصويت لتغيير أي من مواد القانون في هذه الوثيقة. وفي المقابل، لا يجوز لها أبدًا التصويت لإضافة مادة قانون إضافية تلغي مادة قانون سابقة.

LXVII. جميع نتائج تصويت لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال يجب أن يؤكد الجسم التشريعي أو ما يعادله، إن انطبق، حملها إلى التشريع أو يرفضه. مع سلطة الفيتو المعيارية للرئيس أو سلطة تنفيذية رئيسة أخرى ثم، يحكم فيها لاحقًا من السلطة القضائية.

LXVIII. جميع تصويتات لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال الموقعة من السلطة التنفيذية الرئيسة يجب أن يُحكم عليها من حيث قدرتها على عدم التعارض مع أي من المبادئ التأسيسية الثلاثة لمجتمع Jasutopian. وإذا وُجد أنها تتعارض مع أي من المبادئ التأسيسية الثلاثة لمجتمع Jasutopian، تبطل في المحكمة وتكون غير مؤهلة للاستخدام كقانون. والمكونات الرئيسة لهذا القانون غير المؤهل قد لا يمكن معالجتها في مشروع قانون آخر في تاريخ لاحق إذا وُجد موضوعيًا أنها تنتهك أيًا من المبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism. ولا يجوز تجاوز هذا إلا في وقت أزمة مثل حرب أو جائحة غير أنه، بعد ذلك، يجب أن يُسحب القانون المار سابقًا فورًا بعد أن يُرى أن التهديد المتصور قد زال، ولا يجوز أن يستمر القانون أو مشروع القانون في أي وقت بعد أن لا تعود هذه الأزمة تهديدًا متصورًا. ويجب أن تتم هذه العملية بأكملها في وقت سريع بعد الإدلاء بالأصوات من اللجنة الفيدرالية الديمقراطية للأعمال، بما لا يزيد على 30 يومًا تقويميًا.

LXIX. لا يمكن للجنة المواطنين الوطنية للأعمال التصويت إلا في القضايا ذات الصلة الواضحة المباشرة بالأعمال ووظائفها.

LXX. لا يجوز للجنة المواطنين الوطنية للأعمال أبدًا التصويت لتغيير نظام النقاط لفئتها من الأعمال حالما تُرسى الفئة. فحالما تُرسى الفئة، يكون نظام نقاطها نهائيًا. ولا يمكن إلا للفرع التشريعي تعديل نظام النقاط إذا كان هناك خطأ ملحوظ بسبب تضخم قيم النقاط لترقية المكانة نسبة إلى الأعمال الأخرى، وهو ما كان يمكن منعه من الحدوث أصلًا لأن الجسم التشريعي له الكلمة الأخيرة في تصويت قبل أن يُحمل إلى السلطة التنفيذية. وفي هذه الحالة، هذه مسألة ستحل من الفرع التشريعي، وتُمرَّر إلى الفرع التنفيذي، ويُحكم فيها من القضاء.

LXXI. لا يحق إلا للمواطنين المساهمين والمواطنين المعاقين الموثقين الموارد المجانية المدرجة في مادة القانون

I. غير المواطنين الداخلين إلى البلد لإقامة طويلة الأمد أو في طور المواطنة يجب أن يسجلوا للعمل فور الدخول. ثم، أن يكونوا قادرين على إظهار إثبات عمل عبر بطاقة هوية غير مواطن صادرة من هذا البلد لتلقي حقوق الغذاء الأساسي والماء والرعاية الصحية والسكن من المستوى المعياري مثل جميع المواطنين المساهمين العاملين. ويجب أن تصدر بطاقة هوية غير المواطن تلك في اليوم نفسه وإلا فلا يمكن لذلك غير المواطن استخدام أي من الخدمات أو المنتجات في بلد Jasutopian. وعند انتهاء صلاحيتها تُعطَّل تلقائيًا.

LXXII. إذا دخل غير المواطن بتأشيرة سياحية أو أي تأشيرة مماثلة، سيُصدر لغير المواطن بطاقة غير مواطن مؤقتة من نوع

I. D. إذا انتهت صلاحية تلك التأشيرة، فسينعكس ذلك تلقائيًا في بطاقة هوية غير المواطن الخاصة به، ولن يعود مؤهلًا للموارد المجانية المدرجة في مادة القانون I. وسينفذ هذا بتعليق المشتريات عبر تعطيل بطاقة هوية غير المواطن الخاصة به. وفي حال الإخفاق في المغادرة قبل تعليق بطاقة هويته، يمكن لغير المواطن الاتصال بالسلطات لمساعدته في العودة إلى بلده الأصلي.

LXXIII. غير المواطنين المسجلين للعمل سيتبعون قوانين العمل نفسها حسب الفئة العمرية مثل المواطنين من أجل الاستمرار في تلقي الغذاء الأساسي والماء الصالح للشرب والرعاية الصحية والسكن المجاني من المستوى المعياري والمرافق العامة والملابس الأساسية.

LXXIV. غير المواطنين الذين هم في طور [أو ليسوا في طور] أن يصبحوا مواطنين لا يجوز لهم دخول نظام النقاط ومستوى المكانة لأغراض الكماليات؛ فنظام النقاط ومستوى المكانة لأغراض الكماليات حق للمواطنين فقط. وغير المواطنين

الزائرين بتأشيرة سياحية معفون من هذا [مع استثناءات معيَّنة]، وهم مطالبون بإظهار تأشيرتهم السياحية لمسحها عند كل معاملة. غير أنه، بعد انتهاء صلاحية التأشيرة السياحية، لا يعود لهم وصول إلى امتيازات مادة القانون I ولا إلى الكماليات السياحية المؤقتة.

LXXV. غير المواطنين الداخلين بتأشيرة سياحية لاستكشاف البلد لأغراض الترفيه يجوز تزويدهم بخدمات تأجير سيارات أو خدمات تأجير أخرى وإن كانوا لا يمتلكون في الأصل أيًا من أغراض هذه الخدمات. ويجب على غير المواطن إعادة جميع الأغراض المستأجرة إلى خدماتها المعنية قبل وقت المغادرة. والإخفاق في الامتثال سيعرِّض ذلك غير المواطن المعيَّن لحظر سفر محتمل من العودة إلى بلد Jasutopian.

LXXVI. غير المواطنين الراغبين في دخول طور أن يصبحوا مواطنين يجب أن ينجحوا في جميع الامتحانات التعليمية المقدمة، في ما يخص فئتهم العمرية. وستؤثر درجاتهم في بنية نظام نقاطهم لترقية المكانة. والدرجات الجيدة تعني نقاطًا أكثر في الأسبوع أثناء العمل في وظيفة في ما يخص مستواهم التعليمي.

LXXVII. غير المواطن في طور كسب المواطنة له الحق في جميع الفرص التعليمية. وإذا دخل غير مواطن التعليم في سن متأخرة، فعليه أن ينجح في امتحان ليُقبل في مستوى صفه المعني. وسيُقدَّم التدريس الخصوصي لهذا الامتحان من دون كلفة على غير المواطن من كل ولاية أو إقليم داخل بلد Jasutopian المعني.

LXXVIII. في ما يخص غير المواطنين الداخلين إلى بلد Jasutopian، سيُوزَّع عدد محدود من التأشيرات السياحية والسفر السياحي وتأشيرات العمل وغيرها من التأشيرات المماثلة للسفر إلى بلد Jasutopian في السنة. وهذا لمنع فرط استهلاك للموارد أسرع من ناتج الإنتاج أو معدل التكديس المطلوب للبقاء في بلد Jasutopian. وستدير الحكومة هذه الأعداد وتعدلها تبعًا لذلك كل سنة.

LXXIX. حق امتلاك مسدس مخفي عند سن 18 للحماية لا يجوز أبدًا أن يُنتهك في بلد يوتوبي مثالي. وهذا قائم على مبادئ التحسين المستمر لجودة الحريات لمواطنيه في مجتمع Jasutopian.

LXXX. يجوز تنظيم امتلاك الأسلحة النارية من حيث الصنف والسياق والسجل الجنائي.

LXXXI. حق امتلاك مسدس يد مخفي للحماية عند سن 18 لا يجوز أبدًا أن يُنتهك أو يُنظَّم بأي شكل بالتعديل LXXX، باستثناء إدانة جنائية أو جناية سابقة لمواطن. وغير المواطنين الزائرين أو في طور أن يصبحوا مواطنين لا يمكنهم أبدًا امتلاك أو شراء سلاح ناري لحقوق الحمل المخفي في أي وقت، مطلقًا. فهذا حق للمواطنين فقط. ويكسب غير المواطنين هذا الحق حالما يصبحون مواطنين قانونيين.

LXXXII. عند أعمار معيَّنة، ينبغي أن تكون للمواطنين الفرصة في أن يكونوا قد فتحوا أصلًا مستويات معيَّنة لكسب كماليات معيَّنة. على سبيل المثال، عند سن 18، ينبغي أن يكون مواطن ناجح على نحو معقول قد كسب حق فتح استخدام سيارة واحدة من الفئة 1 على الأقل. خصوصًا أن سن القيادة القانونية قريبة كونيًا من سن 18. ليست بالضرورة سيارة محددة، وكمثال، «هذا المواطن عمره 18 عامًا، له الحق في استخدام سيارة واحدة من الفئة 1 بحلول هذا العمر إذا كان قد فعل كل شيء على النحو الصحيح من حيث التقدم المهني والتعليمي.» ومن هذا، سيقرر مجلس الشيوخ أي سيارة تمنح للفئة 1 والكمية المسموح بها لذلك مستوى المكانة المعيَّن. ومن المفترض، عندما يكون ذلك المواطن المعيَّن قرابة سن 16-18، أن يكون قد فتح معاملة واحدة لسيارة واحدة من الفئة الأولى. وإذا لم تكن عمليات مستوى المكانة مثل هذه تحدث على النحو الصحيح، فإن نظام ترقية المكانة يحتاج إلى إعادة ضبط. [أنظمة ترقية المكانة العاملة على النحو الصحيح جوهرية في إعادة تأكيد الطموح في المواطن].

LXXXIII. سيكون للسكن فئات مختلفة، فالسكن الأكبر والأرض الأكبر والسكن الأعلى جودة ستكون فئات أعلى. وتُفتح هذه الفئات عند مستويات معيَّنة. والمنازل ذات الغرف الأكثر تُفتح [للتملك] عند مستويات أعلى.

LXXXIV. جميع الممتلكات والأراضي الموروثة سابقًا حق لذلك المواطن ولأسرة ذلك المواطن، بغض النظر عن هذا النظام أو عن مستوى مكانة ذلك المواطن.

LXXXV. يجب أن تكون لجميع المواطنين هوية وطنية I.D.

LXXXVI. يجب أن تكون لدى جميع المواطنين هوية وطنية I.D. حاضرة عند وقت معاملات جميع الأغراض، ويشمل هذا معاملات جميع الأغذية الأساسية والماء والسكن وسائر معاملات البقالة، إلخ. ومرد ذلك إلى أنه عند وقت المعاملة يجب على المواطن التحقق من أنه هو من يتلقى هذا المنتج أو الأرض أو الخدمة وليس شخصًا آخر. وبالإضافة إلى هذا، سيكون مسح الهوية الوطنية

[المستخدم في تناغم مع نظام السجل] ومسح الوجه هما طريقة إجراء المعاملات لجميع المنتجات أو الأراضي أو الخدمات.

LXXXVII. جميع الأعمال التي توصل أي نوع من المنتجات أو الأراضي أو الخدمات، سواء شخصيًا أو عبر الإنترنت، إلى المواطنين في بلد Jasutopian يجب أن يكون لديها ماسح وجه وماسح هوية وطنية [نظام السجل] مثبتان عند وقت معاملة المواطن. وهذا يمنع فساد النظام من غير مواطنين يحاولون استخدام بطاقات هوية معطلة ومن مواطنين يحاولون تلقي غرض من مستوى مكانة مختلف.

LXXXVIII. من أجل منع فساد بطاقات الهوية الوطنية من مخترقين أو مواطني بلدان أخرى تستخدم نظامًا نقديًا، ستوضع هذه الحمايات كما يلي: معاملات أغراض الكماليات لمستويات مكانة أعلى معيَّنة ستُراقب وتُسجل عند وقت المعاملة. وستُطلق إنذارات حمراء تلقائيًا إذا اكتشف النظام بطاقات هوية وطنية زائفة أو سرقة هوية وطنية. حيث، لو نجح مواطن في اختراق بطاقة هوية وطنية عند نقطة معيَّنة، فعندئذ، يمكن تسجيل تاريخ عمله ومستويات مكانته وغيرها من وسائل البيانات للمراجعة في تاريخ لاحق لضمان أن هذا المواطن بعينه لم يشتر هذا الغرض الكمالي الرفيع من بطاقة هوية مخترقة أو زائفة بتاريخ عمل زائف ومستويات مكانة زائفة، إلخ. وعلاوة على ذلك، ستوضع تقدمات تقنية باستمرار على امتداد التقدم المجتمعي مثل فحوص أمنية من أجل الحفاظ على واقع أن كل مواطن يستخدم بطاقة هويته الوطنية الصحيحة I.D.

LXXXIX. يجب أن يكون لدى كل بائع وكل عمل نظام ماسح هوية حكومي I.D. موافق عليه ومحدَّث. والإخفاق في الامتثال لهذا سينتج عنه معاملات غير مقيدة لذلك العمل أو البائع، وكذلك عقوبات محتملة.

XC. لا يجوز لجميع الأعمال إجراء معاملات موارد من عملٍ إلى عملٍ أكثر من يوم واحد في الأسبوع، يوم التجارة الوطني من الأسبوع. ولا يسمح قانونيًا لأي عمل في ذلك اليوم بإجراء أكثر من 4 معاملات ذهابًا وإيابًا مع العمل نفسه، تشجيعًا لمعاملات المخزون الكبيرة نوعًا ما مقابل معاملات صغيرة متعددة؛ ويجب على جميع الأعمال أن تسجل مسبقًا العمل المعني الذي ستجري معه معاملات الموارد قبل إجراء تلك المعاملات لدى أرشيف حكومي وطني. وستُوسم الأعمال بإنذار أحمر وتخضع لمراقبة محتملة إذا اكتشف نظام السجل الإلكتروني للبطاقات أن عملًا يتبادل الموارد نفسها ذهابًا وإيابًا مع أعمال مختلفة متعددة أو يجري معاملات أكثر مما لدى ذلك العمل من موارد مسجلة، كسبب محتمل لنيات التلاعب بسلامة نظام مستوى المكانة وانتهاكها.

XCI. لن يُساء تأويل بنود مواد القانون وحقوق معيَّنة مدرجة لإنكار حقوق أخرى يحتفظ بها مواطنو Jasutopian أو النظر إليها نظرة سلبية.

XCII. جميع المسؤولين المنتخبين يكون لهم حد أقصى قدره مدتان منتخبتان.

XCIII. السلطات غير المفوضة إلى بلد Jasutopian أو إلى Jasutopia بمواد القانون هي لذلك سلطات محفوظة للولايات أو الأقاليم، ويستثني هذا السلطات المحظورة على الولاية أو الإقليم من بلد Jasutopian أو Jasutopia. والسلطات غير المفوضة أو غير المطالب بها من بلد Jasutopian، أو من الولايات أو الأقاليم، هي لذلك مفوضة إلى مواطني بلد Jasutopian.

XCIV. جميع المواطنين وغير المواطنين محميون من الاحتجازات غير القانونية حيث يقع الحبس عندما يُقيِّدون عمدًا في حركتهم من دون سلطة قانونية أو مسوغ قانوني أو موافقة مستنيرة من المواطن المحتجز.

XCV. أي حق نشر بلغ 80 سنة أو أكثر سيدخل عندئذٍ الملك العام للاستخدام والنشر الحرين.

XCVI. يجوز تبني قوانين من بلدان سابقة في مواد القانون من أعضاء مجلس الشيوخ في السلطة التشريعية حسبما يرونه ضروريًا، على ألا تنتهك هذه القوانين المبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism أو مواد القانون أو مواد التنظيم المجتمعي أو مواد سلطات الحوكمة الثلاث. وستمر جميع مشاريع القوانين [القوانين] عبر المستويات الثلاثة لسلطات الحوكمة الثلاث حسب الإجراء المعياري، ويشمل هذا بالطبع موافقة مجلس المواطنين.

XCVII. ستُصدر بطاقات هوية وطنية مصوَّرة I.D. لجميع المواطنين بأعمار 6 سنوات وما فوق. وتُعطَّل ثم تُجدَّد تاليًا كل 2 من السنوات حتى سن 18، حيث تُجدَّد بعدها كل 10 سنوات من بعد ذلك. وتُستخدم للهوية الوطنية، وإثبات الهوية خلال معاملات المنتجات مع الأعمال، ويستخدمها مالكو الأعمال بتسجيل وتتبع حركة المواد الخام والمعالجة خلال المعاملات، وتُستخدم لأغراض التوظيف لمعالجة النقاط في الأسبوع على بطاقة الهوية الوطنية I.D. لمواطن موظف معيَّن.

XCVIII. جميع المواطنين في بلد Jasutopian سيثبتون في مواقعهم في وجه خطر وشيك في أي مكان يوجد فيه المرء قانونيًا في ما يخص المواطنين الآخرين، حيث، كملاذ أخير، يجوز لذلك المواطن استخدام القوة المميتة عندما يعتقد أنها

ضرورية للدفاع عن حياته ضد القوة الجائرة لمواطن آخر عند مشاهدة قوة مميتة أو أذى جسدي جسيم أو خطف أو اغتصاب أو سطو أو جرائم خطيرة أخرى. حيث يجب إثبات هذا لاحقًا في المحكمة بما يتجاوز الشك المعقول بعد ذلك. وحد هذا القانون يتطلب ألا يكون المواطن الثابت في موقعه هو المعتدي، ولا يجوز أن يكون استخدام القوة المميتة وسيلته الأولى للفعل بل، ملاذًا أخيرًا في الوجه المتصور لخطر وشيك. وعلاوة على ذلك، فإن كل مواطن يفعّل هذا القانون يقر بعبء الإثبات المطلوب لكيلا يُعد هذا الفعل قتلًا أو نشاطًا جنائيًا آخر.

XCIX. جميع المواطنين في بلد Jasutopian سيكون لهم الحق في الدفاع عن منازلهم وأماكن سكنهم باستخدام القوة المميتة إذا اعتقدوا بسبب معقول أن حياتهم في خطر فوري ضد أي قوة، حيث يجب إثبات هذا في المحكمة بما يتجاوز الشك المعقول بعد ذلك.

C. سيكون هناك انتخاب شعبي ومباشر للممثلين الـ5 لكل ولاية أو إقليم من المواطنين في كل ولاية أو إقليم منها.

CI. ستدوم مدة كل عضو مجلس شيوخ 6 سنوات، وتدوم كل مدة لرئيس ثلاثي معيَّن 4 سنوات، بحد أقصى مدتين لكل عضو مجلس شيوخ ورئيس ثلاثي.

CII. لا يجوز إزالة أو تغيير أي مادة قانون [I-CII] من هذه الوثيقة بعد أن تكون قد مُررت بكاملها.

*ما يلي: «مواد سلطات الحوكمة الثلاث» مشتق من دستور الولايات المتحدة ومعدَّل على نحو ينشئ إعلانًا منظَّرًا «أكثر كمالًا» داخل بلد Jasutopian معيَّن. ولا تؤول مواد سلطات الحوكمة الثلاث على أنها فكرة أصلية بل مستقاة من مصدر خارجي هو دستور الولايات المتحدة. *

مواد سلطات الحوكمة الثلاث

قاعة كبرى واحدة في ثلاثية عميقة: طاولات الكتابة لمجلس الشيوخ في المقدمة، وغرفة تصويت المواطنين اللامتناهية عبر القوس العظيم في العمق، والمقاعد التنفيذية الثلاثة ومنصة المحكمة في الأعلى، ومشروع قانون يمر بجميع المحطات كضوء واحد مسافر.

المادة I. السلطة التشريعية

I. الفرع التشريعي يوضع كمجلسين للسلطة التشريعية. المجلس الأول مجلس شيوخ فيه 5 أعضاء لكل ولاية أو إقليم باسم التمثيل الجغرافي المتساوي لكل ولاية وإقليم بغض النظر عن الحجم أو الموقع. والثاني هو مجلس المواطنين، الممثل بجميع وكل المواطنين فوق سن 18 من دون سجل جنائي بجناية [أو ما يعادلها].

II. السلطة التشريعية مسؤولة عن إنشاء القوانين التي تتوافق مع مبادئ Jasutopianism الثلاثة وكذلك القوانين التي تحسّن عمومًا جودة البلد ووظيفته والقوانين أثناء الأزمات.

III. قوانين السلطة التشريعية تُنشأ حصرًا من خلال مجلس الشيوخ، ثم يصوّت مجلس الشيوخ على ما إذا كان مشروع القانون سيمرر إلى مجلس المواطنين أو يسقط في مجلس الشيوخ. وإذا مُرِّر في مجلس الشيوخ، تطرح القوانين بعدها للتصويت على

تمريرها أو عدمه إلى السلطة التنفيذية من مجلس المواطنين. ومجلس المواطنين هو حصراً غرفة تصويت، لا يمكنه إنشاء قوانين. ولتمرير مشروع قانون في مجلس الشيوخ مبدئيًا، يجب أن يتلقى التصويت على مشروع القانون واحداً وخمسين بالمئة من الأصوات مؤيدة، ثم لتمريره في مجلس المواطنين بعد ذلك، يجب أن يتلقى مشروع القانون أكثر من خمسة وخمسين بالمئة من الأصوات مؤيدة.

IV. يتمتع مجلس المواطنين أيضًا بالحق في تجاوز الفيتو بالأغلبية الفائقة تجاه السلطة التنفيذية، حيث، إذا كان ثمانون بالمئة أو أكثر مؤيدين لمشروع القانون، فسيتجاوز هذا أي سلطة فيتو للسلطة التنفيذية إذا عرضت مثل هذه المناسبة. وفي وقت حرب معلنة رسمياً، يجب أن تكون نسبة تجاوز الفيتو عند تسعين بالمئة.

V. خلال جميع الإجراءات التشريعية لا يمكن أن يوجد أي شكل من غير المشاركين أو الأعضاء غير المصوتين في مجلس الشيوخ. ومثل أفعال عدم المشاركة تلك في مجلس الشيوخ منه، ستمنع عضو مجلس شيوخ من الإجراءات التشريعية الـ10 التالية.

VI. يُحظر على أعضاء السلطة التشريعية حمل الأسلحة النارية خلال المناقشات أو خلال أي جلسات تصويت أثناء وجودهم في موقع كل جلسة. ويجب أن تلتزم جميع المناقشات والتصويتات أسلوباً متحضراً.

VII. لا يكون عضو مجلس شيوخ أي مواطن لم يبلغ سن الثلاثين، ولم يكن مواطنًا عشر سنوات كحد أدنى؛ وعند انتخابه يجب أن يكون ساكنًا قانونياً في ولايته أو إقليمه.

VIII. فور تجميع مجلس الشيوخ في السلطة التشريعية نتيجة لأول انتخاب لمجلس الشيوخ على الإطلاق، يُقسم مجلس الشيوخ بالتساوي إلى ثلاث طبقات موزعة بالتساوي حسب الفئة العمرية للتجميع الأول فقط. مقاعد التشريع للطبقة الأولى، المجموعة الأصغر سناً من أعضاء مجلس الشيوخ، تُخلى عند انقضاء السنة الثانية، والطبقة الثانية عند انقضاء السنة الرابعة، والطبقة الثالثة عند انقضاء السنة السادسة، بحيث يمكن اختيار الثلث كل سنة ثانية؛ وعلاوة على ذلك، إذا حدثت شواغر بالاستقالة، أو غير ذلك، خلال عطلة مجلس الشيوخ لأي ولاية [أو إقليم]، يمكن للسلطة التنفيذية منها إجراء تعيينات مؤقتة حتى الاجتماع التالي لتشريع مجلس الشيوخ، الذي يملأ عندئذٍ تلك الشواغر. وهذه التعيينات المؤقتة لا تتكر من أي سلطة حوكمة أخرى.

IX. السلطة التشريعية في مجلس الشيوخ لها سلطة العزل المباشر بالتصويت لبدء قضية عزل حيث يجب أن يكون هناك تصويت 2/3 لبدء المحاكمة بعدها، ثم تُجرى محاكمة في مجلس الشيوخ بمداولة مجلس الشيوخ. في حين يجب على مواطن خاص أن يتلقى موافقة من المحاكم، على الأساس الصارم أن المبادئ التأسيسية الثلاثة لبلد Jasutopian قد انتُهكت مباشرة، من أجل بدء محاكمة منفصلة. وفي ذلك، يمكن للمسؤول المنتخب أيضًا استئناف الموافقة حتى تشق طريقها إلى المحكمة القصوى لتفصل في الموافقة على الالتماس المعيَّن أو رفضه. وإذا ووفق عليه، تُحاكم القضية عبر قضاة المحكمة القصوى، إلا في قضايا عزل أي من الرؤساء الثلاثيين، حيث يتمتع الرؤساء الثلاثيون بالحق في اختيار محاكمة من السلطة التشريعية بمداولة رسمية من مجلس الشيوخ.

X. نواب الرؤساء الثلاثيين لأمة Jasutopian يكونون رؤساء ثلاثيين للسلطة التشريعية، لكن من دون أي صوت، ما لم تكن السلطة التشريعية في مجلس الشيوخ منقسمة بالتساوي بين جميع الولايات والأقاليم.

XI. تنتخب السلطة التشريعية مسؤوليها الآخرين ورؤساء ثلاثيين مؤقتين، في غياب نواب الرؤساء الثلاثيين، أو عندما يمارس نواب الرؤساء الثلاثيين منصب الرؤساء الثلاثيين في بلد Jasutopian.

XII. الحكم في قضايا العزل يخدم للإقالة من المنصب والحرمان من المناصب أو المدد المنتخبة الإضافية في بلد Jasutopian. ويمكن أيضًا أن يكون الطرف المدان مسؤولًا وخاضعًا للاتهام والمحاكمة والحكم والعقاب، وفقًا للقانون.

XIII. يكون للسلطة التشريعية سلطة فرض رسوم موارد لجمع مواد خام [أو معالجة] من الأعمال لسداد الديون والتزويد للدفاع المشترك والرفاه العام لبلد Jasutopian؛ لكن جميع المواد الخام [أو المعالجة] تكون موحدة.

XIV. لمجلس الشيوخ سلطة اقتراض مواد خام أو مواد معالجة على ائتمان بلد Jasutopian.

XV. لمجلس الشيوخ سلطة تنظيم التجارة مع البلدان الأجنبية والولايات والأقاليم ومع القبائل.

XVI. لمجلس الشيوخ سلطة إرساء قاعدة موحدة لاكتساب المواطنة، وقوانين موحدة في موضوع أزمة الموارد في بلد Jasutopian مأهول.

XVII. لمجلس الشيوخ سلطة تنظيم قيمة الموارد والسلع المعالجة، والعملات الأجنبية، وتثبيت معيار الأوزان والمقاييس.

XVIII. لمجلس الشيوخ سلطة فرض عقوبات على التلاعب بنظام مستوى المكانة وبالنظام التجاري لبلد Jasutopian.

XIX. لمجلس الشيوخ سلطة إرساء خدمات توصيل وطنية وتوجيه بناء النقل.

XX. لمجلس الشيوخ سلطة النهوض بالمبادئ التأسيسية الثلاثة بإنشاء قوانين للتحسين المستمر لجودة الحرية والحياة والازدهار لمواطنيه Jasutopian عبر جميع المجالات التي تُرى مناسبة.

XXI. لمجلس الشيوخ سلطة بناء محاكم أدنى من المحكمة القصوى.

XXII. لمجلس الشيوخ سلطة تعريف جميع الجرائم المرتكبة خارج بلد Jasutopian وعقوباتها منها.

XXIII. لمجلس الشيوخ سلطة إعلان الحرب وتعريف قواعد الحرب.

XXIV. لمجلس الشيوخ سلطة دعم جيوش أجنبية بحد أقصاه ثلاث سنوات من المساعدة بالموارد المقدمة.

XXV. لمجلس الشيوخ سلطة استدعاء جميع القوى الضرورية لتنفيذ القوانين وقمع الإرهاب الداخلي.

XXVI. لمجلس الشيوخ سلطة تنظيم جميع شؤون الإعداد العسكري والتحصين.

XXVII. لمجلس الشيوخ سلطة امتلاك الكلمة القصوى في جميع الخلافات التشريعية في جميع شؤون تعريف الكلمات أو المعاني في جميع الحالات فوق جميع سلطات الحوكمة الأخرى.

XXVIII. لمجلس الشيوخ سلطة إنشاء قوانين تتوافق مع المبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism وكذلك قوانين تحسّن جودة البلد ووظيفته الإجماليتين، وجميع القوانين أثناء الأزمات، مقررة بحيث تُلغى هذه القوانين المنشأة أثناء أزمة فور حل الأزمة. وكذلك إنشاء القوانين التي تحصّن وتتوافق مع هذه السلطات السالفة الذكر المستثمرة في مواد سلطات الحوكمة الثلاث.

XXIX. جميع المراسيم التنفيذية والمذكرات والإعلانات للرؤساء الثلاثين يجب أن تتلقى موافقة بتصويت السلطة التشريعية بنسبة 4/5 في مجلس الشيوخ إذا أوّلها أي خمسة عشر عضوًا من مجلس الشيوخ على أنها انتهكت مواد القانون.

المادة II. السلطات المحظورة على قوى الحوكمة الثلاث

I. لن تكون هناك أي احتجازات غير قانونية للمواطنين، إلا عندما تُرى مبررة في حالات التمرد أو غيرها من شؤون السلامة العامة. وهذه الشؤون الاحتجازية تُحل بعدها في مدة لا تتجاوز شهرين من الزمن.

II. لا يُمرَّر أي قانون إدانة دون محاكمة ولا قانون بأثر رجعي.

III. لا يُفرض أي رسم موارد على مالكي الأعمال من الحكومة الوطنية، إلا بالتناسب مع الإحصاء أو بطبيعة موحدة نسبة إلى جميع الولايات والأقاليم.

IV. لا يُفرض أي رسم موارد على الأغراض المصدَّرة من أي ولاية أو إقليم.

V. لا تُعطى أي أفضلية بأي تنظيم للتجارة أو الإيراد لموانئ ولاية على موانئ أخرى: ولا تُلزم السفن المتجهة إلى ولاية أو القادمة منها بالدخول أو التخليص أو دفع رسوم موارد في أخرى.

VI. لا تُسحب أي موارد من خزائن الموارد، إلا نتيجة مخصصات مقررة بالقانون، وبيان وحساب منتظمان لمقبوضات ومصروفات جميع معاملات الموارد العامة بين الأعمال، بعضها مع بعض، ومن الأعمال مباشرة إلى المواطنين، يجب أن يُسجلا دائمًا عبر السجل الإلكتروني للبطاقات

VII. لن يمنح بلد Jasutopian أبدًا لقب نبالة: لا يجوز لأي شخص يشغل أي منصب في الحكومة قبول أي هدية أو مكافأة أو منصب أو لقب من أي نوع، من أي ملك أو أمير أو دولة أجنبية أو إقليم. وانتهاكات مثل هذه الأفعال منها ستنتج عنها عقوبات من السلطة التشريعية.

VIII. لا تصنع السلطة التشريعية أي قانون ينتهك مواد التنظيم المجتمعي.

المادة III. السلطات المحظورة على الولايات أو الأقاليم في بلد Jasutopian

I. لا تدخل أي ولاية أو إقليم في أي معاهدة أو تحالف أو اتحاد كونفدرالي؛ ولا تمنح رخص قرصنة وانتقام؛ ولا تسك نقودًا؛ ولا تصدر سندات ائتمان؛ ولا تجعل أي شيء غير المواد الخام وسيلة سداد للديون؛ ولا تمرر أي قانون إدانة دون محاكمة أو قانون بأثر رجعي أو قانونًا يخل بالتزام العقود، ولا تمنح أي لقب نبالة.

II. لا يجوز لأي ولاية أو إقليم، من دون الموافقة الكتابية الصريحة للسلطة التشريعية، فرض أي رسوم موارد على الواردات أو الصادرات، إلا ما قد يكون ضروريًا ضرورة مطلقة لتنفيذ قوانين تفتيشها: ويكون الناتج الصافي لجميع رسوم الموارد، المفروضة من أي ولاية على الواردات أو الصادرات، لاستخدام خزانة الموارد لبلد Jasutopian؛ وتكون جميع هذه القوانين خاضعة لمراجعة وسيطرة سلطات الحوكمة الثلاث.

III. لا يجوز لأي ولاية أو إقليم، من دون موافقة سلطات الحوكمة الثلاث، فرض أي رسم حمولة، أو استدعاء استخدام الجيش في وقت السلم، أو الدخول في أي اتفاق أو ميثاق مع ولاية أو إقليم آخر أو مع قوة أجنبية. ولا تنخرط في الحرب، ما لم تُغز فعلًا، أو في خطر وشيك لا تكون فيه أفعال التأخير ممكنة.

المادة IV. السلطة التنفيذية

I. تُستثمر السلطة التنفيذية في الرئيس الثلاثي لبلد Jasutopian، حيث يكونون ثلاثة مواطنين يحملون السلطة نفسها والمتساوية لهذا المنصب. ويشغلون المنصب لمدة طولها 4 سنوات، بحد أقصى 2 من المدد لكل مرشح فردي. ويشغل نواب الرؤساء الثلاثيين هذا المنصب معًا مع الرؤساء الثلاثيين، مختارين للمدة نفسها.

II. يُحظر على نواب الرؤساء الثلاثيين الترشح لأي من المناصب الثلاثة للرؤساء الثلاثيين حالما يكونون قد أتموا مدتين كنواب للرؤساء الثلاثيين. وفي الاعتبار نفسه، إذا خدم نائب رئيس ثلاثي مدة واحدة فقط كنائب رئيس ثلاثي، فلا يجوز له السعي إلا لمدة واحدة كعضو في منصب الرؤساء الثلاثيين لبلد Jasutopian. وتسري العملية المتساوية والمعاكسة نفسها على أي عضو انتُخب مبدئيًا لمنصب الرؤساء الثلاثيين.

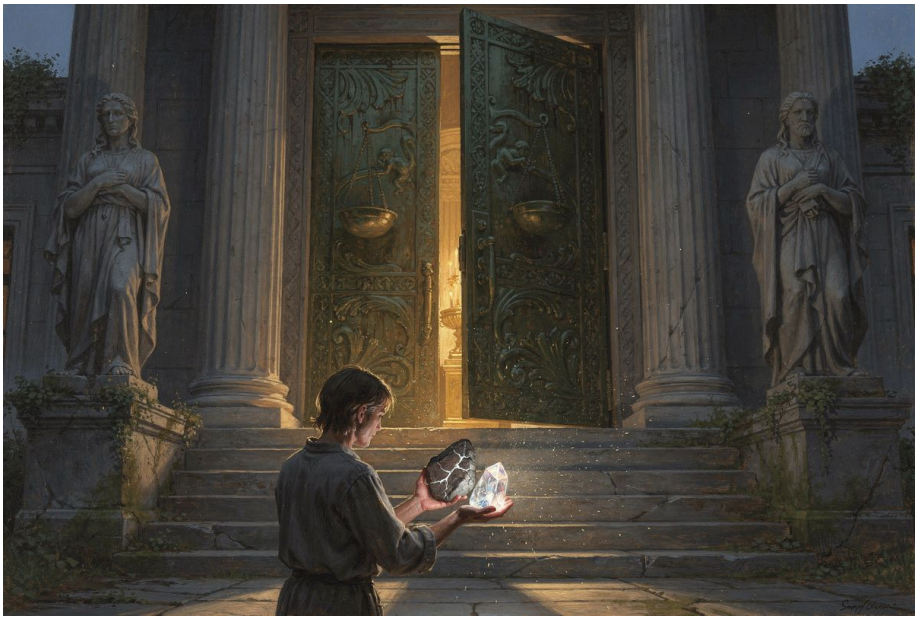

مواطن وحيد عند الأبواب الشاهقة للمحكمة القصوى يقدم حجرين، أحدهما متشقق بالضرر المثبت، والآخر صافٍ كالدليل، والأبواب العظيمة تنفتح لاستقبالهما.

III. لا يكون مؤهلًا لمنصب الرؤساء الثلاثيين أي شخص باستثناء مواطن مولود طبيعيًا على أرض بلد Jasutopian أو أي مواطن مسجّل في بلد Jasutopian عند وقت تكوينه الأولي. وفي الاعتبار ذاته، لا يجوز أن يكون مؤهلًا لمنصب الرؤساء الثلاثيين أي شخص مولود في بلد أو إقليم أجنبي بعد تكوينه كبلد.

IV. يتلقى الرؤساء الثلاثيون ونواب الرؤساء الثلاثيين راتبًا من مواد خام شهرية ونقاط في الأسبوع نحو مستوى مكانتهم كأعضاء في منصب الرؤساء الثلاثيين ونواب الرؤساء الثلاثيين لبلد Jasutopian. وهذا الراتب من المواد الخام الشهرية والنقاط في الأسبوع نحو مستوى المكانة لا يُنقص ولا يُزاد في أي وقت خلال المنصب للرؤساء الثلاثيين ونواب الرؤساء الثلاثيين، على التوالي.

V. يجب أن يكون هناك بصرامة ثلاثة أعضاء لمنصب الرؤساء الثلاثيين وثلاثة أعضاء منفصلون لمنصب نواب الرؤساء الثلاثيين، بإجمالي 6 أعضاء للسلطة التنفيذية.

VI. قبل أن يمكن لأي عضو في منصب الرؤساء الثلاثيين ونواب الرؤساء تولي المنصب، عليه أن يؤدي القسم «أقسم (أو أؤكد) رسميًا أنني سأنفذ بولاء منصب الرؤساء الثلاثيين لهذا البلد Jasutopian بأفضل قدرتي على صون وحماية

والدفاع عن المبادئ التأسيسية الثلاثة، وسلطات الحوكمة الثلاث، وسلامة هذا البلد Jasutopian.»

VII. يكون الرؤساء الثلاثيون ونواب الرؤساء الثلاثيين أعضاء في الحزب السياسي نفسه

VIII. لا يتخذ الرؤساء الثلاثيون أي قرار تنفيذي من دون تصويت تأكيد 3/3 بين الرؤساء الثلاثيين الثلاثة جميعًا لبلد Jasutopian.

IX. يكون الرؤساء الثلاثيون القادة الثلاثيين للجيش في بلدهم Jasutopian.

X. لا يحرك الرؤساء الثلاثيون قوات عسكرية ولا يعلنون الحرب من دون تصويت 3/5 من السلطة التشريعية، حيث، بعد إعلان حرب موافق عليه، لا يعود منصب الرؤساء الثلاثيين بحاجة إلى موافقة للسيطرة على القوات العسكرية.

XI. لا يحرك أي عضو منفرد في منصب الرؤساء الثلاثيين قوات عسكرية ولا يسيطر عليها من دون تصويت رسمي وموثق 3/3 بين أعضاء منصب الرؤساء الثلاثيين لأداء مثل هذه الأفعال العسكرية، حتى خلال وقت حرب أو بموافقة من السلطة التشريعية.

XII. يكون للرؤساء الثلاثيين سلطة عقد المعاهدات، شريطة موافقة 2/3 من السلطة التشريعية؛ ويرشحون ويعينون السفراء وسائر الوزراء العامين والقناصل وقضاة المحكمة القصوى وجميع مسؤولي بلدهم Jasutopian الآخرين، الذين لم ينص هنا على تعييناتهم على نحو آخر، والذين يرسّون بالقانون: لكن يجوز للسلطة التشريعية بالقانون إسناد تعيين هؤلاء المسؤولين الأدنى إلى محاكم القانون أو إلى رؤساء الإدارات.

XIII. يكون للرؤساء الثلاثيين سلطة ملء جميع الشواغر التي قد تحدث خلال عطلة السلطة التشريعية، بمنح تكليفات مؤقتة تنقضي في نهاية جلستها التالية.

XIV. الرؤساء الثلاثيون مطالبون بإعطاء السلطة التشريعية إحاطات استخباراتية شهرية عن الحالة الراهنة لبلدهم Jasutopian وجميع الشؤون الخارجية، وبالتوصية لاعتبارها بالتدابير التي يحكمون بأنها ضرورية وملائمة؛ ويجوز لهم، في مناسبات استثنائية، دعوة السلطة التشريعية للانعقاد أو، وفي حال الخلاف بينهما، في ما يخص وقت التأجيل، يجوز له تأجيلهما إلى الوقت الذي يرونه مناسبًا؛ ويستقبلون السفراء وسائر الوزراء العامين؛ ويحرصون على أن تنفذ القوانين بولاء ويكلفون جميع مسؤولي بلدهم Jasutopian.

XV. يُقال الرؤساء الثلاثيون ونواب الرؤساء الثلاثيين وجميع المسؤولين المدنيين لبلد Jasutopian معيّن من مناصبهم عند العزل بسبب، والإدانة بـ، الخيانة أو الرشوة أو غيرهما من الجرائم والجنح الكبرى.

XVI. للرؤساء الثلاثيين سلطة إصدار مراسيم تنفيذية ومذكرات رئاسية ثلاثية وإعلانات؛ مع الحظر الصارم لاستخدام تلك المراسيم التنفيذية والمذكرات والإعلانات لتحريك قوات عسكرية من دون موافقة 2/3 من السلطة التشريعية، أو لانتهاك المبادئ التأسيسية الثلاثة لبلد Jasutopian، أو لانتهاك سلطات الحوكمة الثلاث أو مادة القانون 1 ومادة القانون 4.

XVII. لا يصنع الرؤساء الثلاثيون أي مرسوم تنفيذي أو مذكرة أو إعلان ولا أي قرار رسمي أيًا كان ينتهك مواد التنظيم المجتمعي.

المادة V. السلطة القضائية

I. السلطة القضائية مستثمرة وممثلة حصرًا من خلال محكمة قصوى واحدة، المحكمة القصوى. وبهذه الوسيلة، يجوز من وقت إلى آخر تنظيم محاكم أدنى وإرساؤها. حيث للقضايا في المحاكم الأدنى الحق في أن تُستأنف إلى محاكم أعلى حتى المحكمة القصوى. والقضاة، في المحكمة القصوى والمحاكم الأدنى على السواء، يحتفظون بمناصبهم ما دامت سيرتهم حسنة.

II. قضاة المحكمة القصوى والمحاكم الأدنى على السواء، في أوقات محددة، يتلقون تعويضًا عن خدماتهم، لا يُنقص خلال استمرارهم في المنصب. حيث يتقرر تعويضهم كمعاش شهري من مواد خام (أو معالجة) ونقاط أسبوعية في الأسبوع نحو مستوى مكانتهم.

III. جميع القوانين من السلطة التشريعية والمراسيم التنفيذية والمذكرات والإعلانات وغيرها من القرارات من الرؤساء الثلاثيين تُرسل إلى السلطة القضائية للحكم.

IV. تحكم السلطة القضائية على «التوافق» للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية؛ حيث، إذا صنعت السلطة التشريعية قانونًا، أو صنع الرؤساء الثلاثيون مرسومًا تنفيذيًا أو مذكرة أو إعلانًا ينتهك المبادئ التأسيسية الثلاثة لبلد Jasutopian، أو ينتهك مواد التنظيم المجتمعي، أو ينتهك مواد سلطات الحوكمة الثلاث، أو ينتهك مادة القانون 1 أو مادة القانون 4، فعندئذٍ، يُحكم على ذلك القانون أو المرسوم

التنفيذي أو المذكرة أو الإعلان أو القرار الآخر بأنه باطل وبلا سلطة تحت حكم «عدم التوافق».

V. في جميع القضايا التي تمس السفراء وسائر الوزراء العامين والمستشارين، وتلك التي تكون فيها ولاية أو إقليم طرفًا، تكون للمحكمة العليا الولاية القضائية الأصلية. وفي جميع هذه القضايا السالفة الذكر، تكون للمحكمة العليا الولاية القضائية الاستئنافية، في القانون والواقع على السواء، مع الاستثناءات، وتحت التنظيمات التي تضعها السلطة التشريعية.

VI. يكون تقرير قانوني في القانون والواقع من المحكمة القصوى هو القانون الموضوع في بلد Jasutopian إذا لم يوجد جواب واضح من خلال المبادئ التأسيسية الثلاثة لبلد Jasutopian أو مواد القانون أو مواد التنظيم المجتمعي أو مواد سلطات الحوكمة الثلاث. وفي هذه الحالة، جميع القضايا الجديدة التي قد تشق طريقها إلى المحكمة القصوى ستكون قانونًا جديدًا.

VII. محاكمة جميع الجرائم تكون بهيئة محلفين وتُعقد تلك المحاكمة في الولاية أو الإقليم حيث ارتُكبت الجرائم المذكورة؛ لكن عندما لا تُرتكب داخل أي ولاية، تكون المحاكمة في المكان أو الأماكن التي قد تكون السلطة التشريعية وجهت إليها بالقانون.

VIII. قضايا العزل المعلنة من السلطة التشريعية يجوز أيضًا أن تُسمع أمام المحكمة القصوى ويقررها قضاتها.

IX. جميع قضايا العزل الموافق على بدئها يجب أن يكون لها أولًا شك واضح ومعقول في شكل دليل في حدث يصور واقعة تصف انتهاكًا للمبادئ التأسيسية الثلاثة لبلد Jasutopian، أو مواد التنظيم المجتمعي، أو مواد سلطات الحوكمة الثلاث، أو مادتي القانون 1 و4.

X. الخيانة ضد بلد Jasutopian لا تقوم إلا على التلاعب بانتخاب رئاسي ثلاثي، أو انتهاك المبادئ التأسيسية الثلاثة لبلد Jasutopian خارج وقت أزمة، أو انتهاك مادتي القانون 1 و4، أو شن الحرب على بلد Jasutopian، أو الانضمام إلى أعدائه بإعطائهم العون والمؤازرة. ولا يُدان أي شخص بالخيانة إلا على شهادة شاهدين على الفعل الظاهر نفسه، أو على اعتراف في محكمة علنية.

XI. يكون للسلطة التشريعية سلطة إعلان عقوبة الخيانة، لكن لا تعمل أي إدانة بالخيانة على إفساد السلالات العائلية أو المصادرة بما يتجاوز حياة المخالف. ولا

تكون عقوبة الخيانة أبدًا عقوبة موت بل، على نحو أكثر تحضرًا، حكمًا بالسجن مدى الحياة في سجن حراسة قصوى إذا أعلن ذلك.

المادة VI. علاقة الولايات أو الأقاليم بعضها ببعض

I. لكل ولاية أو إقليم حق الوصول المفتوح إلى معلومات الأعمال العامة والسجلات والإجراءات القضائية لكل ولاية أو إقليم آخر؛ ويجوز للسلطة التشريعية بقوانين عامة أن تصف الطريقة التي تُثبت بها هذه الأعمال والسجلات والإجراءات، وأثرها منها.

II. يكون لمواطني كل ولاية أو إقليم الحق في جميع امتيازات وحصانات المواطنين في الولايات والأقاليم المتعددة.

III. الشخص المتهم في أي ولاية أو إقليم بالخيانة أو بجناية أو بجريمة أخرى، الذي يفر من العدالة ويوجد في ولاية أخرى، يُسلَّم، بناء على طلب السلطة التنفيذية للولاية أو الإقليم الذي فر منه، لينُقل إلى الولاية أو الإقليم صاحب الولاية القضائية على الجريمة.

IV. يجوز قبول ولايات أو أقاليم جديدة من السلطة التشريعية في البلد؛ لكن لا تُكوَّن ولا تُقام أي ولاية أو إقليم جديد داخل الولاية القضائية لأي ولاية أو إقليم آخر؛ ولا تُكوَّن أي ولاية أو إقليم بضم ولايتين أو أقاليم أو أكثر، أو أجزاء من ولايات أو أقاليم، من دون موافقة السلطة التشريعية للولايات والأقاليم المعنية وكذلك السلطة التشريعية ككل.

V. يكون للسلطة التشريعية سلطة التصرف في الإقليم أو غيره من الممتلكات العائدة لبلد Jasutopian وصنع جميع القواعد والتنظيمات الضرورية بشأنها؛ ولا يؤُول أي شيء في سلطات الحوكمة الثلاث على نحو يمس أي مطالبات لبلد Jasutopian، أو لأي ولاية أو إقليم بعينه.

VI. يضمن بلد Jasutopian لكل ولاية أو إقليم في هذا البلد شكل حكومة من Jasutopianism ويحمي كلًا منها ضد الغزو؛ وبناء على طلب السلطة التشريعية، أو السلطة التنفيذية (عندما لا يمكن دعوة السلطة التشريعية للانعقاد)، ضد الإرهاب الداخلي.

المادة VII. تعديل سلطات الحوكمة الثلاث

I. تقترح السلطة التشريعية، كلما رأت ذلك ضروريًا بتصويت 4/5، تعديلات على سلطات الحوكمة الثلاث، أو، بناء على طلب السلطات التشريعية لـ4/5 من الولايات أو الأقاليم المتعددة، تدعو إلى مؤتمر لاقتراح تعديلات، وهو ما يكون صالحًا بموجب مواد سلطات الحوكمة الثلاث هذه، عندما تصادق عليها السلطة التشريعية لـ4/5 من الولايات أو الأقاليم المتعددة، أو مؤتمرات في 3/5 منها، حسبما يمكن أن تقترح السلطة التشريعية أحد نمطي المصادقة أو الآخر؛ شريطة ألا يمس أي تعديل قد يُجرى قبل عام ألفين وواحد وعشرين أي ولاية أو إقليم من دون موافقتها، على نحو يحرم تلك الولاية أو الإقليم من اقتراعها المتساوي في السلطة التشريعية.

المادة VIII. سيادة الحكومة الوطنية

I. بهذا، تكون المبادئ التأسيسية الثلاثة وسلطات الحوكمة الثلاث وقوانين بلد Jasutopian التي ستُصنع تطبيقًا لها، وجميع المعاهدات المستقبلية المعقودة، تحت سلطة بلد Jasutopian، القانون الأسمى للبلاد؛ ويكون القضاة في كل ولاية أو إقليم ملزمين بها، بصرف النظر عن أي شيء مخالف في سلطات الحوكمة الثلاث أو قوانين أي ولاية أو إقليم. وتبقى مواد سلطات الحوكمة الثلاث أسمى من أي حوكمة ولاية أو إقليم.

II. جميع أعضاء الحكومة عند كل مستوى ملزمون بقسم أو تأكيد، بدعم مواد سلطات الحوكمة الثلاث؛ لكن لا يُطلب أبدًا أي اختبار ديني كمؤهل لأي منصب أو أمانة عامة تحت بلد Jasutopian.

المادة IX. الحق القانوني لضبط وموازنة المواطن تجاه الحكومة الوطنية

I. كاحتياط، إذا تقرر فعلًا وبما يتجاوز كل شك معقول أن الممثلين الحاليين في الخدمة أو أي منصب منتخب في سلطات الحوكمة الثلاث خرقوا مباشرة المبادئ التأسيسية الثلاثة الموضوعة في Jasutopianism عند تاريخ تكوينه، فهناك تدابير قائمة تقررها المادة IX.

يجوز لمواطن خاص التمتع بالحق في رفع التماس أمام محكمة لاقتراح محاكمة عزل حيث يُراجع هذا الالتماس الأولي لاقتراح محاكمة عزل ليُقبل أو يُرفض على أساس الاستحقاق والصفة. وسيُعرَّف هذان المصطلحان ويُبيَّنان بما يلي:

II. الصفة: قدرة المواطن على أن يبيّن قانونيًا للمحكمة أن هناك صلة واضحة وكافية به، وضررًا ناجمًا عن، الأفعال أو القوانين المفروضة من المسؤول المنتخب تبيّن على نحو يظهر أنه كان هناك انتهاك مباشر للمبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism أو لأي مادة قانون مشتقة مباشرة من أساس المبادئ التأسيسية الثلاثة. ويمكن وصف سبب صفة كهذا بأن المواطن المعيَّن غير قادر [على نحو ملحوظ] على الازدهار أو عيشٍ حياة أو الحفاظ على حريته بسبب أفعال أو قوانين مفروضة صراحة وحصريًا من هذا المسؤول المنتخب المعيَّن. حيث، خلال أوقات الأزمة المعلنة، يجوز إعفاء الرؤساء الثلاثيين وصرفهم من ادعاء الصفة هذا حتى تكون الأزمة قد جرى تفاديها.

III. الاستحقاق: الأساس الصالح لتقديم وقائع كافية يمكن للمحكمة أن تجد منها دليلًا على الحرمان من الحقوق المخولة بالمبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism. ويمكن دعم هذا والاستشهاد له بالقوانين التشريعية أو غيرها من السوابق القضائية. ويتمتع مواطن بالحقِ في صياغة التماس، حيث، إذا لم يوجد دليل يدحض ادعاء هذا الالتماس، يمنح الاستحقاق. وبالجمع بين هذين المتطلبين، يجوز للمحكمة منح اقتراح بدء محاكمة عزل.

IV. يجب أن يُحاكم الطرف المدافع [المسؤول المنتخب] أمام قضاة المحكمة القصوى، باستثناء الرؤساء الثلاثيين، الذين يجوز لهم التمتع بالحق في اختيار إما محاكمة أمام قضاة المحكمة القصوى، وإما محاكمة بمداولة السلطة التشريعية، وإما محكمة عسكرية [في الحالات الخاصة لانقلاب مزعوم]. وستكون لهذه المحاكمة مداولة قصوى لعزل من المنصب، حيث، ينتج عن هذا الإقالة من المنصب لذلك المسؤول المنتخب المعيَّن.

V. ما لم يكن حكم الإدانة هو النتيجة الرسمية المقررة في قضية التماس مواطنين للعزل، فعندئذٍ، لن يوضع أي لقب «معزول» على سمعة المسؤول المنتخب أو سجله.

VI. لا يمكن أن يُحاكم مسؤول منتخب معيَّن مرتين عن الفعل الصريح نفسه أو القانون نفسه الذي سبق الادعاء بأنه انتهك مباشرة المبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism أو أي مادة قانون مشتقة مباشرة من أساس المبادئ التأسيسية الثلاثة بالتماس مواطن معيَّن آخر.

رسالة من المؤلف

بعيدًا في بحر تمزقه العاصفة من وهج فوضوي أعمى، تقف نقطة ضوء واحدة صغيرة دافئة ثابتة تمامًا، لا ترتجف، صبورة، تنتظر من غير حكم لكي تهدي.

عزيزي القارئ،

قامة الحرية الهائلة وقد تحررت كلياً من القبضات الحديدية المكسورة، تخطو إلى صباح مفتوح، والسلاسل خلفها قد بدأ يعلوها الصدأ.

في هذا العالم حيث الشعب في صراع أبدي لكي «يُعلن الحرية في كل أرجاء الأرض،» لا بد من الاعتراف بأن الحرية الحقيقية أعظم من القيود المعيَّنة لنظام نقدي، وأعظم من القيود المعيَّنة للقتال من أجل تلبية الحاجات الأساسية للبقاء. إنها أن يكون الازدهار الأبدي بلا قيود بكل جوهره، وبكل مجده المعيَّن في المعنى ذاته منه؛ الحرية؛ التحرر. ومن هذا، يُكشف عالم قائم على مثل عقلانية تتعالى فوق القبضات الحديدية للجشع النقدي وجنونه. عالم ملتزم بالتحسين المستمر لجودة الحرية والحياة والازدهار لجميع مواطنيه. وحين يكون العالم مستعداً لقبول المستقبل الحتمي لهذه الإعلانات في هذا المانيفستو، فسيكون هنا، من غير حكم، متلهفًا لهداية بلد نحو مستقبل أكثر بناءً، كبصيص نور في الجنون الساطع.

وإني أنا،

Jasone Rodriguez

مسرد المصطلحات

شرح المصطلحات والاختصارات من ملخص الديباجة

I. مستوى المعيشة لكل مواطن مفهرسًا وطنيًا (S.O.L.P.C.N.): هذا مقياس يحلل جودة حالة معيشة المواطنين وطنيًا. في مجتمع Jasutopian سيستخدم هذا لقياس عدد المواطنين في مستويات المكانة المعيَّنة دوريًا. ومستويات مكانة معيَّنة تشير إلى مستوى معيَّن في جودة المعيشة. ويمكن أن يتم هذا بمجرد المسح الافتراضي لبطاقات هوية السكان التي أُدرجت فيها معلومات مستوى المكانة الخاص بهم.

II. مستوى المعيشة لكل مواطن مفهرسًا عالميًا (S.O.L.P.C.I.G): هذا مقياس يحلل جودة حياة المواطنين مقارنة بالعالم بأسره. ويمكن أن يتم هذا باستخدام معلومات S.O.L.P.C.N ثم، ترجمتها إلى أرقام نقدية استنادًا إلى البلد أو البلدان التي تختارها المنظمة المعيَّنة التي تقارن البيانات. وهذا ممكن لأن مستويات المكانة في مجتمع Jasutopian قابلة للترجمة إلى أرقام اسمية لمجتمع نقدي لأي بلد معيَّن عند الأخذ في الحسبان أن الكماليات المفتوحة عند مستويات المكانة المعيَّنة لها قيمة محسوسة في بلدان أخرى. ويمكن مقارنة كل ذلك على أساس نسبي.

III. إنتاج المنتجات المحلي (D.P.P.): هذه نسخة المجتمعات اللانقدية من الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P.). ويمكن قياسه بقياس الإنتاج الكلي لكل منتج في مجتمع Jasutopian. وإذا أراد مجتمع Jasutopian ترجمته لغرض المقارنة بالمجتمعات النقدية، فعندئذٍ، سيكون نسبيًا إلى ناتج الإنتاج لكل بلد في المقارنة.

IV. الفرصة الابتكارية (I.O.): هذا قياس أساسي في مجتمع Jasutopian. يُستخدم لتتبع إمكانات الحرية الابتكارية للمواطنين داخل مجتمع Jasutopian. وكلما ارتفع هذا الرقم، زاد احتمال أن ينتج مجتمع Jasutopian أشكالًا جديدة من التقدم التقني الابتكاري وغيره من التقدم العلمي. ويمكن أن يتم هذا بقياس العدد الكلي للمناصب في جميع المسارات المهنية التي توفر منصة للابتكار في المجتمع مثل وظائف الهندسة ووظائف التقدم التقني ووظائف الاختراع، إلخ.

V. معدل المعيار الابتكاري (I.N.R.): هذا قياس في مجتمع Jasutopian يقيس دوريًا العدد الكلي للمنتجات المنشأة من خلال الوظائف المسجلة بوصفها حائزة منصات ابتكار.

VI. الناتج الوطني من الموارد (N.R.O): هذا قياس أساسي لأطر مجتمع Jasutopian. يقيس العدد الكلي للمواد الخام وغيرها من المواد الأساسية المصدَّرة من بلد Jasutopian سنويًا.

VII. المدخل الوطني من الموارد (N.R.I): هذا قياس أساسي لأطر مجتمع Jasutopian. يقيس العدد الكلي للمواد الخام وغيرها من المواد الأساسية المستوردة إلى بلد Jasutopian سنويًا.

VIII. صافي الموارد الوطنية (N.N.R.): هذا قياس أساسي لأطر مجتمع Jasutopian. يقيس العدد الكلي للمواد الخام وغيرها من المواد الأساسية المتاحة بعد أخذ الواردات والصادرات في الحسبان سنويًا.

IX. التقدم التقني (T.A.R.): هذا قياس أساسي لأطر مجتمع Jasutopian. يقيس دوريًا التقدم التقني في مجتمع Jasutopian في المجالات الأساسية لطول بقائه، مثل تطوير أنظمة ناقلة للطاقة أكثر كفاءة وتطوير تقنية أكثر كفاءة لاستخراج الموارد. وعلاوة على ذلك، يُستخدم أيضًا لتتبع المجالات العلمية المستخدمة لدفع المبادئ التأسيسية الثلاثة قدمًا في مجتمع Jasutopian.

X. مقياس فرصة التقدم اليوتوبي (U.A.O.R.): هذا مقياس تدريجي للمدى الذي يمكن به لمجتمع أداء جميع الوظائف الضرورية للبقاء والنمو داخل مجتمع يوتوبي. وتوجد سابقة معيَّنة وقيمة فهرس مطلوبة لبدء مجتمع يوتوبي مثل Jasutopianism. على سبيل المثال، يجب أن يكون لدى مجتمع إتاحة وصول شبه كاملة إلى الإنترنت لمواطنيه، ويجب أن يكون لدى مجتمع عدد معيَّن من الموارد الطبيعية لبدء نظام Jasutopian، ويجب أن يكون لدى مجتمع مبادئه التأسيسية الثلاثة لمجتمع Jasutopian قائمة، إلخ. كل هذه العوامل القائمة تساعد في ترجيح الميزان لقياس معدل النجاح وطول البقاء لمجتمع يوتوبي بكفاءة. ولذلك، يمكن استخدام هذا المقياس على مجتمع غير يوتوبي ومجتمع يوتوبي على السواء.

XI. عدد البلدان الحليفة المُساعدة في التقدم العالمي (N.A.A.C.G.A.): هذه هي القيمة العددية للعدد الكلي للبلدان التي يساعدها بلد Jasutopian في ازدهار بلدان أخرى سواء أكان بلد Jasutopian أم بلدًا يوتوبيًا آخر أم بلدًا غير يوتوبي. وينبغي أن يكون هدف بلد Jasutopian مساعدة جميع البلدان الحليفة في التقدم العالمي. وهذا مقياس عام جيد للجهد الإيجابي والأثر الإيجابي لبلد Jasutopian.

XII. فهرس جريمة المدينة (N.C.I.): يقيس هذا إجمالي الجريمة في كل مدينة في بلد Jasutopian. لا يؤخذ متوسط المدن معًا من أجل إعطاء نظرة أكثر تحديدًا إلى المواضع التي قد تحدث فيها جريمة محلية من أجل رفع مستوى الأمن للمدينة المعيَّنة. ولو أُخذ متوسطها معًا، لكان تمثيلًا غير دقيق لإجمالي جريمة المدينة، ولذلك، ستوجد مئات من فهارس جريمة المدينة. ويمكن استخدام أداة لتنبيه نظام أمني عندما تبلغ مدينة معيَّنة فهرسًا مرتفعًا أكثر من اللازم من أجل تركيز الانتباه على تلك المدينة.

XIII. فهرس فقر المدينة (C.P.I.): يقيس هذا إجمالي الفقر في كل مدينة في بلد Jasutopian. لا يؤخذ متوسط المدن معًا من أجل إعطاء نظرة أكثر تحديدًا إلى المواضع التي قد يحدث فيها فقر محلي من أجل الاعتناء بالمواطنين الأفراد والمدينة التي تواجه مسائل فقر. غير أن الفقر في مجتمع Jasutopian مختلف كثيرًا عنه في مجتمع نقدي. ومرد ذلك إلى أنه ما دام مواطن يعمل، فله وصول كامل إلى أصناف الغذاء الأساسية والماء والملابس والسكن من المستوى المعياري. وقد تنشأ المسائل الفريدة على أساس كل حالة على حدة حين قد لا يكون أفراد عاملين لأسباب شاذة مثل الفصل من العمل. وعند ذلك الوقت، سيمرر الموظفون الذين يديرون فهرس فقر المدينة هذه المعلومات إلى شعبة ثانية. وستتواصل تلك الشعبة الثانية من فهرس فقر المدينة مع الشركات من أجل فرص توظيف لأولئك الأفراد الشاذين عن القاعدة. ويمكن إجراء هذا القياس والتحليل شهريًا بمسح البيانات على بطاقات هوية المواطنين وحساباتهم. وعمومًا، ينبغي أن تعمل هذه العملية مثل آلة مشحَّمة جيدًا لإبقاء مجتمع Jasutopian عاملًا بكفاءة.

إشعار قانوني

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو إعادة بثه بأي شكل بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية، ويشمل هذا أنظمة تخزين المعلومات واسترجاعها، من دون إذن كتابي مباشر من مؤلف هذا الكتاب، إلا في حالة الملاحظات النقدية والمراجعات. أي تغطية أو مراجعة يمكن موضوعيًا تأويلها على أنها تشهير صريح بكتاب Jasutopianism، وبمؤلفه، وهو مواطن خاص، سوف تُسلَّم فورًا خطاب كف وامتناع، تتبعه دعاوى قضائية تُرفع بقوة ردًا على مثل هذه الأفعال. حيث يُقرَّر التشهير بانخفاض قابل للقياس في معدل المبيعات بعد صدور تلك التغطية، أو كذلك في حالة تلطيخ سمعة الكتاب أو المؤلف باستخدام القذف الشفهي أو التشهير الكتابي بسبب خطاب تشهيري. لدى هذا المؤلف عدم تسامح مطلق صارم مع أي استهتار متهور قابل للإثبات بحقيقة هذا الكتاب ومحتوياته. قد تظهر أسماء مسجلة كعلامات تجارية في مواضع من هذا الكتاب. وبدلًا من استخدام رمز العلامة التجارية مع كل ورود لاسم مسجل كعلامة تجارية، تُستخدم الأسماء على نحو تحريري، من دون أي نية للتعدي على العلامة التجارية لمالكها المعني. المعلومات في هذا الكتاب موزعة على أساس «كما هي»، من دون ضمان. وعلى الرغم من اتخاذ كل احتياط في إعداد هذا العمل، لن يتحمل المؤلف ولا الناشر أي مسؤولية تجاه أي شخص أو كيان في ما يخص أي خسارة أو ضرر أو حدث مجتمعي مسبَّب أو مدَّعى أنه مسبَّب، مباشرة أو غير مباشرة، بالمعلومات الواردة في هذا الكتاب. هذا العمل الكتابي يوفر فحسب، حال شرائه، حرية الوصول إلى المعلومات والأفكار التي أنشأها مؤلفه. المؤلف غير مرتبط بأي جماعة سياسية أو حزب سياسي أو منظمة سياسية أو جماعة ناشطة. أي جماعة ناشطة تتنكر بوصفها Jasutopianist من تلقاء نفسها لا تمثل آراء أو أفكار أو فلسفة أو كتاب أو مؤلف Jasutopianism، ولا يقر المؤلف أي نشاط من مثل هذه الجماعات. أي جماعة تتنكر بوصفها جماعة Jasutopianist بينما تقدم إشارات مباشرة إلى كتاب Jasutopianism أو الأفكار المحمية بحقوق النشر لنظام Jasutopianism أو مؤلفه سوف تُقاضى بقوة بتهمة التشهير إذا أمكنت ملاحظة أي استهتار متهور قابل للإثبات بحقيقة هذا الكتاب ومحتوياته أو أي شكل ملحوظ من التشهير سواء أكان قذفًا شفهيًا أم تشهيرًا كتابيًا في الكلام أو الأفعال.

كما ذُكر سابقًا في نص هذا الكتاب، فإن فصل «مواد قوى الحوكمة الثلاث» مستقى ومشتق من دستور الولايات المتحدة، وكذلك مواد القانون ذوات الأرقام III. وVI. وVIII. وXII. وXV. وXXI. وXXIII. وXXIV. وXXV. وXXVI. وXXVII. وXXVIII. وXXIX. وXXX. وXXXI. وXXXII. وXXXIII. وXXXIV.

وLXXXIX. وXCIII. وXCIV. وXCVIII. وXCIX. من وثيقة الحقوق للولايات المتحدة ودستور الولايات المتحدة من دون أي نيات للتعدي، وليس المقصود من هذه الحالات المحددة أن تؤول على أنها أفكار أصلية بل بالأحرى أفكار خارجية وأفكار معدلة من الوثائق السالفة الذكر مستقاة في Jasutopianism. وإلى جانب هذه الإشعارات السالفة الذكر، تُجرى عمليات بحث إعلامية مستمرة في جميع الوسائط عن «Jasutopianism» ومفاهيم متعددة دوَّنها المؤلف عبر طرف ثالث من أجل حماية جميع الحقوق المحفوظة للمؤلف الذي يتمتع أيضًا بحقوق المواطن الخاص.

هذا عمل في النظرية السياسية والنظرية العلمية والنظرية القانونية والنظرية الاجتماعية الاقتصادية والفلسفة. الأسماء والشخصيات والأماكن والأفكار والوقائع إما نتاج خيال المؤلف وإما معلومات مستقاة تُستخدم لأغراض تعليمية وتنويرية فقط، وأي تشابه مع وثائق أو أشخاص أو أمم أو كيانات حكومية أو أحداث أو أفعال مجتمعية فعلية هو محض مصادفة أو مستخدم لأغراض تعليمية فقط من دون أي نية عالمة أو مقصودة للتعدي. جميع المعلومات السالفة الذكر من نص «جميع الحقوق محفوظة» إلى «التعدي» تخدم بوصفها إشعارًا رسميًا بجميع الحقوق المحفوظة لجميع الأطراف.